البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank
أقرب إليك
التقرير السنوي
2017
بكل ألوان النجاح تزدهي مسيرتنا

التقرير السنوي

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧

صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي وليّ العهد
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني
حفظه الله ورعاه

المحتويات

١	رسالة البنك	٩
٢	مجلس الإدارة	١٠
٣	كلمة رئيس مجلس الإدارة	١٦
٤	الإدارة التنفيذية	١٨
٥	التحليل المالي	٢٢
٦	أنشطة قطاعات ودوائر البنك، وأبرز التوجهات والأهداف الاستراتيجية للعام ٢٠١٨	٣٠
٧	القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل	٤٢
٨	إيضاحات حول القوائم المالية	٥٦
٩	بيانات الإفصاح	١١٦
١٠	دليل الحاكمية المؤسسية ودليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها	١٤٦
١١	الهيكل التنظيمي	١٨١
١٢	الفروع والمكاتب	١٨٢

رسالة البنك

رؤيتنا:

نتطلع إلى تطوير البنك التجاري الأردني ليكون بنكاً مميزاً في خدماته بما يجعله من أبرز البنوك في تلبية حاجات العملاء من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة حسب أحدث وأفضل وأسلم المعايير المتعارف عليها دولياً.

أهدافنا:

توفير الخدمات المصرفية الشاملة والمتكاملة في قطاعات الشركات والتجزئة والمستثمرين بجودة عالية وأسعار منافسة وبما يلبي احتياجات العملاء المالية المختلفة مع تدعيم هذه الخدمات بحلول مصرفية مناسبة وتقنيات متطورة وشبكات توزيع فعالة ملتزمين بتحقيق العوائد لشركائنا من المتعاملين مع البنك وكذلك المساهمين والعاملين فيه.

قيمنا:

- موظفونا هم أفضل مواردنا
- أولويتنا القصوى إرضاء المتعاملين معنا وتوسيع قاعدتهم
- الشفافية القصوى أساس مصداقيتنا
- أخلاقيات التعامل ومصداقياتها هي نهجنا
- نلتزم بالتطوير المستمر
- خدمة المجتمع هي واجب كبير لدينا

مجلس الإدارة

اتّزان وثبات وازدهار في شتّى الاتجاهات

يرمز اللون

الأخضر

للتقدم والتوازن

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد جهاد علي أحمد الشرع
حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح
من تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٣

سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشدة
عضو مجلس إدارة

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه "درويش الحجي"

أعضاء مجلس الإدارة

شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد "محمد خير" عبد الحميد عبابنة

سعادة السيد يزيد شمس الدين "محمد يوسف" الخالدي
عضو مجلس إدارة

سعادة السيد صالح محمد صالح "زيد الكيلاني"
عضو مجلس إدارة

شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة

سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور
عضو مجلس إدارة

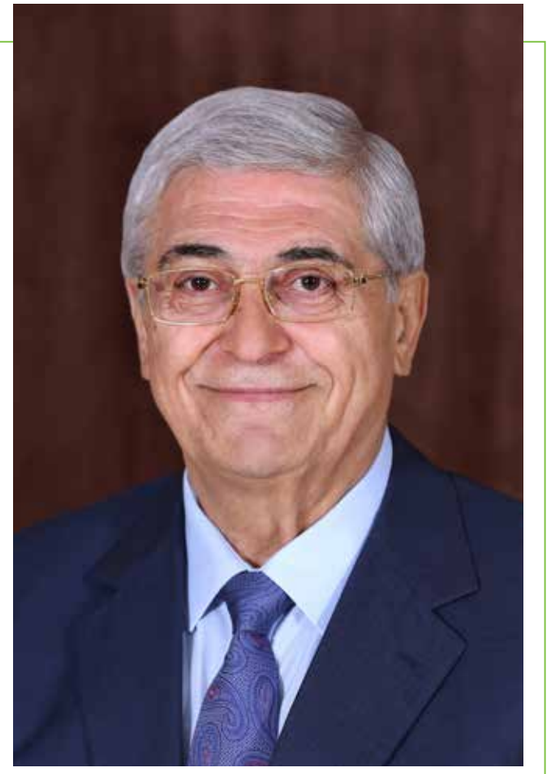

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة مساهمي البنك التجاري الكرام،

أضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع عشر للبنك التجاري الأردني عن العام ٢٠١٧، حيث شهد هذا العام استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي للمملكة الأردنية ولمختلف القطاعات، رافقها انخفاض المساعدات والمنح الخارجية، لتتحمل المملكة الأردنية العبء الأكبر من تداعيات هذه الأوضاع غير المستقرة، رغم محدودية الحلول والموارد لديها، الأمر الذي انعكس أثره على مختلف المؤشرات المالية والاقتصادية، فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي عن المتوقع، وارتفع معدل البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، واستمرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي عند مستوياتها المرتفعة، كما ارتفع عجز الميزان التجاري، وانخفض احتياطي المملكة من العملات الأجنبية، رغم بقائه عند حدود آمنة، مما استدعى القيام بإجراء إصلاحات مالية واقتصادية من قبل الحكومة الأردنية لتدارك هذا التراجع في مختلف المؤشرات أو التخفيف من حدته رغم انعكاس هذه الإجراءات سلباً على الحياة اليومية للمواطنين.

ونتيجة لهذه الظروف حقق البنك التجاري الأردني نتائج متواضعة خلال العام ٢٠١٧، حيث بلغ صافي الربح بعد الضريبة والمخصصات ٣,٨ مليون دينار، والربح التشغيلي ١٨ مليون دينار مقارنة مع صافي ربح ٩,٣ مليون دينار، وربح تشغيلي ٢٠ مليون دينار للعام ٢٠١٦، ويعود السبب الرئيسي لانخفاض الربح التشغيلي لارتفاع تكلفة مصادر الأموال، أما ودائع العملاء فقد نمت بمبلغ ١٤ مليون دينار وبنسبة ١,٥٪ عن بداية العام رغم سحب المؤسسات الحكومية ودائعها، وبلغ رصيد ودائع العملاء ٩٧١ مليون دينار، ونمت التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة ١٤,١٪ وبلغت ٧٦٢ مليون دينار، علماً بأن نسب النمو للتسهيلات أعلى من القطاع المصرفي والذي بلغ معدل نمو التسهيلات له ٩,٦٪. هذا النمو في البنك صاحبه تحسن في جودة محفظة الودائع، فقد ارتفعت نسبة ودائع الأفراد الأقل تكلفة والأكثر استقراراً ضمن محفظة الودائع إلى ٦٠٪ من إجمالي محفظة الودائع مقارنة مع ٥٠٪ في بداية العام ٢٠١٧، أما محفظة التسهيلات فقد ارتفعت نسبة التغطية للديون غير العاملة في نهاية العام ٢٠١٧ مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٦، وفيما يتعلق بحقوق الملكية فقد نمت بنسبة ٢,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٧ مقارنة مع العام ٢٠١٦ وبلغت ١٥٠ مليون دينار، وبلغ معدل كفاية رأس المال التنظيمي نسبة ١٣,٧٪.

وعلى مستوى عملاء البنك وهم محور العملية المصرفية؛ فقد استمر البنك بالعمل على استقطاب العملاء الجدد ومن مختلف القطاعات، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم، مع بذل الجهود للمحافظة على عملائه الحاليين وتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم، كما قام البنك باستكمال تطبيق خطة التفرع وتحقيق أهدافها المتمثلة بتوسيع قاعدة العملاء والوصول إلى كافة مناطق تواجدهم، فقام باستهداف عدة مواقع لإنشاء فروع جديدة منها: (المدينة الرياضية، عبدون، الرابية وأم أذينة)، فيما باشر البنك بتطبيق (خطة الانتشار في مناطق الضفة الغربية)، وقام البنك بتحديث العديد من الفروع وضمن عملية تحديث شاملة لكافة الفروع وفق رؤية وتصميم عصري، كما قام بتصميم وتشغيل الفرع النموذجي في منطقة الفحيص ليتم تعميم هذه التجربة على فروع أخرى وذلك بهدف تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية للبنك لدى عملائه الحاليين والمستهدفين كبنك متطور وشامل يقدم مختلف الخدمات المصرفية للعملاء بجودة عالية ولمختلف فئات المجتمع. وحرص البنك عند اختيار المناطق أن تكون قريبة من أماكن تواجد عملائه ونشاطهم الاقتصادي لتقديم الخدمات المصرفية لهم بسهولة ويسر، كذلك قام البنك بتوسيع شبكة الصرافات الآلية واستهداف مناطق جديدة أخرى، ليرتفع عدد الصرافات الآلية إلى ٥٩ صرافاً آلياً (في الأردن وفلسطين) حتى نهاية العام ٢٠١٧.

واستجابة لحاجات ورغبات العملاء، وللتطورات التي يشهدها عالم الأعمال، وفي ظل المنافسة الكبيرة من قبل مختلف بنوك القطاع المصرفي لاستقطاب العملاء، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم، قام البنك بطرح وتطوير عدد من المنتجات والخدمات التقليدية والإلكترونية التي تناسب احتياجات العملاء ورغباتهم، وقام باعتماد آلية لقياس رضا العملاء عن خدماته المقدمة، ومن أبرز الخدمات والمنتجات التي قام البنك بتطويرها (حسابات التوفير) حيث قام بتعديل آلية توزيع الجوائز وزيادة النشاط الترويجي لهذا المنتج، ليرتفع رصيد البنك من حسابات التوفير وترتفع حصته السوقية منه، رغم ما يشهده هذا المنتج من تنافس شديد من قبل البنوك من خلال تقديم جوائز وحوافز كبيرة ومجزية للعملاء لزيادة حصتها منه.

السادة المساهمين الكرام،

وعلى مستوى إجراءات العمل والعمليات الداخلية، قام البنك بعدة إنجازات خلال العام ٢٠١٧ وبالتوافق مع أهداف خطته الاستراتيجية والتي من ضمنها تطوير منظومة التكنولوجيا من خلال نظام Standard & Poor's العالمي بهدف الوصول إلى الأتمتة الشاملة لمختلف الخدمات ومحطات العمل، كما قام بتحديث سياسات وإجراءات العمل لكافة دوائر البنك، كذلك عمل البنك على مراجعة النظام المحاسبي وتحديثه ومراجعة المنهاج المحاسبي وإجراء التعديلات المطلوبة عليه، ولتحسين عملية منح الائتمان قام البنك بتطبيق برنامج "تصنيف العملاء ائتمانياً" ليتم منح التسهيلات وفق أسس محددة تأخذ بعين الاعتبار ملاءة العميل المالية وجدارته الائتمانية، إضافة إلى استمرار البنك بتطوير أداء الفروع ومحطات العمل لديه من خلال دراسة حاجاتها ومتطلباتها من المستلزمات والأنظمة والتطبيقات الحديثة وتلبيتها وبما يضمن رفع مستوى الأداء وزيادة جودة الخدمة.

وبهدف المحافظة على استمرارية العمل، قام البنك خلال العام ٢٠١٧ باختبار الموقع البديل الذي تم تجهيزه سابقاً في فرع المفرق للتأكد من جاهزيته للعمل عند الضرورة، وبما يضمن استمرار أعمال البنك دون انقطاع.

هذا التوسع والتطور في أعمال البنك رافقه التركيز على الجانب الرقابي، فكانت إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي متواجدة وحاضرة في مختلف الأنشطة وذلك بهدف المحافظة على موجودات وموارد البنك وحقوق المساهمين فيه وكذلك استجابة لمتطلبات الجهات الرقابية.

أما على مستوى موظفي البنك وموارده البشرية، فقد استمر البنك بإيلاء هذا الجانب الرعاية والاهتمام، كون الموظفين ركن هام من أركان العملية المصرفية، فخلال العام ٢٠١٧ عمل البنك على رفد الكادر البشري لديه بالعديد من الخبرات المصرفية المتواجدة في السوق المصرفي، وعمل على رفع كفاءة الكادر المتواجد لديه من خلال التدريب والتطوير المستمر لما للتدريب من دور مهم في زيادة كفاءة وأداء الموظفين، إضافة لذلك قام البنك بدراسة مزايا ومنافع الموظفين لديه ومقارنتها بالسوق المصرفي والعمل على تعديلها وبما يحقق المساواة مع الموظفين العاملين في الجهاز المصرفي، كما قام البنك بتحديث وتطوير الأنظمة الخاصة بشؤون الموظفين وأتمتتها وتطويرها لتوفير البيئة المناسبة والمريحة للموظفين.

وعلى مستوى المساهمة المجتمعية، فعلى الرغم من الدور المهم والمحوري الذي تلعبه البنوك في النشاط الاقتصادي، إلا أنها تقوم أيضاً بدعم ورعاية العديد من الأنشطة المجتمعية التي تخدم المجتمع المحلي وتساهم في تنميته، وعليه فإن البنك التجاري لم يتوانَ عن قيامه بهذا الدور، فخلال العام ٢٠١٧ قام البنك بدعم ورعاية والمشاركة في العديد من الأنشطة والفعاليات العلمية والاقتصادية والخيرية، كما قام بتدريب عدد من طلاب الجامعات حديثي التخرج في دوائره المختلفة مساهمة منه في رفد الجانب الأكاديمي للطلاب بالجانب العملي ليكونوا مؤهلين لسوق العمل.

السادة المساهمين الكرام،

وأخيراً لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بالشكر للسادة أعضاء مجلس إدارة البنك الموقر وللإدارة التنفيذية ولكافة الموظفين العاملين في البنك؛ على الجهود التي بذلت خلال العام ٢٠١٧ وساهمت في تحقيق إنجازات البنك راجياً من الله القدير أن يحمل العام الجديد ٢٠١٨ في طياته المزيد من التقدم والازدهار لمؤسستنا العزيزة ولأردننا الخير، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ميشيل الصايغ
رئيس مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

طاقة لا تنضب وحماسة دائمة التجدّد

يرمز اللون

الأرجواني

للطاقة والتوهّج

أعضاء الإدارة التنفيذية العليا:

سيزر هاني عزيز قولاجن	مدير عام
علاء محمد سليم عبدالغني القحف	نائب مدير عام عمليات ودعم
رامي محمد جواد فؤاد حديد	نائب مدير عام أعمال مصرفية
محمد علي محمد القرعان	مساعد مدير عام الائتمان
سليم نايف سليم صوالحه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
محمد توفيق عبدالرحمن عمرو	مساعد مدير عام خزينة واستثمار لغاية (٢٠١٧/١١/١١)
عبدالله محفوظ ثيودور كشك	مساعد المدير العام المالية
مجدي محمود ابراهيم بنات	مساعد مدير عام العمليات
وائل محمد يوسف عارف رابيه	مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (بالوكالة اعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠٨)
فضل جحيش عايد الدبيس	مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل (لغاية ٢٠١٧/٠٦/٣٠)
أنس ماهر راضي عايش	المدير التنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار (اعتباراً من ٢٠١٧/١١/١٢)
منتصر مروان شفيق الششتري	المدير الإقليمي لفروع فلسطين

مسؤولو الدوائر الرقابية:

محمود ابراهيم محمود محمود	مدير دائرة مراقبة الإمتثال ومكافحة غسل الأموال
عبدالله احمد موسى العمرات	المدقق العام (لغاية٢٠١٧/٠٢/٢٥)
مازن عبد السلام محمود الخطيب	مدير دائرة المخاطر
أجود شرف الدين علي الروسان	المدقق العام (اعتباراً من ٢٠١٧/٠٤/٠٢)

مسؤولو دوائر الدعم والعمليات:

غادة محمد فرحان حلوش	أمين سر مجلس الإدارة (اعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠١)
إبراهيم بركات فياض العلاوين	مدير دائرة هندسة العمليات
إبراهيم عمر إبراهيم العلمي	مدير دائرة الأعمال المصرفية المتوسطة و الصغيرة
جمال حسين عبطان الرقاد	مدير دائرة الاتصال المؤسسي
ربى جهاد عطية شهاب	مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان
زياد أحمد داود الرمحي	مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي
سامي نمر سالم النابلسي	مدير دائرة المؤسسات المالية
عميد نعيم عبد الفتاح البطران	مدير دائرة العمليات المركزية
فادي أنيس موسى ربيع	مدير دائرة تسهيلات التجزئة
فيصل محمود مصطفى النعيمات	مدير دائرة الخدمات التجارية
مأمون شحادة محمد مبارك	مدير دائرة المبيعات المباشرة
ماهر نايف سليمان هلسه	مدير الدائرة الإدارية
محمد أحمد محمد عبيدات	مدير دائرة التحليل الائتماني والمراجعة
نورا وليد محمد الجيطان	مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية
هاني عبد الرحمن محمود درويش	مدير دائرة الخزينة
هيثم فيصل محمد الشمايلة	مدير دائرة متابعة الائتمان
ساجد محمود حسني أبو طوق	مدير دائرة الأعمال المصرفية للشركات الكبرى (بالوكالة اعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠٨)
وليد خالد ضيف الله القهيوي	مدير الدائرة القانونية
وليد فخري عمران العمد	مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات
ياسر فوزي يوسف القسوس	مدير الدائرة الهندسية
وحيد درويش محارب حيمور	مدير دائرة معالجة الائتمان واسترداد الديون (دائرة المتابعة والتحصيل سابقاً) / (اعتباراً من ٢٠١٧/٠٦/٠١)

التحليل المالي

ملخّص للأداء يعكس الإنجازات

يرمز اللون

الوردي

للحداثة والتجدّد

ملخص لأبرز المؤشرات المالية:

	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
	المبالغ لأقرب مليون دينار				
أهم بنود قائمة الدخل					
صافي إيراد الفوائد	٣٦,٤	٣٨,٦	٣٦,٩	٢٩,٩	٢٤,٦
صافي إيراد الفوائد والعمولات	٤١,٤	٤٣,٤	٤٢,٧	٣٥,٥	٢٩,٥
إجمالي الدخل	٤٨,٢	٤٩,٦	٦٤,٠	٤٤,٩	٣٥,٦
صافي الربح قبل الضريبة	٦,٣	١٢,٠	٢٤,١	١٥,٦	٤,١
صافي الربح بعد الضريبة	٣,٨	٩,٣	١٥,٨	١١,٧	٣,٢
حصة السهم من الربح – دينار	٠,٠٣٢	٠,٠٨٢	٠,١٣٩	٠,١١١	٠,٠٣٢
أهم بنود الميزانية العامة					
مجموع الموجودات	١,٣٨٢,٣	١,٢٦٥,٣	١,٤٨٧,٦	١,١٦٥,٣	١,٠٤٩,٨
حقوق المساهمين	١٤٩,٥	١٤٥,٨	١٣٨,٠	١٢٠,٤	١٠٨,٩
المحفظة الائتمانية بالصافي	٧١٨,٠	٦٣٤,٠	٥٩٩,٣	٥٢٣,٩	٥١٧,٣
محفظة الأوراق المالية	٣٤٤,٦	٣٤١,٠	٤٠٥,٩	٣٦٥,٤	٢٧٢,٤
نقد وأرصدة لدى البنوك	١٨٠,٠	١٦١,٧	٣٦٢,٢	١٨٠,٥	١٨٥,١
ودائع العملاء	٩٧١,٣	٩٥٧,٣	١,٠٤١,٥	٨١٠,٣	٧٤٣,٠
تأمينات نقدية	٩١,٨	٦٩,٩	٧٣,٠	٦٩,٤	٦٥,٤
ودائع البنوك لدينا	١٢١,٤	٥١,٨	١٩٣,٤	١٤٠,٣	١١٢,٢
أهم النسب المالية					
معدل العائد على الموجودات	٪٠,٣	٪٠,٧	٪١,٢	٪١,١	٪٠,٣
معدل العائد على حقوق الملكية	٪٢,٦	٪٦,٦	٪١٢,٢	٪١٠,٢	٪٣,٠
كفاية رأس المال*	٪١٣,٧	٪١٥,٣	٪١٤,٢	٪١٣,١	٪١٢,٤
صافي المحفظة الائتمانية/ ودائع العملاء	٪٧٣,٩	٪٦٦,٢	٪٥٧,٥	٪٦٤,٧	٪٦٩,٦
صافي التسهيلات غير العاملة وغير المغطاة بمخصصات/ صافي المحفظة الائتمانية	٪٢,٥	٪٢,٩	٪٣,٦	٪١,٩	٪٣,٦
تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة	٪٦٣,٢	٪٥٤,٨	٪٥٦,٣	٪٦٥,٣	٪٦٩,٨
نسبة السيولة القانونية	٪١١٩,٨	٪١١٩,٧	٪١٣١	٪١١٦,١	٪١٠٨,٦

* لغاية عام ٢٠١٥ حسب تعليمات بازل ٢، عام ٢٠١٦ وبعد حسب تعليمات بازل ٣.

تحليل نتائج أعمال البنك:

تحليل نتائج أعمال البنك:

حقق البنك خلال العام ٢٠١٧ نتائج مالية جيدة منسجمة مع الظروف الاقتصادية السائدة محلياً وعالمياً والأوضاع الأمنية في دول الجوار، حيث بلغت الأرباح التشغيلية للبنك نهاية العام ٢٠١٧ مبلغ ٤٨,٢ مليون دينار مقابل ٤٩,٦ مليون دينار نهاية العام السابق، بلغ معدل النمو السنوي للأرباح التشغيلية الأساسية للخمس سنوات الماضية ٧,٩٪.

هذا وقد شهدت أسعار الفوائد الرئيسية لدى البنك المركزي الأردني خلال العام ٢٠١٧ ثلاثة ارتفاعات وبواقع نقطة مئوية بالإضافة إلى المنافسة الشديدة في القطاع المصرفي الأردني مما أدى إلى ارتفاع تكلفة مصادر الأموال بمبلغ ٦,٢ مليون دينار عن العام السابق، كما انخفض صافي إيرادات الفوائد عن العام السابق بمبلغ ٢,٢ مليون دينار.

الأرباح التشغيلية (مليون دينار)

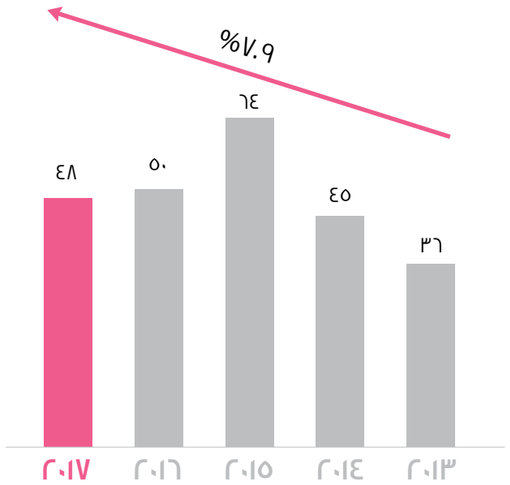

ارتفعت مصاريف التشغيل (مصاريف الموظفين والمصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الاستهلاكات) لتبلغ ٣٠,٢ مليون دينار مقابل ٢٩,٧ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٦ ويعود السبب الرئيسي إلى ارتفاع إجمالي مصاريف الموظفين بنسبة ٣,٨٪ وبمبلغ ٠,٦ مليون دينار ليبلغ ١٥,٤ مليون دينار، حيث استمر البنك بنهج تطوير وتنمية الموارد البشرية لوعي البنك أن تقديم الخدمات الجيدة والارتقاء بالبنك لا يكون إلا من خلال فريق عمل يتحلى بالكفاءة والخبرة المهنية العالية.

أما النفقات العمومية والإدارية الأخرى فقد تم ضبطها بحيث انخفضت عن العام السابق بنسبة ٣,٩٪ رغم التوسع في العديد من الأنشطة التشغيلية.

بلغ مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ٨,٦ مليون دينار مقابل ٦,٢ مليون دينار وذلك لتعزيز مخصص تدني التسهيلات الائتمانية غير العاملة والوصول إلى نسبة تغطية للديون غير العاملة مرتفعة حيث بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة ٦٣,٢٪ مقابل ٥٤,٨٪ للعام السابق. كما ارتفع مخصص العقارات المستملكة المخالفة عن العام السابق بمبلغ ١,٤ مليون دينار.

تغطية المخصص لصافي التسهيلات غير العاملة:

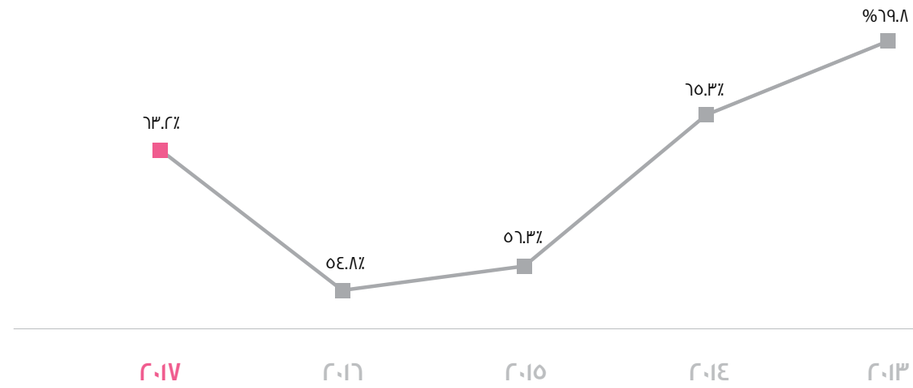

* يعود سبب الانخفاض في تغطية مخصص التسهيلات في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ إلى تحويل التسهيلات التي تصل نسبة تغطيتها من المخصصات إلى ١٠٠٪ إلى خارج الميزانية.

تحليل المركز المالي للبنك:

بالرغم من التحديات المستمرة التي تؤثر على المملكة نتيجة الظروف الجيوسياسية وما لها من آثار على القطاعات الاقتصادية إلّا أن البنك خلال العام ٢٠١٧ استطاع أن يحقق معدلات نمو جيدة في معظم بنود المركز المالي، فقد ارتفع رصيد إجمالي الموجودات إلى ١,٣٨٢,٣ مليون دينار بارتفاع ١١٧ مليون دينار عن نهاية العام السابق بنسبة نمو ٩,٢٪.

يوضح الرسم البياني التالي تطور البنود الرئيسية للموجودات خلال الأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٧):

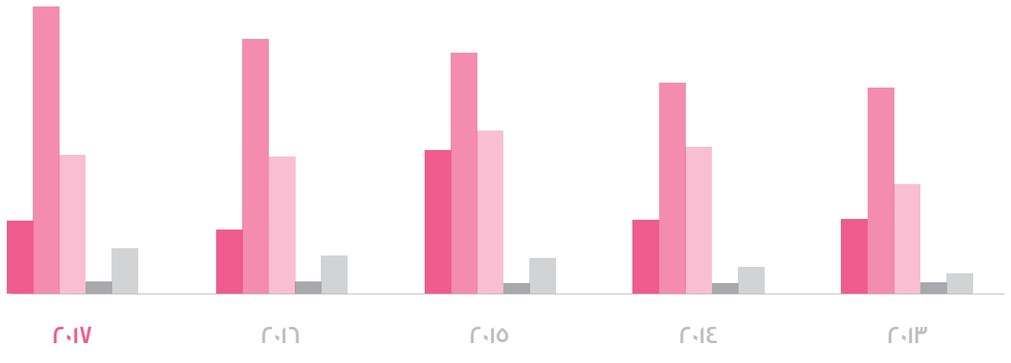

- نقد وأرصدة لدى البنوك
- محفظة التسهيلات الائتمانية بالصافي
- محفظة الأوراق المالية
- الموجودات الثابتة والموجودات غير الملموسة
- موجودات أخرى

محفظة التسهيلات الائتمانية:
ارتفع رصيد صافي المحفظة الائتمانية بمبلغ ٨٤ مليون دينار عن العام السابق بنسبة ١٣,٣٪ ليبلغ ٧١٨ مليون دينار مقابل ٦٣٤ مليون دينار للعام السابق، استمر البنك خلال العام ٢٠١٧ باتباع سياسة الانتقائية بمنح التسهيلات الائتمانية ومتابعة الديون التي تظهر عليها بوادر التعثر للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية. كما يحتفظ البنك بضمانات نقدية وعينية مقابل هذه الديون وبذلك تبلغ نسبة تغطية هذه المخصصات والضمانات للديون المتعثرة ١٠٧,٨٪.

ودائع العملاء:
ارتفع رصيد ودائع العملاء ليصبح ٩٧١,٣ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٩٥٧,٣ مليون دينار نهاية العام السابق وتركز هذا الارتفاع على زيادة حسابات التوفير ذات التكلفة المنخفضة ومنتج شهادات الإيداع طويل الأجل مما يعزز مواءمة مصادر الأموال باستخداماتها.

حقوق المساهمين:
بلغ إجمالي حقوق المساهمين ١٤٩,٥ مليون دينار كما في نهاية عام ٢٠١٧ مقابل ١٤٥,٨ مليون دينار نهاية العام السابق وبنسبة ارتفاع ٢,٦٪ نتيجة أرباح السنة، هذا وقد ارتفع رأس مال البنك إلى ١٢٠ مليون دينار نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ١١٢,٩ مليون دينار للعام السابق وبنسبة ارتفاع ٦,٣٪.

إجمالي الموجودات (مليون دينار)

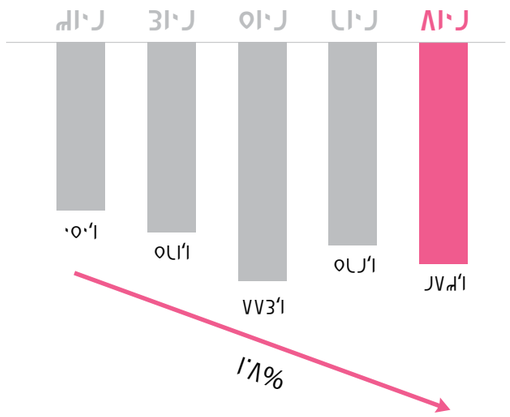

صافي المحفظة الائتمانية (مليون دينار)

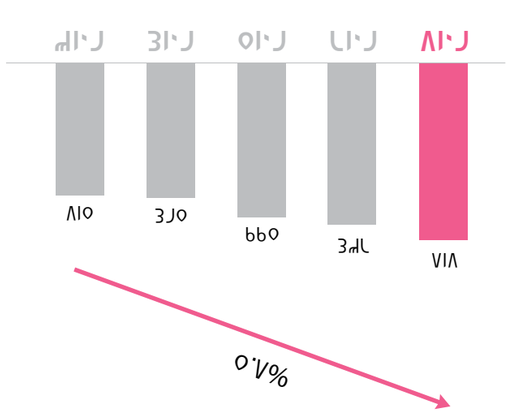

إجمالي حقوق المساهمين (مليون دينار)

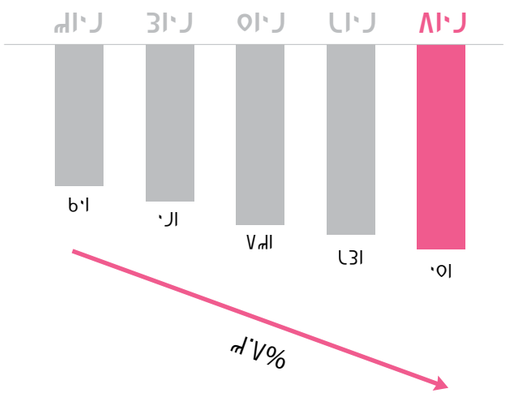

ودائع العملاء (مليون دينار)

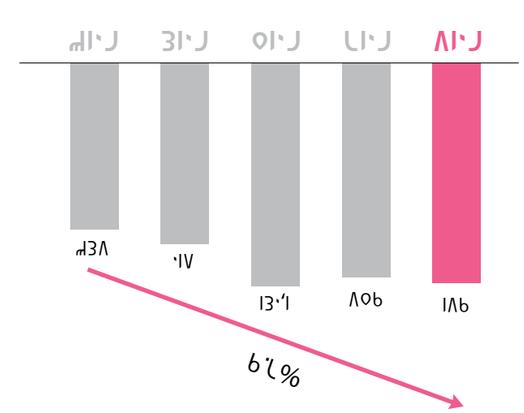

أنشطة قطاعات ودوائر البنك وأبرز التوجهات والأهداف الاستراتيجية للعام ٢٠١٨

هِمّة واجتهاد وابتكار لمجابهة التحديات

يرمز اللون

البرتقالي

للحيوية والإبداع

قطاع الأعمال المصرفية أفراد وفروع:

يعتبر قطاع الأفراد من القطاعات الرئيسة المؤثرة في القطاع المصرفي الأردني فهو القطاع الأبرز على مستوى مصادر الأموال (الودائع)، كما أنه يأتي بعد قطاع الشركات في مجال الاقتراض، ومن هذا المنطلق كان هناك اهتمام واسع بهذا القطاع ودراسة حاجاته ورغباته وتقديم الخدمات المناسبة له ، وكان هذا الاهتمام على حد سواء من قبل البنك المركزي والذي اطلق الاستراتيجية الوطنية الشاملة للاشتمال المالي (لإيصال الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع)، ومن قبل البنوك العاملة في القطاع المصرفي من خلال استقطاب عملاء هذا القطاع وطرح العديد من المنتجات وتقديم الخدمات و الحلول المصرفية المتنوعة.

وكان البنك التجاري الأردني من البنوك التي أولت هذا القطاع الاهتمام والعناية، فعمل على تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الخاصة به، كذلك عمل على تطوير قنوات تقديم هذه المنتجات والخدمات وخاصة القنوات الإلكترونية، كما وعمل البنك على تعزيز تواجده وانتشاره الجغرافي في مختلف مناطق المملكة لتوسيع قاعدة عملائه، فقام باستهداف مناطق عدة ليتواجد فيها كما قام بتحديث وتطوير الفروع في المناطق المتواجد فيها أصلاً، كذلك عمل على توسيع شبكة الصرافات الآلية لديه، مما انعكس إيجابياً على قاعدة عملاء البنك من الأفراد وتعاملاتهم معه، فارتفعت حصة البنك في السوق المصرفي من ودائع الأفراد وعلى وجه الخصوص ودائع التوفير، كذلك كان هناك نمو في التسهيلات المقدمة لقطاع التجزئة والأفراد، وفيما يلي أبرز إنجازات البنك «دائرة الأعمال المصرفية أفراد وفروع « في هذا المجال :

الفروع:

– استحداث تصميم جديد وعصري للفروع.
– نقل فرع الفحيص لموقع جديد بتصميم مبتكر.
– إطلاق برنامج صوت العميل Voice of Customer لاستحداث معايير واضحة ومحددة لقياس رضا العملاء.
– إطلاق برنامج خاص لكبار العملاء بمسمى «جاه».

الصرافات الآلية:

– تركيب (٦) صرافات آليه خارجية في الأردن ليصل إجمالي عدد الصرافات الداخلية والخارجية إلى (٥٩ صراف آلي) في الأردن وفلسطين.

القنوات الإلكترونية:

– إضافة خدمات لمركز الخدمة الهاتفية مثل إمكانية فتح حسابات للعملاء من خلال الهاتف والعمل على تحويل المركز إلى فرع تشبيهي متكامل.
– خدمة كشف الحساب الإلكتروني E-Statement لكل من الأردن وفلسطين.
– إضافة البنك التجاري الأردني مؤخراً كمفوتر على نظام اي فواتيركم JCB as a Biller بحيث أصبح بإمكان عملائه من حاملي البطاقات الائتمانية التسديد الفوري لرصيد البطاقة من حسابهم لدى البنوك الأخرى عن طريق التطبيق البنكي الهاتفي أو أحد فروع البنك.

المنتجات والبطاقات:

المنتجات:

١. إطلاق جوائز جديدة على حسابات التوفير بحلتها الجديدة حيث نتج عنها نمو بنسبة ٣٥٪، وهذه الجوائز كما يلي:
– جوائز يومية: ٣٠٠ دينار.
– جوائز أسبوعية: سيارة.
– جوائز شهرية: ٢٥،٠٠٠ دينار.
– جوائز ربع سنوية: سيارة فارهة.

٢. خدمة تأجيل الأقساط: تم تطبيق خدمة تأجيل الأقساط خلال العيد ولأول مرة وذلك للتخفيف عن العملاء من أعباء العيد وكخدمة تزيد من رضا وولاء العملاء للبنك.

٣. إطلاق شهادة ايداع سوبر: منتج يستهدف الودائع الصغيرة ولفترات ربط ٢٤ و ٣٦ شهر وبأسعار فوائد من الأعلى في الأردن تصل لغاية ٥،٧٥٪ نتج عنها نمو بمقدار ٨،٥ مليون دينار أردني وأموال جديدة بمقدار ٢ مليون دينار أردني.

٤. تم إبرام إتفاقية مع نقابة الصحفيين الأردنيين يقوم البنك بموجبها بتقديم عرض خاص لتمويل القروض الشخصية لمنتسبي نقابة الصحفيين بمزايا تفضيلية خاصة بهم كأعلى مبلغ تمويل وسعر فائدة منافس على فترة سداد مرنة.

البطاقات:

– إطلاق البطاقة الكلاسيكية بتصميم عصري وجديد وبطاقة U بمزايا منافسة.
– إطلاق بطاقة World الائتمانية لكبار العملاء.
– ميزة الاسترجاع النقدي على بطاقات U الائتمانية لكل من الأردن وفلسطين.
– تقنية الدفع عن قرب "Contactless" على كافة البطاقات الائتمانية.
– إطلاق حملة للبطاقات الائتمانية أتاحت للعملاء فرصة ربح سيارات فارهة.

قطاع الأعمال المصرفية للشركات:

تكمن الأهمية الاقتصادية لقطاع الشركات (الشركات الكبرى، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الريادية) باعتبارها المحرك الرئيس للاقتصاد، ومصدر تنمية مستدامة يوفرها هذا القطاع للنشاط الاقتصادي، كما يقوم بالمساهمة بتحقيق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد، إضافة إلى دوره الاجتماعي الفعال (في خفض معدلات البطالة) كونه المشغل الرئيس للأيدي العاملة في المملكة.

وتعد الشركات أحد المصادر المهمة للأموال (المصدر الثاني للودائع بعد قطاع الأفراد) كما أنها الموظف الأكبر للأموال (التسهيلات الائتمانية) والتي تنمو باستمرار رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن قطاع الشركات أكثر تأثراً بهذه الظروف من القطاعات الأخرى، هذا وقد استطاع البنك التجاري التكيف مع هذه الصعوبات والاستفادة منها وتحويلها إلى فرص تم لمس آثارها على أرض الواقع، حيث نمت التسهيلات المباشرة الممنوحة على مستوى إجمالي القطاع بنسبة نمو بلغت ١٠٪ وهي من أعلى النسب في القطاع المصرفي، وبالأخذ بعين الاعتبار التسهيلات المسددة تكون نسبة النمو أكبر من ذلك، كذلك كان هناك زيادة في نشاط البنك في مجال التسهيلات غير المباشرة والتي نمت بنسبة ١٢٪، رافق هذا النمو العمل على متابعة محفظة التسهيلات الائتمانية ورفع جودتها من خلال اتباع سياسات وآليات لخفض الديون غير العاملة بالخروج من بعض الحسابات التي تعاني من بوادر تعثر واستبدالها بحسابات جديدة مستقره وذات مخاطر أقل.

وتماشياً مع التوجيهات الحكومية والسوق المصرفي ودراسة احتياجاته المستمرة قام البنك بالتركيز على القطاعات التي تشهد نمواً وتتلقى الدعم والتحفيز من الحكومة (كقطاع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والصناعة والسياحة) إضافة إلى تمويل عدد من الشركات الرائدة في السوق لقطاعات حيوية واستراتيجية ومنها على سبيل المثال (المؤسسات التعليمية وتجارة المواد الغذائية والتجارة العامة والشركات الصناعية) وجميعها تساهم في دعم النشاط الاقتصادي المحلي وتوفر عملة أجنبية له، إضافة إلى ذلك قام البنك بتوجيه اهتمام خاص نحو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وقام بطرح عدة منتجات وبرامج منها منتج (تجاري بيزنيس) الائتماني و(منتج تمويل سحوبات العملاء على أجهزة نقاط البيع التابعة لـ MEPS) الجديد بموجب اتفاقية وقعت مع شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع (MEPS).

قطاع الخزينة والاستثمار:

دائرة الخزينة:

تقدم دائرة الخزينة مجموعة واسعة من الأدوات المالية بهدف تنويع نشاط البنك وتعزيز الإيرادات والتحوط في السوقين المحلي والدولي من خلال تعاملاتها في الاسواق المالية والنقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية إضافة إلى عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية والتعامل بالمشتقات المالية، إضافة إلى التعامل بالهامش، الأمر الذي انعكس إيجاباً على أرباح البنك رغم وجود التقلبات العالمية المستمرة في الأسواق المالية.

وتقوم الدائرة أيضاً بدور أساسي في تسعير الأصول والالتزامات وإدارة ودائع البنك ومراقبة كلف مصادر الأموال وضبطها تبعاً لأفضل المعايير المالية.

كما تقوم دائرة الخزينة أيضاً بإدارة السيولة في البنك والحفاظ على نسب آمنة منها وفقاً لمتطلبات مجلس الإدارة والبنك المركزي، كما تدير دائرة الخزينة محفظة سندات كبيرة وذات عائد جيد يتناسب مع مخاطر المحفظة، مع العمل باستمرار على متابعة وإدارة هذه المخاطر والمواءمة بين العائد ودرجة المخاطرة .

دائرة الاستثمار:

تقوم دائرة الاستثمار باستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة محلياً وإقليمياً لتحقيق أفضل عائد ممكن مع المحافظة على جودة المحفظة الاستثمارية للبنك من خلال اختيار الأوراق المالية ذات العائد والسيولة الجيدة وضمن مخاطر مقبولة (من خلال تنويع المحفظة وعدم التركز في قطاعات محددة)، وعلى الرغم من ضعف أداء الأسواق المالية محلياً وإقليمياً نظراً للظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة، استطاعت الدائرة الاستمرار في تقديم الخدمات الاستثمارية المتخصصة مثل (إدارة وأمانة الإصدارات، وكيل الدفع والتسجيل، الحافظ الأمين، الاستشارات المالية) من خلال استقطاب مجموعة من الشركات سواءً في مجال إدارة الإصدارات أو إسناد القروض، كما قام البنك بالمشاركة ببعض هذه الأسناد وضمن عوائد جيدة.

دائرة المؤسسات المالية:

استمرت دائرة المؤسسات المالية خلال عام ٢٠١٧ بالمحافظة على شبكة المراسلين القائمة، وعملت على زيادتها لتغطية مناطق اضافية من العالم تلبية لحاجات عملاء البنك في التجارة الخارجية. وقامت الدائرة بالمشاركة بعدد من المؤتمرات الدولية بالإضافة إلى زيارات تسويقيه لبعض البلدان، مما أدى إلى زيادة نشاط البنك في مجال التجارة الخارجية (الاعتمادات الواردة والكفالات الأجنبية) مقارنة بالعام الماضي وبالتالي انعكاسها على إيرادات البنك.

وتعمل الدائرة وباستمرار على دراسة عدد من الاتفاقيات مع جهات إقليمية وأجنبية لدعم شبكة المراسلين وتوفير خطوط تمويل بأسعار فائدة تنافسية.

قطاع الدعم والمساندة:

دائرة تكنولوجيا المعلومات:

تماشياً مع استراتيجية البنك الرامية إلى أتمتة انشطة وخدمات البنك وإضافة خدمات إلكترونية جديدة إلى الخدمات القائمة لتوسيع قاعدة العملاء وتيسير آلية الحصول على الخدمات المصرفية المقدمة من البنك بشكل منافس، ووضع اسم البنك التجاري الأردني في قائمة البنوك الرائدة في تقديم الخدمات الإلكترونية، كان التوجه من قبل دائرة تكنولوجيا المعلومات بوضع استراتيجية بهذا الخصوص والتي من شأنها المساهمة في تحقيق رؤية واستراتيجية البنك الشاملة.

وقد شهد العام ٢٠١٧ العديد من الإنجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات بهدف المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي (الأتمتة الكاملة لمختلف انشطة وخدمات البنك Banking Automation) للوصول إلى منظومة بنكية شاملة ومتكاملة، ومن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال هذا العام:

– تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لتلبية الاحتياجات الآنية مع الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المستقبلية وخطط التوسع والانتشار.

– تطوير بيئة العمل من خلال تطبيق أفضل ما توصلت له التكنولوجيا في تعاملات البنوك وذلك من خلال تطبيق أنظمة حاسوبية متطورة.

– استكمال أتمتة إجراءات وحدات العمل المصرفية المختلفة وفقاً للاستراتيجية العامة للبنك والمساهمة في خفض النفقات التشغيلية للبنك.

وقد شملت هذه الإنجازات مختلف أعمال البنك بتنفيذ عدد من المشاريع المهمة لمختلف الانشطة: (التطبيقات والقنوات الإلكترونية، البنية التحتية، أمن المعلومات، الدعم والتشغيل)، كما تم تحديث النظام البنكي، وأتمتة العديد من الخدمات المصرفية. مما انعكس على أداء عدد من الخدمات منها: (خدمات الدفع والتسديد المباشر للبطاقة الائتمانية من خلال خدمة إي فواتيركم) إضافة إلى العديد من الخدمات المصرفية الأخرى.

إضافة لذلك تم تحديث العديد من أجهزة الخوادم ووحدات التخزين التي تعمل على تطوير جودة الخدمات المقدمة وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما تم الانتهاء من تطبيق عدة مشروعات منها: رفع سعة خطوط الاتصال الذي كان له دور مهم في تحسين وتسريع الخدمات، وكذلك تشغيل الموقع البديل لغالبية الخدمات العاملة في البنك مما يساهم في ضمان ديمومة واستمرارية تقديم الخدمات دون توقف أو انقطاع.

وقامت الدائرة بتحديث العديد من أجهزة الموظفين والأجهزة الطرفية (طابعات، ماسحات ضوئية، قارئ شيكات، وغيرها) بالإضافة إلى تركيب العديد من أجهزة الصراف الآلي الجديدة سواء لدى الفروع أو في المراكز التجارية، وتركيب نظام تسجيل مكالمات كبديل عن النظام القديم، والذي يتوافق مع أحدث التقنيات بالإضافة إلى تركيب نظام مراقبة البيئة لكافة غرف الحاسوب في مختلف مباني البنك، كما قام البنك بتطبيق العديد من الأنظمة التي تعنى بمراقبة الخدمات المقدمة وتطويرها وإيجاد آليات لمراقبة الخلل والتنبؤ به قبل حدوثه.

وفي مطلع العام ٢٠١٧ حصل البنك التجاري الأردني على شهادة الامتثال لمعايير أمن وسلامة البطاقات العالمية PCI-DSS للمرة الثالثة، وسيكون لهذا المشروع الأثر في تحقيق التوافق بين أنشطة إدارة تكنولوجيا المعلومات ورؤية إدارة البنك، حيث يقوم هذا المشروع على إيجاد التوافق بين كافة المستويات الإدارية، بحيث تكون مشاريع تكنولوجيا المعلومات هي ترجمة لرؤية الإدارة العليا في البنك والتأكيد على أن استثمارات تكنولوجيا المعلومات هي استثمارات مجدية ولها قيمة مضافة للبنك حالياً ومستقبلاً.

دائرة هندسة العمليات:

تعتبر هندسة العمليات في البنك التجاري الأردني من الأنشطة الهامة التي تم التركيز عليها في الآونة الأخيرة، تماشيا مع استراتيجية البنك بأن يكون من البنوك المتميزة في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

و تتم عملية إعادة هندسة العمليات من خلال دارسة كافة العمليات المصرفية في البنك وإعادة تصميمها بما يحقق وفورات كبيرة في الكلفة وزيادة سرعة وجودة تقديم الخدمة، بالإضافة إلى تلبية متطلبات الجهات الرقابية في كافة المجالات، ومن أبرز ما قامت به دائرة هندسة العمليات خلال العام ٢٠١٧:

– في مجال تطوير سياسات وإجراءات البنك: تم الانتهاء من إعداد واعتماد سياسات وإجراءات العمل لمعظم مراكز العمل والأنشطة في البنك منها: (الفروع، العمليات، الأعمال المصرفية، الائتمان، الخزينة والاستثمار، المحطات الرقابية) بما يتوافق مع أنظمة الضبط والرقابة ويواكب متطلبات الجهات الرقابية، كما وتم تنظيم وتوحيد كافة العقود والنماذج المستخدمة في البنك.

– في مجال تنظيم وتطوير العمليات: تم مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية لمحطات العمل المختلفة في البنك بالإضافة إلى الأوصاف الوظيفية لكافة الوظائف، كما وتم إنجاز الجزء الأكبر من مشروع الكفاية العددية لمحطات العمل المختلفة والذي يهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية ويضمن الاستغلال الأمثل للموارد البشرية العاملة في البنك.

– في مجال أتمتة العمليات المصرفية : كان لنشاط هندسة العمليات دور مهم كوسيط بين محطات العمل المختلفة في البنك ودائرة تكنولوجيا المعلومات، حيث تم إنجاز العديد من مشاريع أتمتة العمليات بما يلبي متطلبات الجهات الرقابية ويضمن تقديم خدمات أفضل للعملاء ويحسن من البيئة الرقابية الآلية على العمليات المصرفية المختلفة.

دائرة الموارد البشرية:

يعتبر موظفو البنك جزءاً لا يتجزأ من العملية المصرفية، وعنصراً فاعلاً فيها، وانطلاقاً من هذا الدور يقوم البنك بإيلاء هذا الجانب العناية والاهتمام اللازمين ليكون البنك التجاري: (البنك المفضل للتوظيف) كاستراتيجية ثابتة ودائمة.

فعلى مستوى المزايا والمنافع المقدمة للموظفين، قام البنك بدراسة رواتب الموظفين مقارنة مع القطاع المصرفي لمعرفة الفجوة في الرواتب بين موظفي البنك والقطاع المصرفي، وقام بتعديل رواتب الموظفين لخفض هذه الفجوات، كما قام البنك وتقديراً للأداء المتحقق للعام ٢٠١٦ بمنح الموظفين مكافآت وحوافز اعتمدت على تقييم الأداء وفق منهجية واضحة، كما قام البنك وفي إطار سعيه لخلق جو من الابداع والتنافس بين الموظفين، بطرح برنامج الموظف المميز لاختيار أفضل الموظفين وأكثرهم كفاءة مع مراعاة مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص ضمن شروط وأسس محددة لعملية الترشيح والاختيار ومن خلال لجنة أعدت لهذا الغرض.

وانطلاقاً من أهمية العنصر البشري وحرص إدارة البنك الدائمة على تقدير الكفاءات، وعلى تحسين وتطوير نوعية الموظفين لديها وكسب سمعة طيبة في سوق العمل ودعم استراتيجية البنك في الموارد البشرية لتكون وجهة العمل المفضلة لطالبي الوظائف، قام البنك بإطلاق مشروع تجمع المواهب، والذي يأتي كمنصة لتيسير انتقال المواهب عبر وظائف البنك المختلفة وإعطاء الأولوية للموظفين الداخليين في سد المتطلبات الوظيفية.

وعلى مستوى رفع أداء البنك وتنافسيته في السوق المصرفي ورفده بالخبرات المناسبة قام البنك بتعيين عدد من الموظفين ضمن سياسة محددة تركز على المعرفة الأكاديمية والخبرة العملية، كما قام في إطار سياسة الإحلال الوظيفي وإعداد الموظفين المؤهلين لاستلام مهام تتناسب وقدراتهم، بترقية عدد من الموظفين إلى وظائف أعلى على السلم الوظيفي، كما قام البنك (وكما هو معمول به سنوياً) بعقد برنامج شامل للموظفين الجدد في سبيل إعداد وتأهيل دائم لكافة الموظفين في البنك وعلى مختلف مستوياتهم الإدارية .

وفي مجال تطوير أعمال البنك بشكل عام ودائرة الموارد البشرية على وجه الخصوص، قامت الدائرة بتطوير وأتمتة عدد من المهام والأنشطة الخاصة بشؤون الموظفين منها: «برمجة الإجازات والمغادرات»، كما قامت الدائرة بتطوير آلية «لاختيار وتعيين الموظفين الجدد باستخدام شبكات البحث عن الوظائف»، كما قام البنك «بأتمتة نظام الرواتب على نظام BANKS» .

الدورات التدريبية للعام ٢٠١٧

لزيادة العائد على الاستثمار في رأس المال البشري أعطى البنك أهمية خاصة للتدريب والذي كان له أثر واضح على أداء الموظفين وقد تم التركيز على التدريب المتخصص لموظفي الإدارة والفروع من خلال البرامج التدريبية المختلفة والتي عقدت داخلياً من خلال «مركز التدريب والتطوير الداخلي» وعلى يد عدد من المدربين المؤهلين من داخل البنك وخارجه، بالإضافة إلى مراكز ومعاهد التدريب المتخصصة الأخرى علماً أن تركيز البنك انصب على مركز التدريب والتطوير الداخلي للبنك والذي بلغ معدل النمو فيه (٧٪) .

ونفذ في مركز التدريب الداخلي التابع للبنك (٦٣) دورة استفاد منها (١٣٧٢) موظف وموظفة (مكرر). وكذلك تمت المشاركة الفعالة بالبرامج التدريبية التي نفذها معهد الدراسات المصرفية والتي بلغ عددها (٩١) دورة، كما تمت مشاركة (٦٩) من موظفي البنك في برامج وشهادات مهنية متخصصة نفذها معهد الدراسات المصرفية واتحاد المصارف العربية إضافة إلى إشراك الموظفين في دورات عقدت في مراكز أخرى مؤهلة ومتميزة وعلى مستوى من السمعة والكفاءة .

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠١٧

الدورات التدريبية الداخلية والخارجية خلال العام ٢٠١٧				
البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين	ذكور	اناث
معهد الدراسات المصرفية	٩١	٢٣٦	١٣١	١٠٥
معاهد تدريب (دورات، مؤتمرات، ندوات) داخل الأردن	١٢٠	٢٣٤	١٤٩	٨٥
الدورات التدريبية الداخلية (مركز التدريب والتطوير)	٦٣	١٣٧٢	٩٢٥	٤٤٧
الدورات التدريبية (خارج الأردن)	١٣	١٦	١١	٥
المؤتمرات والندوات خارج الأردن / الإدارة العليا	١	١	٠	١
الشهادات المهنية	٦	٦٩	٥٤	١٥
المجموع	**٢٩٤**	**١٩٢٨**	**١٢٧٠**	**٦٥٨**

– تم عقد برنامج شامل للموظفين الجدد للعام ٢٠١٧ شمل (١٨) محوراً تدريبياً مختلفاً تعكس طبيعة عمل دوائر الإدارة العامة والسياسات والإجراءات المتبعة داخلياً وبمجموع ساعات (١٥٦) ساعة تدريبية وبمشاركة (٢٣) موظف حديث التعيين.
– قام البنك بتوزيع (٩٠) طالباً وطالبة من خريجي الجامعات الأردنية على فروعنا لتدريبهم مساهمة بتنمية المجتمع المحلي.

الدائرة الإدارية:

تنبع أهمية الدائرة الإدارية من ارتباطها بكافة دوائر وفروع البنك عن طريق إدارة ومتابعة شؤونهم الإدارية ودراسة حاجاتها المختلفة (من لوازم وقرطاسية وضيافة وخدمات الأمن والحماية والنقل والصيانة والدعم اللوجستي إضافة إلى الخدمات المتعلقة بمواقع العمل كالكهرباء والمياه والنظافة والتدفئة وغيرها) والعمل على توفيرها بالكيفية المطلوبة وبكفاءة عالية وضمن تكلفة مقبولة، وفي هذا السياق تقوم الدائرة بدراسة حاجات البنك والموظفين الإدارية وتوفيرها ضمن آلية محددة، كما تقوم بمتابعة عروض المزودين واختيار الأفضل منها، إضافة إلى قيام الدائرة بإجراء الصيانة الدورية والمستمرة لكافة ممتلكات وموجودات البنك.

أيضاً تقوم الدائرة الإدارية بتطبيق معايير السلامة العامة والصحة المهنية من خلال لجنة السلامة العامة التي يرأسها مدير الدائرة وتقوم بمهمة التأكيد على تطبيق مبادئ وإجراءات السلامة العامة وفق أعلى المعايير المتبعة ومتابعة مدى التزام الشركات المتعاملة مع البنك بها. وفي سبيل تهيئة البنك ومتابعة مدى استعداده لمواجهة الظروف الطارئة قامت الدائرة وبمشاركة الدوائر الأخرى في البنك وبالتعاون مع مديرية الدفاع المدني بتطبيق خطة إخلاء وهمية لموظفي الإدارة خلال العام ٢٠١٧.

الدائرة الهندسية:

تقوم الدائرة الهندسية وبشكل مستمر وبالتعاون مع مختلف دوائر البنك بالعمل على متابعة احتياجات دوائر البنك والفروع وتنفيذها كما تقوم بتحديث الفروع (المباني والديكورات) وذلك لعكس صورة عصرية وحديثة تعبر عن هوية البنك وتعزز الصورة الذهنية الإيجابية للبنك لدى العملاء .

وتقوم الدائرة الهندسية كذلك وانطلاقاً من توجه البنك بتوسيع شبكة فروعه وزيادة انتشاره المصرفي ليغطي مختلف مناطق المملكة بمساهمة فعالة في البحث عن أفضل الأماكن التي تعزز تواجدنا المصرفي وضمن خطة تفرع معتمدة، كما يقوم باستقطاب أفضل العروض (لاستئجار المواقع)، مع الأخذ بعين الاعتبار تواجد المنافسين ومدى ملاءمة المنطقة وطبيعة العملاء، ثم العمل على تجهيز المواقع التي تم اختيارها (ضمن لجنة مختصة/لجنة التفرع) ثم متابعة الأعمال وصولاً إلى بدء تشغيل الفرع، كما تقوم الدائرة أيضاً وبالتعاون مع لجنة التفرع بتجهيز المواقع الملائمة للصرافات الآلية بحيث تكون ضمن أماكن مناسبة لاحتياجات العملاء.

إضافة إلى ذلك تقوم الدائرة الهندسية بمتابعة أنظمة الحماية والأمان للبنك وبشكل مستمر، وتحديثها بشكل دوري (للفروع ولمراكز العمل المختلفة) وحسب الحاجة، كما تقوم الدائرة بتطبيق استراتيجية الصيانة الدورية والمستمرة لممتلكات البنك وبالتعاون مع الدائرة الإدارية وبما يقع ضمن عمل الدائرة.

قطاع الرقابة:

دائرة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر أحد المستويات الأساسية للرقابة وذلك ضمن إطار الهيكل المؤسسي لإدارة المخاطر للبنك، وهي الإدارة المسؤولة عن إيجاد وتطوير نظام محكم وفعال للتعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وإدارة هذه المخاطر ووضع الوسائل والأدوات للتخفيف منها.

وتعمل دائرة المخاطر على تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في إدارة المخاطر وما يصدر من متطلبات استجابة لتوصيات لجنة بازل ومتطلبات البنك المركزي الأردني وذلك تحقيقاً للأهداف المنشودة والمحددة ضمن استراتيجية إدارة المخاطر، وقد قامت الدائرة خلال العام ٢٠١٧ بإنجاز الأعمال التالية:

– تطوير واستحداث تقارير وأدوات جديدة تخدم أعمال الدائرة لقياس المخاطر التي يتعرض لها البنك مثل (الأرباح المعرضة للمخاطر، الفجوة الرقابية ما بين عناصر المخاطر وإجراءات الرقابة عليها، سلوك ودائع العملاء، مراقبة سقوف المخاطر، تركز الضمانات، التعثر في القطاعات الاقتصادية، الشيكات المعادة وغيرها) بالإضافة إلى عمل دراسة عن عملاء التسهيلات والوقوف على حجم تعثرهم.
– إعداد دراسة شاملة للتغيرات في أسعار الفائدة لدى البنك وتأثيرها على إيرادات البنك.
– إنشاء وضعية معايير خاصة للمخاطر العامة في البنك (وضعية مخاطر المؤسسة) ومعايير خاصة بمخاطر السمعة.
– الاستمرار في تطبيق وتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing من خلال تطبيق سيناريوهات مفروضة من قبل البنك المركزي الأردني وحسب المؤشرات الاقتصادية إضافة إلى سيناريوهات أخرى خاصة بالبنك تم استحداثها من قبل دائرة المخاطر.
– إعداد دراسة عن المؤشرات المالية للبنك مقارنةً مع نتائج المتانة المالية للبنوك الأردنية كافة والبنوك النظيرة للبنك مع العمل على مراقبة هذه النسب المتعلقة بأداء البنك.
– إعداد دراسة خاصة للأعباء التاريخية المالية التي أثرت على البنك لآخر ٣ أعوام .
– إعداد البنية التحتية اللازمة لتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي رقم (٩).
– التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال لدى البنك من خلال احتساب رأس المال اللازم لمواجهة كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (ICAAP).
– تطوير مستويات المخاطر المقبولة (Risk Appetite) في البنك وإعداد منظومة التقارير المناسبة لهذه المستويات وبما يتماشى مع التوسع في أعمال البنك، والهيكل العام لمخاطر البنك (Risk Profile) والاستمرار في مراقبتها بشكل دوري وذلك لبيان الانحراف الذي يتم على هذه المستويات ومدى تأثير ذلك على احتساب أعباء رأس المال.
– المشاركة في تطبيق نظام التصنيف الائتماني للمحفظة الائتمانية للعملاء.
– تطبيق متطلبات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بمقررات لجنة بازل (٣) واحتساب أثر التطبيق على البنك وتطوير الأنظمة الآلية الخاصة بذلك.

– إعداد مصفوفة مخاطر لكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك (RISK MATRIX) بشكل مفصل وعلى مستوى البنك ككل مع بيان درجة تأثير هذه المخاطر على البنك ودرجة قوة أنظمة الضبط والرقابة للحد من هذه المخاطر.
– تطبيق نظام القيمة المعرضة للمخاطر على أسعار الصرف بالإضافة لأسعار الأسهم Value At Risk (VAR) .
– احتساب الأرباح المعرضة للمخاطر Earning at Risk.
– فحص خطة طوارئ السيولة من خلال افتراض سيناريوهات معينة وبالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك.
– تطوير خطة استمرارية العمل Business Continuity Plan من خلال تحليل أثر الأعمال وتقييم المخاطر.
– فحص الموقع البديل لتكنولوجيا المعلومات وخطة استمرارية العمل.
– تفعيل وظيفة أمن وحماية المعلومات للتعرف على مخاطر أمن تكنولوجيا المعلومات.
– الاستمرار في إعادة تقييم وضعية المخاطر التشغيلية للدوائر من خلال تطبيق نظام المخاطر والنواحي الرقابية (CRSA).
– الاستمرار في التدريب ونشر ثقافة المخاطر على مستوى كافة المستويات في البنك ولكافة أنواع المخاطر وخطط استمرارية العمل وأمن المعلومات.
– تدريب موظفي دائرة المخاطر وبما يحقق حصولهم على الشهادات المهنية في مجال عملهم.

الهيكل التنظيمي لدائرة المخاطر:

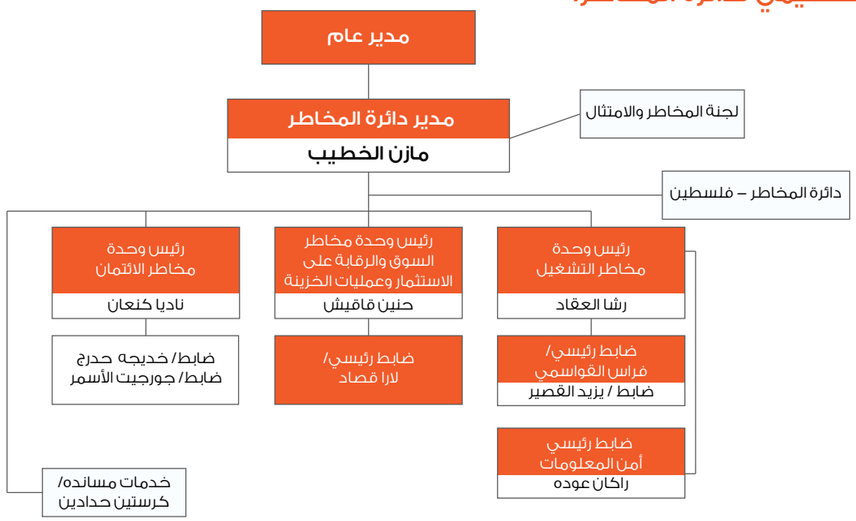

دائرة الامتثال:

تقوم دائرة الامتثال بدور مهم وأساسي في مراقبة ومتابعة مدى التزام البنك بمعايير الامتثال تجنباً لتعرض البنك لمخاطر عدم الامتثال في تعاملاته المصرفية وتجنباً لتعرضه للمخالفات من قبل الجهات الرقابية وذلك من خلال:

– الإفصاحات الدورية: وتقوم الدائرة بمتابعة الجهات ذات العلاقة في البنك وتلبية متطلبات الجهات الرقابية الواردة للبنك بفترة زمنية كافية والالتزام بالإفصاحات، وتسعى الدائرة لتعزيز دقة البيانات الصادرة عن البنك للجهات الرقابية.
– تطبيق تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ومعالجة شكاوي العملاء: حيث تقوم (وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء) باستقبال الشكاوي ومخاطبة الجهات المعنية بالبنك للوقوف على أسباب الشكاوي والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة.
– إدارة مراقبة الامتثال لدى الفروع الخارجية والتنسيق والتعاون المشترك: حيث تم تعديل الهيكل التنظيمي لوظيفة الامتثال في الإدارة الإقليمية (فلسطين) لتصبح دائرة مستقلة وتعزيز كادرها، وذلك للتأكد بأن الممارسات من قبلها تتناسب مع السياسة العامة للبنك، وتم فصل وظيفة مكافحة غسل الأموال عن وظيفة الامتثال (في الإدارة الاقليمية) واعتماد سياسة خاصة بمكافحة غسل الأموال منبثقة عن السياسة العامة للبنك.
– الالتزام بالقانون الضريبي الأمريكي (FATCA): حيث تم تنفيذ الخطة الموضوعة وفقاً لسياسة التسجيل لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية، وإنشاء قسم مختص وعقد اجتماعات ومتابعة الأطراف ذات العلاقة والسير بإجراءات الإبلاغ.
– تطوير وظيفة الامتثال في البنك: وقد قامت الدائرة بهذا الخصوص بمراجعة واعتماد سياسة مراقبة الامتثال وسياسة ودليل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما قامت بإعداد مصفوفة لقياس مدى الالتزام بتعليمات حدود الائتمان وإنهاء مشروع مصفوفة التعليمات، وتم العمل على منظومة الإبلاغ GOAML، وسيقوم البنك خلال العام القادم ٢٠١٨ باعتماد نظام متكامل يهدف لتعزيز مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب.

– التحكم المؤسسي: وقد تم تحديد متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومواءمة دليل الحاكمية المؤسسية لدى البنك على أثرها، وتم عمل دراسة بأهم المتطلبات ومقارنتها مع ممارسات البنك، ووضع خطة عمل للتطبيق وتمت مراجعة واعداد سياسات وأدلة عمل ومواثيق خاصة باللجان المنبثقة عن المجلس واعتمادها من السادة أعضاء مجلس الإدارة، كما قام البنك بإجراءات الالتزام بمتطلبات هيئة الأوراق المالية، وتعبئة النماذج الخاصة ببطاقة الأداء المتوازن لحوكمة الشركات (Balance Score Card) وتزويدها للهيئة، وجاري العمل حالياً على تلبية متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في إطار Cobit 5 ووضع الجدول الزمني للالتزام واعتماد دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات لدى البنك.

– تطوير الكادر البشري: تم رفد الدائرة بموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتدريب الموظفين الحاليين لدى البنك وفق أعلى المعايير الدولية، وقد حصل عدد من كادر الدائرة على شـهادات مهنية متعددة منها: (Advanced Certification Recertification Guide. Cobit 5 foundation .IISI.TOT.CCO.CAMS)
لتكون الدائرة بذلك قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بأعمال البنك المختلفة والقطاع المصرفي ضمن منظومة ثقافة امتثال رائدة ووفق أفضل الممارسات المصرفية.

دائرة التدقيق الداخلي:

تسعى دائرة التدقيق الداخلي من خلال تقديم تأكيدات مستقلة وموضوعية وخدمات استشارية إلى الارتقاء بالعمل الرقابي في البنك التجاري الأردني، وأن تكون برامجها وكافة أنشطتها ذات قيمة مضافة تساعد على تحقيق أهداف البنك والعمل جنباً إلى جنب مع إدارات البنك المختلفة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وتحسين وتطوير أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على كافة أنشطته وعملياته اليومية وخلق بيئة رقابية فعالة.

وتقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة في البنك بالإشراف على نشاط التدقيق الداخلي وتحديد مسؤولياته ومهامه كونه جزءاً من دورها الرقابي فيما يتولى المدقق العام إدارة نشاط التدقيق الداخلي والإشراف على جميع أعماله.

ومن أبرز المهام المناط بإدارة التدقيق تنفيذها:
– إعداد منظومة الحاكمية المؤسسية المتعلقة بنشاط التدقيق واعتمادها من قبل الجهات صاحبة الصلاحية بالبنك وبما ينسجم مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.
– إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق، على أن تشمل كافة أنشطة البنك ووحداته التنظيمية وذلك حسب درجة المخاطر في تلك الأنشطة.
– تنفيذ خطة التدقيق السنوية المعتمدة، إضافة إلى تنفيذ أية مهمات أو مشاريع خاصة مطلوبة من قبل الإدارة العليا.
– إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والعمل على تقديم التوصيات المناسبة لتصويب مواطن الضعف.
– مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
– مراجعة مدى امتثال البنك لسياساته الداخلية وللقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
– متابعة خطة الإدارة التنفيذية لمعالجة ملاحظات التدقيق الداخلي وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه مع الإدارة الخاضعة للتدقيق.
– متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي، والتأكد من العمل على معالجتها وكذلك التأكد من وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
– كما تقوم دائرة التدقيق بدور الاستشاري عند التخطيط لأي منتجات أو سياسات وإجراءات جديدة قبل اعتمادها.

المسؤولية المجتمعية:

تعد أنشطة المسؤولية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك تجاه المجتمع، حيث قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بتقديم الدعم المادي والعيني للعديد من الأنشطة في مختلف المجالات مثل التعليم، والبيئة، والرياضة، والصحة، ومعالجة الفقر، والعديد من المجالات الأخرى، كما تم تقديم التبرعات للفئات الأقل حظاً على مستوى المملكة، إضافة إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وكبار السن.

أيضاً قام البنك خلال العام ٢٠١٧ برعاية العديد من المؤتمرات والندوات والفعاليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرياضية، وكذلك التعاون مع العديد من المؤسسات التعليمية والاجتماعية، كما قام خلال العام بتقديم الدعم والتبرع لمختلف المؤسسات والمراكز الخيرية على مستوى المملكة الأردنية الهاشمية .

الأهداف الاستراتيجية العامة للبنك للعام ٢٠١٨

الهدف الاستراتيجي العام:

تهيئة البنك التجاري ليصبح بنكاً ملائماً للنمو وأن يكون في وضع مالي وتشغيلي جيد (ودائع وتسهيلات ذات جودة عالية ونمو في الأرباح التشغيلية) بحيث يكون قادراً على منافسة البنوك الأخرى واستقطاب الودائع والتسهيلات ذات النوعية الجيدة من العملاء الجدد، والذي سينتج عنه مضاعفة أرباح العام الحالي.

المحاور الأساسية للاستراتيجية:

للوصول إلى تحقيق الاستراتيجية العامة للبنك سيتم التركيز على المحاور التالية:
- **المحور المالي:** بناء مركز مالي قوي ونمو مستمر في الأرباح التشغيلية وتحقيق وضع منافس وخاصة في قطاع الأفراد RETAIL.
- **محور الخدمات المصرفية:** أن يكون بنكاً متميزاً في تقديم الخدمات ولفئات محددة من العملاء بميزات تنافسية ومناسبة لهذه الفئات.
- **محور الكادر البشري:** الاهتمام بالكادر البشري بحيث يكون البنك من البنوك المفضلة للباحثين عن التوظيف واستقطاب الكفاءات.

الأهداف الاستراتيجية العامة:

أولاً: قطاعات الأعمال:

- **قطاع الأفراد:** أن يكون البنك من أفضل ٥ بنوك في خدمات أو في فئات عملاء محددة من ضمنها: فئة الموظفين (Upper Mass)، وأن يتم تحقيق نمو مستمر في هذه الفئة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات التي تناسب احتياجاتها (خدمات موجهة لهذه الفئة سواءً خدمات جديدة أو تطوير الخدمات الحالية).
- **قطاع الخزينة:** بالإضافة إلى دوره المساند في إدارة الأموال وفجوات الاستحقاق والفائدة، أن يكون القطاع مركز لتحقيق الأرباح من الأعمال وذلك من خلال الدوائر التابعة له.
- **قطاع الأعمال المصرفية شركات** (من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية):
  – معالجة وتحسين محفظة التسهيلات.
  – نمو متوازن في التسهيلات.
  – التركيز على سياسة البيع المتقاطع.

ثانياً: قطاع ودوائر الدعم:

- **هندسة العمليات:** تعزيز الهوية المصرفية من خلال تحديد إطار عام وموحد يحكم العمل المصرفي للدوائر، وأن تكون الإجراءات وسير الأعمال وعمليات البنك كافة موثقة وموحدة في كافة مواقع العمل.
- **تكنولوجيا المعلومات:** الأتمتة لمختلف أنشطة البنك للوصول إلى الأتمتة الشاملة.
- **الموارد البشرية:** الاهتمام برأس المال البشري عن طريق الخبرات والكفاءات المصرفية والمحافظة على الكفاءات الموجودة ورفع جودتها، وأن يكون البنك المفضل للفئات طالبة التوظيف.

ثالثاً: قطاع ودوائر الرقابة:

- **الائتمان:** أن يعمل القطاع على تحسين سير العملية الائتمانية من خلال تطبيق أفضل المعايير المتبعة لإدارة ورقابة الائتمان وأن يكون شريك لدوائر الأعمال لدعم العملية الائتمانية.
- **الامتثال:** أن تكون دائرة الامتثال أفضل دائرة امتثال في البنوك العاملة في الأردن، وأن يتم تحديد الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك.
- **المخاطر:** تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك (الحالية والمتوقعة/ الكمية والوصفية) وتعريفها ومراقبتها وإدارتها: كيفية التعامل معها ووضع الحلول المناسبة لخفضها من خلال تطبيق أفضل الأساليب المتبعة.
- **التحصيل:** أن تكون عملية المتابعة كاملة تعمل كوحدة واحدة (دمج كافة عمليات المتابعة: من التعثر وحتى التنفيذ).

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

متابعة عملنا يمهد لتطورات مستقبلية

يرمز اللون

الفيروزي

للانفتاح والثقة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

Deloitte.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان ، الدوار الخامس
شارع زهران ١٩٠
عمان ، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف : ٤٦٥٠٣٢٠٠ (٦) ٩٦٢ +
فاكس : ٤٦٥٠٧٢١٠ (٦) ٩٦٢ +
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين
البنك التجاري الأردني
(شركة مساهمة عامة)
عمان – المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الـــرأي
قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التجاري الأردني والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للبنك التجاري الأردني كما في ٣١ كانون الاول ٢٠١٧ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الـــرأي
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية " في تقريرنا . إننا مستقلون عن البنك وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للبنك في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى . ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

امور التدقيق الرئيسية
تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وتم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حولها.

Deloitte.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية ، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناء عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. ان نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها ادناه، توفر أساسا لرأينا حول تدقيق القوائم المالية المرفقة. تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل امر من الأمور المشار اليها ادناه ضمن إجراءات التدقيق:

التدني في محفظة التسهيلات الائتمانية

إن التدني في محفظة التسهيلات الإئتمانية هي أحد أهم الأمور التي تؤثر على نتائج أعمال البنك ، بالإضافة إلى كونها من الأمور التي تتطلب الكثير من الإجتهاد لتحديد التعثر وقياس خسارة التدني . يتم تطبيق الإجتهاد على مدخلات وإجراءات احتساب التدني على أساس العميل وعلى أساس المحفظة بما فيها تقييم الضمانات وتحديد تارخ التعثر وبالتالي احتساب التدني من ذلك التاريخ .
بلغ إجمالي التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مبلغ ٧٦٢,٠١٢,٠٥٠ دينار وتم تسجيل مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة مقابلها مبلغ ٣٠,٦٦٣,١٧١ دنيار .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تضمنت اجراءات التدقيق الحصول على كشوفات التسهيلات غير العاملة وتحت المراقبة ، واختيار عينات دراسة خسارة التدني بما فيها تقييم الضمانات والمخصصات اللازمة بناء على تاريخ التعثر . بالإضافة إلى ذلك ، فقد قمنا باختيار عينة من القروض العاملة والتأكد من قيم الإدارة بالأخذ بعين الإعتبار كافة عوامل التدني .

ان افصاحات خسارة التدني في محفظة التسهيلات الإئتمانية قد تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم (٦) حول القوائم المالية وإيضاح رقم (٢) حول القوائم المالية فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية حول التسهيلات الإئتمانية .

تعليق الفوائد على القروض غير العاملة

وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني فأنه يتم تعليق الفوائد بعد مضي ٩٠ يوم من تاريخ التعثر (تاريخ التوقف عن الدفع). يتم تطبيق الإحتهاد لتحديد تاريخ التعثر ، الأمر الذي قد يؤثر على مبلغ الفوائد التي يجب تعليقها .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر

تضمنت اجراءات التدقيق اختيار عينة من كشوفات القروض غير العاملة والفوائد المعلقة ودراسة الفوائد المعلقة بما فيها إعادة الاحتساب وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني . بالإضافة إلى ذلك ، فقد تم دراسة الأسس المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد حدوث التدني .

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليق الفوائد على القروض غير العاملة مفصلة في إيضاح (٦) حول القوائد المالية .

Deloitte.

مخصص ضريبة الدخل والموجودات الضريبية المؤجلة
ان احتساب مصروف الضريبة للسنة ومخصص للضريبة للسنوات غير المدققة ضريبياً والموجودات الضريبية المؤجلة تنطوي على تقديرات واجتهادات لمبالغ مادية للقوائم المالية ككل . كما ان للبنك عمليات معقدة واسعة ضمن نشاط اعماله الاعتيادية مما يجعل الأحكام والتقديرات بالنسبة للضريبة امر هام .

نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
قمنا بإجراءات تدقيق للحصول على فهم لطبيعة المخاطر المتعلقة بضريبة الدخل وتقييم مدى مهنية المستشارين القانونيين والضريبيين لدى البنك والمتعلقة في تقييم واحتساب الضرائب المستحقة وكما قمنا بمناقشة الادارة حول نطاق عمل المستشار القانوني والضريبي للبنك للتأكد من كفاءته وقدرته على احتساب المخصصات المطلوبة ، كما قمنا بمناقشة وجهة نظر الادارة حول دقة وكفاية المخصصات المرصودة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المستخدمة ومدى اتباع البنك لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وأثر اية فروقات ضريبية مع الجهات الضريبية المختصة واثرها على القوائم المالية.

معلومات أخرى
إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى . تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا . لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد او استنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا ، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية
إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة ، والافصاح ، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك .

Deloitte.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية
إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية .

كجزء من عملية التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي .

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك .

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .

- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا . هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.

- تقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .

Deloitte.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا و حيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة .

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة ، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية . نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الافصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول .

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
شفيق بطشون
إجازة رقم (٧٤٠)

ديلويت اند توش (الشرق الأوسط) 010103 Deloitte & Touche (M.E.)

عمان – الأردن
٤ آذار ٢٠١٨

قائمة المركز المالي

قائمة (أ)

الموجـــــودات	إيضاح	٣١ كانون الأول ٢٠١٧ دينـــــار	٣١ كانون الأول ٢٠١٦ دينـــــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٤	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦	١٠٩,١٠٣,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥	٥١,٨٦٦,٣١٥	٥٢,٦١١,٤٣٨
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٦	٧١٨,٠١٦,٩١٦	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٧	١,٣٩٤,٩١٥	١,٩٢٨,٤٥٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨	١١,٨٣٣,٨٣٩	٨,١٨٥,٩٥٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
ممتلكات ومعدات – بالصافي	١٠	٢٧,١٦١,٦٧٩	٢٨,٠٨٧,٢٦٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	١١	٢,٠٦٤,٣٣٨	١,٤٧٤,٦٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	١٧/د	٤,٠٣٢,٨٢٧	٣,٣٢٥,٦٧٢
موجودات أخرى	١٢	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧	٩٥,٧٠٧,٨٠٥
مجموع الموجودات		**١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٣	١٢١,٣٧٨,٠٧٥	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	١٤	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	١٥	٩١,٧٧٠,٦٣٠	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	١٦	١٤,١٦٨,٩٧٨	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	١٧/أ	٣,١٤٥,١٥٤	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	١٨	٨٩٠,٨٨٧	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات أخرى	١٩	٣٠,٠٥٩,٠٩٦	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
مجموع المطلوبات		**١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥**	**١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩**
حقوق المساهمين:			
حقوق مساهمي البنك:			
رأس المال المكتتب به والمدفوع	٢٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٢,٨٧٥,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢١/أ	١٤,٠٨٢,١٥٨	١٣,٤٤٨,٣٦٥
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٢١/ب	٧,٠٠٢,٨٤٨	٦,٢٢٩,٥١٦
احتياطي التقلبات الدورية	٢١/ج	١,٨٣٣,٨٢٠	١,٧٠٥,٧١٦
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	٢٢	(١,٥٠٤,٠٥١)	(١,٨٥٢,٧٠٥)
الأرباح المدورة	٢٣	٨,١٢٥,٨٢٤	١٣,٤٠٨,٨٩٩
مجموع حقوق مساهمي البنك		**١٤٩,٥٤٠,٥٩٩**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٥) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل

قائمة (ب)

	إيضاح	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ دينـــار	٢٠١٦ دينـــار
الفوائد الدائنة	٢٤	٧٥,٥٦٩,٠٦٨	٧١,٥٧٩,٥٩٤
ينزل: الفوائد المدينة	٢٥	(٣٩,٢١٠,٨٣٤)	(٣٢,٩٨٧,٣٧٤)
صافي إيرادات الفوائد		٣٦,٣٥٨,٢٣٤	٣٨,٥٩٢,٢٢٠
صافي إيرادات العمولات	٢٦	٥,٠٧٤,٦٣٠	٤,٧٧٢,٦٩٠
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		**٤١,٤٣٢,٨٦٤**	**٤٣,٣٦٤,٩١٠**
أرباح عملات أجنبية	٢٧	١,٢١١,٩٢٤	١,٦٣٠,٠٥٩
(خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	(٤,٠٣٠)	٦٥٥,٢٩٢
توزيعات أرباح نقدية للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٨	٢٦٠,٥٨٢	٢١٦,٦٨٢
إيرادات أخرى – بالصافي	٢٩	٥,٢٥٢,٨٥٣	٣,٧٧٣,٧٠٤
إجمالي الدخل		**٤٨,١٥٤,١٩٣**	**٤٩,٦٤٠,٦٤٧**
نفقات الموظفين	٣٠	١٥,٣٧٤,٣٦٩	١٤,٨١٣,٩٤٨
استهلاكات وإطفاءات	١٠ و ١١	٣,١٥١,١٥٦	٢,٨١٦,٤٥٢
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	٦	٨,٦٤١,٢٣١	٦,١٩٨,٤٠٧
مخصصات متنوعة	١٨	٢٣٤,٧٢٢	٣١٢,٨٨١
مخصص عقارات وموجودات أخرى مستملكة مخالفة	١٢	٢,٧٨٦,١٥٣	١,٤١٧,٦٨٠
مصاريف أخرى	٣١	١١,٦٢٨,٦٣٤	١٢,١٠٣,٠٠٠
إجمالي المصاريف		٤١,٨١٦,٢٦٥	٣٧,٦٦٢,٣٦٨
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (هـ)		٦,٣٣٧,٩٢٨	١١,٩٧٨,٢٧٩
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	١٧/ب	(٢,٥٤٩,١١٥)	(٢,٦٥٢,٨٧٣)
الربح للسنة - قائمة (ج) و(د)		**٣,٧٨٨,٨١٣**	**٩,٣٢٥,٤٠٦**
حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك			
أساسي ومخفض	**٣٢**	**-/٠٣٢**	**-/٠٧٨**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٥) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية

قائمة (د)

البيـــــان	إيضاح	حقوق مساهمـي البنـــك					
		رأس المـال المكتتب به والمدفوع	الاحتياطيـات			احتياطي القيـمة العادلة بالصافي	الأرباح المدورة	المجموع
			القانوني	مخاطـر مصرفيـة عامـة	التقلبات الدورية			
		دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧								
الرصيد في بداية السنة		١١٢,٨٧٥,٠٠٠	١٣,٤٤٨,٣٦٥	٦,٢٢٩,٥١٦	١,٧٠٥,٧١٦	(١,٨٥٢,٧٠٥)	١٣,٤٠٨,٨٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١
الربح للسنة – قائمة (ب)		–	–	–	–	–	٣,٧٨٨,٨١٣	٣,٧٨٨,٨١٣
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي		–	–	–	–	٢١,٥٦١	–	٢١,٥٦١
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	٣٢٧,٠٩٣	(٣٢٧,٠٩٣)	–
خسائر متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	–	(٨٤,٥٦٦)	(٨٤,٥٦٦)
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)		–	–	–	–	٣٤٨,٦٥٤	٣,٧٧٧,١٥٤	٣,٧٢٥,٨٠٨
المحول لزيادة رأس المال	٢٠	٧,١٢٥,٠٠٠	–	–	–	–	(٧,١٢٥,٠٠٠)	–
المحول إلى الاحتياطيات		–	٦٣٣,٧٩٣	٧٧٣,٣٣٢	١٢٨,١٠٤	–	(١,٥٣٥,٢٢٩)	–
الرصيد في نهاية السنة		**١٢٠,٠٠٠,٠٠٠**	**١٤,٠٨٢,١٥٨**	**٧,٠٠٢,٨٤٨**	**١,٨٣٣,٨٢٠**	**(١,٥٠٤,٠٥١)**	**٨,١٢٥,٨٢٤**	**١٤٩,٥٤٠,٥٩٩**
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦								
الرصيد في بداية السنة	٢٠	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٢٤٥,٠٣٨	٦,٠٨٦,٢٨٨	١,٤٧٢,٣١٥	(٣,٥٢٤,٠٣٤)	١٦,٧٠١,٨٢٥	١٣٧,٩٨١,٤٣٢
الربح للسنة – قائمة (ب)		–	–	–	–	–	٩,٣٢٥,٤٠٦	٩,٣٢٥,٤٠٦
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي		–	–	–	–	(١,٦٥٣,٣١٠)	–	(١,٦٥٣,٣١٠)
المحرر من احتياطي القيمة العادلة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	٣,٣٢٤,٦٣٩	(٣,٣٢٤,٦٣٩)	–
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		–	–	–	–	–	١٦١,٢٦٣	١٦١,٢٦٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (ج)		–	–	–	–	١,٦٧١,٣٢٩	٦,١٦٢,٠٣٠	٧,٨٣٣,٣٥٩
المحول لزيادة رأس المال		٧,٨٧٥,٠٠٠	–	–	–	–	(٧,٨٧٥,٠٠٠)	–
المحول إلى الاحتياطيات		–	١,٢٠٣,٣٢٧	١٤٣,٢٢٨	٢٣٣,٤٠١	–	(١,٥٧٩,٩٥٦)	–
الرصيد في نهاية السنة		**١١٢,٨٧٥,٠٠٠**	**١٣,٤٤٨,٣٦٥**	**٦,٢٢٩,٥١٦**	**١,٧٠٥,٧١٦**	**(١,٨٥٢,٧٠٥)**	**١٣,٤٠٨,٨٩٩**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**

– من أصل الأرباح المدورة ٤,٠٣٢,٨٢٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ١,٥٠٤,٠٥١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (متضمناً ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
– بلغت الأرباح القابلة للتوزيع ٢,٥٨٨,٩٤٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٥) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة الدخل الشامل

قائمة (ج)

	للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
الربح للسنة – قائمة (ب)	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦
بنود الدخل الشامل الآخر:		
بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل		
صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل – بالصافي	٢١,٥٦١	(١,٦٥٣,٣١٠)
(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٨٤,٥٦٦)	١٦١,٢٦٣
إجمالي الدخل الشامل للسنة – قائمة (د)	**٣,٧٢٥,٨٠٨**	**٧,٨٣٣,٣٥٩**

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٥) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمة التدفقات النقدية

قائمة (هـ)

		للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	إيضاح	٢٠١٧	٢٠١٦
		دينار	دينار
التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:			
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل – قائمة (ب)		٦,٣٣٧,٩٢٨	١١,٩٧٨,٢٧٩
تعديلات:			
استهلاكات وإطفاءات	١٠ و١١	٣,١٥١,١٥٦	٢,٨١٦,٤٥٢
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	٦	٨,٦٤١,٢٣١	٦,١٩٨,٤٠٧
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٨	١٧١,٧٧٢	٢٣٤,٠٣٩
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٨	٦٢,٩٥٠	٧٨,٨٤٢
(أرباح) بيع عقارات مستملكة	٢٩	(٩٠٨,٩٠٩)	(٤١,٩٥٨)
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	٢٩	(٤٤,١٠٤)	–
خسائر شطب ممتلكات ومعدات		–	٣٨,٩٥٠
(أرباح) تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٢٨	(١٠٤,١٧٧)	(٣٥٨,٠٤٥)
مخصص عقارات مستملكة وأخرى	١٢	٢,٧٩٠,٠٥٢	١,٧٥٧,٦٣٤
تأثير التغير في أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٧	(٤٤٩,٥٦٠)	(٣٤٩,٤٨٤)
المجموع		١٩,٦٤٨,٣٣٩	٢٢,٣٥٣,١١٦
التغير في الموجودات والمطلوبات:			
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة		(٩٢,٦٥٢,٣٣٣)	(٤٠,٩١٥,٢٨٥)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		٦٣٧,٧١٤	١,٥٤٤,٧٥٣
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(١٢,٦٥٠,٦٢٥)	(١٠,٦٨٥,٢٥٠)
النقص في أرصدة مقيدة السحب		–	١٠٩,٠٦٤
النقص في أرصدة ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر		٥٨,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٩٠,٠٠٠
الزيادة (النقص) في ودائع العملاء		١٣,٩٧٠,١٥١	(٨٤,١٣٣,٥٨٩)
الزيادة (النقص) في التأمينات النقدية		٢١,٨٣٩,١٨٧	(٣,٠٧٦,٦٨٦)
الزيادة (النقص) في المطلوبات الأخرى		٧,٠٠٤,١٣٤	(٢,٣٣٨,٥٩٨)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		(٣,٨٥١,٧٧٢)	(١٣٢,٤٠٥,٥٩١)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة		١٥,٧٩٦,٥٦٧	(١١٠,٠٥٢,٤٧٥)
مخصص قضايا مدفوع	١٨	(٩٠٠)	(٥٩,٣٢١)
مخصص تعويض نهاية الخدمة المدفوع	١٨	(١٢٠,٢٤٢)	(٨١,٦٠٤)
ضريبة الدخل المدفوعة	١٧/أ	(٤,٢٤٦,٤٣٣)	(٧,٣٤٥,٤٣١)
صافي التدفقات النقدية من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل		١١,٤٢٨,٩٩٢	(١١٧,٥٣٨,٨٣١)
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:			
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(٤٥٣,٩٤٢)	٦٢,١٧٠,٦٩٦
(الزيادة) النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل		(٣,٣٦٨,٠٢٥)	٩٤٣,٧٥٣
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب ممتلكات ومعدات		(١,٧٥٠,٣١٠)	(٢,٧١٣,٩٠٣)
(شراء) موجودات غير ملموسة	١٠	(١,١٦٧,٤٩٨)	(٨٦٦,٥٧٧)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	١١	١٤٦,٦٣٣	٥٢,٢٨٢
صافي (الاستخدامات) التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار		(٦,٥٩٣,١٤٢)	٥٩,٥٨٦,٢٥١
التدفقات النقدية من عمليات التمويل:			
الزيادة في أموال مقترضة		١,٣٨١,٢٨٧	٥,٨٧٤,٨٥٣
صافي التدفقات النقدية من عمليات التمويل		١,٣٨١,٢٨٧	٥,٨٧٤,٨٥٣
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	٢٧	٤٤٩,٥٦٠	٣٤٩,٤٨٤
صافي الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه		٦,٦٦٦,٦٩٧	(٥١,٧٢٨,٢٤٣)
النقد وما في حكمه بداية السنة	٣٣	١١٤,٩١٠,٤٧٩	١٦٦,٦٣٨,٧٢٢
النقد وما في حكمه نهاية السنة	٣٣	١٢١,٥٧٧,١٧٦	١١٤,٩١٠,٤٧٩
معاملات غير نقدية:			
استملاك عقارات وموجودات لقاء ديون	١٢	١١,٤٨١,٤٢١	١٢,١٣٧,٤٤٩
الزيادة في رأس المال المدفوع	٢٠	٧,١٢٥,٠٠٠	٧,٨٧٥,٠٠٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٤٥) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

إيضاحات حول القوائم المالية

شفافية لفهم متعمق

يرمز اللون

الأصفر

للتفاؤل والبهجة

إيضاحات حول القوائم المالية

١- معلومات عامة

– تأسس البنك التجاري الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة أردنية تحت رقم (١١٣) بتاريخ ٣ أيار ١٩٧٧ بموجب قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ وبرأسمال قدره ٥ مليون دينار/ سهم ومركزه الرئيسي مدينة عمّان، هاتف ٥٢٠٣٠٠٠(٦)٩٦٢+، ص.ب ٩٩٨٩ عمان ١١١٩١– المملكة الأردنية الهاشمية.

– تم خلال عام ١٩٩٣ دمج بنك المشرق (فروع الأردن) في بنك الأردن والخليج ليحل بذلك بنك الأردن والخليج محل شركة بنك المشرق (فروع الأردن) بكافة حقوقه والتزاماته.

– تم في بداية العام ٢٠٠٤ إعادة هيكلة البنك بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة من الجهات القانونية وبتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٠٤ تم استكمال إجراءات تغيير اسم البنك من بنك الأردن والخليج إلى البنك التجاري الأردني.

– تم زيادة رأس مال البنك على عدة مراحل، كان آخرها خلال العام ٢٠١٧، حيث قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

– إن البنك التجاري الأردني شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة أسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية.

– يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال فروعه داخل المملكة وعددها (٢٩) وخارجها في فلسطين وعددها (٤).

– تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٨ وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين وموافقة البنك المركزي الأردني عليها.

٢- أهم السياسات المحاسبية

أسس إعداد القوائم المالية

– تم إعداد القوائم المالية للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة والتعليمات النافذة في البلدان التي يعمل بها البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني.

– تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.

– إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

– إن السياسات المحاسبية المتبعة في القوائم المالية متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ كما يلي باستثناء اتباع المعايير الجديدة المعدلة والواردة في الإيضاح رقم (٤٥ – أ):

معلومات القطاعات

– قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعي القرار الرئيسيين لدى البنك.

– القطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

– تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أسهم وسندات الشركات لأغراض المتاجرة، وإن الهدف من الاحتفاظ بها هو توليد الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

– يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في قائمة الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل.

– لا يجوز إعادة تصنيف أية موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المُحدّدة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

– يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة من هذه الموجودات في قائمة الدخل.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية لأغراض الاحتفاظ بها لتوليد الأرباح على المدى الطويل وليس لأغراض المتاجرة.

– يتم إثبات الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الاستثمارات الخاص بأدوات الملكية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل.

– لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.

– يتم قيد الأرباح الموزعة من هذه الموجودات في قائمة الدخل في بند مستقل.

الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

– تمثل هذه الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

– يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة/ الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وتنزيل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

– يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الفعلي.

– لا يجوز إعادة تصنيف أية موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلّا في الحالات المُحدّدة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم قيد نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مُستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمُتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بالخصوص).

القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات/ بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

– مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

– تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

– نماذج تسعير الخيارات.

– يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم/ العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة/ المدفوعة في قائمة الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ قائمة المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات، فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

– تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة: يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

– يتم قيد التدني في القيمة في قائمة الدخل كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق في الموجودات المالية لأدوات الدين في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده سابقاً.

التسهيلات الائتمانية المباشرة

– التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية لها دفعات ثابتة أو معدلة منحها البنك في الأساس أو جرى اقتناؤها وليس لها أسعار سوقية في أسواق نشطة.

– تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد والعمولات المعلقة.

– يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني وبموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات البنوك المركزية التي تعمل من خلالها فروع البنك ويتم قيد قيمة المخصص في قائمة الدخل.

– يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني أو وفقاً لتعليمات السلطات الرقابية التي في الدول التي يتواجد للبنك فيها فروع أيهما أشد.

– يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى قائمة الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات الأخرى.

– يتم إدراج التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

الممتلكات والمعدات

– تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	٢
أجهزة ومعدات مكتبية	١٠ – ١٥
ديكورات	١٥
وسائط نقل	١٥
أجهزة الحاسب الآلي	٢٠

– عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية، فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وقيد قيمة التدني في قائمة الدخل.

– يتم مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم معالجة التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

– يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وإن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

– يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهرعن كل سنة خدمة للموظفين غير المشمولين بأحكام قانون الضمان الاجتماعي.

– يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها، ويتم قيد المخصص للالتزامات المترتبة على البنك لقاء تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل.

ضريبة الدخل

– تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

– تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية، لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

– تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

– إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

– يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

رأس المال

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك (أسهم الخزينة)

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم الخزينة للبنك على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). وإذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف في قائمة الدخل.

الموجودات المالية المرهونة

هي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع أو إعادة رهن). يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

الحسابات المدارة لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الدخل. هذا ويتم إعداد مخصص لقاء انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن قيمة رأسمالها الأصلي.

التقـاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

– يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم قيدها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.
– يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
– يتم قيد العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

تاريخ الاعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

- التحوط للقيمة العادلة
هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في قائمة الدخل.

في حال انطباق شروط تحوط القيمة العادلة يتم قيد أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في قائمة الدخل في نفس الفترة.

- التحوط للتدفقات النقدية
هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لقائمة الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على قائمة الدخل.

- التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية
في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية ، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن قائمة الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في قائمة الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

– التحوطات التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في قائمة الدخل في نفس الفترة.

مشتقات مالية للمتاجرة

– يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي، وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم قيد مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

عقود إعادة الشراء أو البيع

– يستمر الاعتراف بالقوائم المالية بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي، وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها، ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع أو إعادة رهن) فيجب إعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة). تدرج المبالغ المستلمة لقاء هذه الموجودات ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

– أما الموجودات المشتراة مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها. وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن بند الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن بند التسهيلات الائتمانية حسب الحال، ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

الموجودات غير الملموسة

– يتم إثبات الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها، أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم إثباتها بالكلفة.

– يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

– لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم قيدها في قائمة الدخل في نفس الفترة.

– يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

– يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل ٢٠ ٪ سنوياً.

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي ضمن بند موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل ولا يتم قيد الزيادة كإيراد. يتم قيد الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم قيده سابقاً.

يتم احتساب مخصص لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات وفقاً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧.

العملات الأجنبية

– يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
– يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي والمعلنة من البنك المركزي الأردني.
– يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
– يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل .
– يتم قيد فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

٣- استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبينة بالضرورة وعلى فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوته من التقدير وعدم التيقن، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات، تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

– يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل المستشار القانوني للبنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.

– يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب للبنك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني فيما عدا الترتيبات معه فيما يتعلق باحتساب مخصص التدني لعدد من عملاء التسهيلات الائتمانية المباشرة.

– يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري، كما تم اعتباراً من بداية العام ٢٠١٥ احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن ٤ سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ تاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ١٤ شباط ٢٠١٧.

– تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الدخل.

– تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد هذا التدني في قائمة الدخل.

– مخصص ضريبة الدخل: يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير الدولية للتقارير المالية ويتم احتساب وإثبات مخصص الضريبة اللازم.

– مستويات القيمة العادلة: يتطلب المعيار تحديد والإفصاح عن المستوى في تسلسل القيمة العادلة الذي تصنف بموجبه مقاييس القيمة العادلة كاملة وفصل قياسات القيمة العادلة وفقاً للمستويات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية. الفرق بين المستوى (٢) والمستوى (٣) لمقاييس القيمة العادلة يعني تقييم ما إذا كانت المعلومات أو المدخلات يمكن ملاحظتها ومدى أهمية المعلومات التي لا يمكن ملاحظتها مما يتطلب وضع أحكام وتحليل دقيق للمدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة بما في ذلك الأخذ بالاعتبار كافة العوامل التي تخص الأصل أو الالتزام، وعند تقييم القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية يقوم البنك باستخدام معلومات السوق عند توفرها، وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى الأول يقوم البنك بالتعامل مع أطراف مستقلة ومؤهلة لإعداد دراسات التقييم، حيث يتم مراجعة طرق التقييم الملائمة والمدخلات المستخدمة لإعداد التقييم من قبل الإدارة.

٤- نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
نقد في الخزينة	٢٦,٥٠١,١٥٢	١٨,٦٧١,٩٩٣
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	١٩,٤٧١,١٦٣	٣٣,٢٣٩,١٧٥
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات إيداع	٣٢,٨٥٨,٨٠٠	٨,٢٢٤,٤٠٠
متطلبات الاحتياطي النقدي	٤٩,٢٥٧,٨٢١	٤٨,٩٦٧,٥٦٧
إجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	٩٠,٤٣١,١٤٢
المجموع	**١٢٨,٠٨٨,٩٣٦**	**١٠٩,١٠٣,١٣٥**

– باستثناء متطلبات الاحتياطي النقدي والوديعة الرأسمالية لدى سلطة النقد الفلسطينية البالغة ٩,٣٥٨,٨٠٠ دينار، لا يوجد أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و٢٠١٦.
– لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٢٠١٦.
–بلغ مجموع شهادات الإيداع ١٨,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (صفر دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

٥- أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيـــــان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجمـــوع	
	٣١ كانـــون الأول		٣١ كانـــون الأول		٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	٥٣,٠٢٥	٩١٨,٨٩٨	١٣,٩٩٢,٤٣٧	١٧,٦٢٢,٧٤٥	١٤,٠٤٥,٤٦٢	١٨,٥٤١,٦٤٣
ودائع لأجل تستحق خلال فترة ٣ أشهر	٢٩,٦٧٢,٢٥٠	١٧,٢٤٣,٠١٦	٨,١٤٨,٦٠٣	١٦,٨٢٦,٧٧٩	٣٧,٨٢٠,٨٥٣	٣٤,٠٦٩,٧٩٥
المجموع	**٢٩,٧٢٥,٢٧٥**	**١٨,١٦١,٩١٤**	**٢٢,١٤١,٠٤٠**	**٣٤,٤٤٩,٥٢٤**	**٥١,٨٦٦,٣١٥**	**٥٢,٦١١,٤٣٨**

– بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد ١٤,٠٤٥,٤٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٨,٥٤١,٦٤٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).
– لا يوجد لدى البنك أرصدة مقيدة السحب كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

٦- تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
الأفراد (التجزئة):		
حسابات جارية مدينة	٤٢١,٧٣٠	٥٢٧,٦٣١
قروض وكمبيالات *	١٧٣,٦٢٧,١٦٣	١٥٥,٢٢٠,٧٥٤
بطاقات الائتمان	٣,٦٨٦,٣٦٥	٣,٠٤٦,٠٨٤
القروض العقارية	**١٠٧,٦٧٣,٣٤٦**	**٦٦,٣٩٩,٤٩٠**
الشركات:		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٧٨,٢٩٠,٢٠٦	٥٧,٤٠٤,٢٦٤
قروض وكمبيالات *	٢٧٤,٧٨٠,٥٩٦	٢٣٤,٩٥٩,٥٧٧
قروض تجمع بنوك	٣,٤٠٢,٠٠٠	٣,٧٠٧,٠٠٠
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	٢٦,٣٤١,٥٢٤	٢٣,٨٨٧,٦٧٧
قروض وكمبيالات *	٥٣,٤٣٠,٢٦٩	٦٥,٩٤٢,١٧٣
الحكومة والقطاع العام	**٤٠,٣٥٨,٨٥١**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**
المجموع	**٧٦٢,٠١٢,٠٥٠**	**٦٦٨,٢٢٠,٣٥١**
ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٣٠,٦٦٣,١٧١)	(٢٢,١١٤,٩٤٥)
الفوائد المعلقة	(١٣,٣٣١,٩٦٣)	(١٢,٠٩٩,٥٩٢)
صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**٧١٨,٠١٦,٩١٦**	**٦٣٤,٠٠٥,٨١٤**

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة ٤,٠٣٣,٠٥٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٢,٠٥٩,٣٤٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة ٦١,٨٢٧,٧٣٩ دينار أي ما نسبته ٨/١٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٥٢,٤٦٩,٦١٤ دينار أي ما نسبته ٧/٨٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).
– بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة ٤٨,٩٠٣,٧٧٣ دينار أي ما نسبته ٦/٥٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٤٠,٨٦٩,١٧٧ دينار أي ما نسبته ٦/٢٪ من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).
– تتضمن التسهيلات الائتمانية المباشرة تسهيلات ممنوحة للسلطة الفلسطينية بمبلغ ٣,٨١٦,٢٩٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٥,١٦٨,٥٨٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦)، كما تتضمن تسهيلات ممنوحة بكفالة الحكومة الأردنية بمبلغ ١٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤,٥٠٦,٤٢٨	٦٧٤,٢٠٦	١٤,٠٤٩,٤٨٥	٢,٨٨٤,٨٢٦	–	٢٢,١١٤,٩٤٥
المقتطع من الإيرادات خلال السنة	٣,٩١٧,٤١٢	١٣,٣٣٨	٤,٥٤١,٩٠٠	١٦٨,٥٨١	–	٨,٦٤١,٢٣١
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *	(٤,٠٧٧)	–	–	(١٨,١٦٨)	–	(٢٢,٢٤٥)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(٧٠,٧٦٠)	–	–	–	–	(٧٠,٧٦٠)
الرصيد في نهاية السنة	**٨,٣٤٩,٠٠٣**	**٦٨٧,٥٤٤**	**١٨,٥٩١,٣٨٥**	**٣,٠٣٥,٢٣٩**	–	**٣٠,٦٦٣,١٧١**
يعود إلى:						
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٧,٧٧٢,٨١٩	٦٥٣,٦٣٤	١٨,٣٥١,٥٣٩	٢,٩٧٠,٩٦٥	–	٢٩,٧٤٨,٩٥٧
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٥٧٦,١٨٤	٣٣,٩١٠	٢٣٩,٨٤٦	٦٤,٢٧٤	–	٩١٤,٢١٤
المجموع	**٨,٣٤٩,٠٠٣**	**٦٨٧,٥٤٤**	**١٨,٥٩١,٣٨٥**	**٣,٠٣٥,٢٣٩**	–	**٣٠,٦٦٣,١٧١**

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٥,٩٨٥,٨٠٣	٧٧٥,١٦٩	١٧,٧٠٢,٩١٧	٣,٢٨٤,٧٣٧	–	٢٧,٧٤٨,٦٢٦
المقتطع من الإيرادات (الوفر) خلال السنة	٤,١٢٩,٢٦٣	(٣٩,١١٧)	١,٢٥٧,٤٧٧	٨٥٠,٧٨٤	–	٦,١٩٨,٤٠٧
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *	(٥,٨٥٧)	–	–	(١,٠٦٢)	–	(٦,٩١٩)
مخصص ديون محول لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي **	(٥,٦٠٢,٧٨١)	(٦١,٨٤٦)	(٤,٩١٠,٩٠٩)	(١,٢٤٩,٦٣٣)	–	(١١,٨٢٥,١٦٩)
الرصيد في نهاية السنة	**٤,٥٠٦,٤٢٨**	**٦٧٤,٢٠٦**	**١٤,٠٤٩,٤٨٥**	**٢,٨٨٤,٨٢٦**	-	**٢٢,١١٤,٩٤٥**
يعود إلى:						
مخصص تدني التسهيلات غير العاملة	٤,١٧٤,٠٧٩	٦٣٧,٧١٠	١٣,٤٩٨,٠٢١	٢,٨٣٦,٤٥٠	–	٢١,١٤٦,٢٦٠
مخصص تدني التسهيلات تحت المراقبة	٣٣٢,٣٤٩	٣٦,٤٩٦	٥٥١,٤٦٤	٤٨,٣٧٦	–	٩٦٨,٦٨٥
المجموع	**٤,٥٠٦,٤٢٨**	**٦٧٤,٢٠٦**	**١٤,٠٤٩,٤٨٥**	**٢,٨٨٤,٨٢٦**	–	**٢٢,١١٤,٩٤٥**

* تم خلال العام ٢٠١٧ شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة غير عاملة بمبلغ ٢٢,٢٤٥ دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص (٦,٩١٩ دينار للعام ٢٠١٦).

** تم خلال العام ٢٠١٧ تحويل تسهيلات ائتمانية غير عاملة بمبلغ ٧٠,٧٦٠ دينار إلى خارج قائمة المركز المالي وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص (١٥,٤٣,٦٣٩ دينار للعام ٢٠١٦) علماً بأن هناك تسهيلات ائتمانية مباشرة رصيدها ٩٢,٢٨٧,٥١٦ دينار وفوائدها المعلقة ٤٩,٠٨٣,٢٤٣ دينار والمخصص المرصود لها ٤٣,٢٠٤,٢٧٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، تم إدراجها ضمن حسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي بموجب قرارات مجلس الإدارة، وذلك على اعتبار أن هذه الحسابات مغطاة بالكامل كما بتاريخ القوائم المالية.

– تم الإفصاح أعلاه عن إجمالي المخصصات المعدة إزاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد.

– بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى ٦,٩٩٢,٨٩٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٢,١٥٤,٠٨٩ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة:

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٤٥٤,٨٠٥	٦١٥,١٦١	٩,٤٣٤,٢٥٧	١,٥٩٥,٣٦٩	–	١٢,٠٩٩,٥٩٢
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	٧٤٢,٩٤٠	٣٠٤,٦٧٢	٢,٦٣٣,٦٠٣	٥٩٦,٦٨٤	–	٤,٢٧٧,٨٩٩
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(٨٢,٠٤٦)	(٧٧,٧١٨)	(٢,٣٤٨,٨٠٩)	(١٤٦,٥٣٩)	–	(٢,٦٥٥,١١٢)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(١,٨٩٨)	(٤,٦١٨)	(٧,٠٢٠)	(٣٢٩,١٣٧)	–	(٣٤٢,٦٧٣)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(٤٧,٧٤٣)	–	–	–	–	(٤٧,٧٤٣)
الرصيد في نهاية السنة	**١,٠٦٦,٠٥٨**	**٨٣٧,٤٩٧**	**٩,٧١٢,٠٣١**	**١,٧١٦,٣٧٧**	–	**١٣,٣٣١,٩٦٣**

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الإجمالي
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٦٣٧,٣٤٥	٥٤٦,٥١٩	٧,٨٥٦,٨٢٢	١,٨٢٩,٦٠٠	–	١٠,٨٧٠,٢٨٦
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	١,٠٤٣,٥٩٨	١٨٧,٦٥٣	٤,٦١٩,٣٩١	٦٦٦,٠٠٦	–	٦,٥١٦,٦٤٨
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات خلال السنة	(١٥٠,١٤٢)	(٢٠,٩٨٨)	(١,٣٤٦,٣٩٢)	(١٥٤,٨٤١)	–	(١,٦٧٢,٣٦٣)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(٤,٤٨٥)	(٢٢,٥٤٥)	(١٤٦,٠٢٣)	(٢٣,٤٥٦)	–	(١٩٦,٥٠٩)
فوائد معلقة محولة لحسابات نظامية خارج قائمة المركز المالي	(١,٠٧١,٥١١)	(٧٥,٤٧٨)	(١,٥٤٩,٥٤١)	(٧٢١,٩٤٠)	–	(٣,٤١٨,٤٧٠)
الرصيد في نهاية السنة	**٤٥٤,٨٠٥**	**٦١٥,١٦١**	**٩,٤٣٤,٢٥٧**	**١,٥٩٥,٣٦٩**	–	**١٢,٠٩٩,٥٩٢**

٧- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	١,٣٩٤,٩١٥	١,٩٢٨,٤٥٢
المجموع	**١,٣٩٤,٩١٥**	**١,٩٢٨,٤٥٢**

٨- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	٩,٠٨٠,٨٣٨	٦,٤٨١,٩١٠
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة*	٢,٧٥٣,٠٠١	١,٧٠٤,٠٤٠
المجموع	**١١,٨٣٣,٨٣٩**	**٨,١٨٥,٩٥٠**

– بلغت قيمة الخسائر المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ٤١١,٦٥٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في حقوق المساهمين (خسائر متحققة ٣,١٦٣,٣٧٦ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون– الأول ٢٠١٦) .
– بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الاستثمارات أعلاه ٢٦٠,٥٨٢ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٢١٦,٦٨٢ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

* يضمن هذا البند موجودات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة لاستثمارات في شركات محلية تم تقييمها وفقاً لطريقة حقوق الملكية تبعاً لآخر قوائم مالية مدققة أو مراجعة متوفرة.

٩- موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
سندات وأذونات خزينة – بنك مركزي أردني	٣١٧,٦٢٦,٢٠٧	٣١٤,٠٩١,٠٢٦
سندات وأسناد بكفالة الحكومة	٨,٠٠٠,٠٣٥	١١,٠٨١,٢٧٤
سندات وأسناد قروض شركات	٥,٦٩٧,٩٠٠	٦,١١٨,٧٩٢
المجموع	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣١,٢٩١,٠٩٢
ينزل: مخصص تدني الموجودات المالية بالكلفة المطفأة *	–	(٢٨٣,٦٠٠)
الفوائد المعلقة **	–	(١٣٧,٢٩٢)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
تحليل السندات والأذونات:		
ذات عائد ثابت	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
المجموع	**٣٣١,٣٢٤,١٤٢**	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**

* فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على مخصص التدني في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	٢٨٣,٦٠٠	٢٨٣,٦٠٠
المخصص المسترد خلال السنة	(٢٨٣,٦٠٠)	–
الرصيد في نهاية السنة	**–**	**٢٨٣,٦٠٠**

** فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على حساب الفوائد المعلقة خلال السنة:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	١٣٧,٢٩٢	١٠٨,٨٦٤
الفوائد المعلقة خلال السنة	١٤,٨١٣	٢٨,٤٢٨
الفوائد المعلقة المشطوبة	(٢٨,٧٧٩)	–
الفوائد المعلقة المعادة للإيرادات	(١٢٣,٣٢٦)	–
الرصيد في نهاية السنة	**–**	**١٣٧,٢٩٢**

١٠- ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ- إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

العام ٢٠١٧	أراضي	مباني	أجهزة ومعدات مكتبية	ديكورات	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	دفعات على حساب ممتلكات ومعدات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٨٢٨,٢٩٨	١٨,٦٣٥,٩٠٧	٩,٠٦٨,٢٢٧	٥,٧٠٠,٠٧٠	٥٥٦,٨٥٧	٤,٧٨٤,٨٨٩	٧٦٩,٨٨٤	٤٢,٣٤٤,١٣٢
إضافات	–	٣٨,٠٠٠	٢٨٣,٣٢٢	٩٥,٨٣٥	٨٥,٠٠٠	٢٠٧,٦١٥	١,٠٤٠,٥٣٨	١,٧٥٠,٣١٠
استبعادات	–	–	(١٧٧,٤٧٦)	(٦٧,٥٨٨)	(٧٨,١٥٢)	(٣٩٣,٧٢١)	–	(٧١٦,٩٣٧)
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	–	٣٤٤,٧٦٠	٤٣٤,٢٧٣	٢٤٦,٧٢٩	–	٢١,٨٥٠	(١,٠٤٧,٦١٢)	–
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٩,٠١٨,٦٦٧**	**٩,٦٠٨,٣٤٦**	**٥,٩٧٥,٠٤٦**	**٥٦٣,٧٠٥**	**٤,٦٢٠,٦٣٣**	**٧٦٢,٨١٠**	**٤٣,٣٧٧,٥٠٥**
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	–	١,٨٤١,٤٨٩	٤,٧٨٩,٥١٧	٤,٢٣٩,٠٧٥	٢٧١,٩٠٩	٣,١١٤,٨٣٠	–	١٤,٢٥٦,٨٧٠
استهلاك السنة	–	٣٦٨,٤٤٨	١,٠٠١,٣٠٨	٥٣١,٢٩٠	٦٤,٣٣٧	٦٠٧,٩٨١	–	٢,٥٧٣,٣٦٤
استبعادات	–	–	(١٧٠,٥٧٥)	(٢١,٦٠٣)	(٣٠,٣٤٦)	(٣٩١,٨٨٤)	–	(٦١٤,٤٠٨)
الرصيد في نهاية السنة	–	٢,٢٠٩,٩٣٧	٥,٦٢٠,٢٥٠	٤,٧٤٨,٧٦٢	٣٠٥,٩٥٠	٣,٣٣٠,٩٢٧	–	١٦,٢١٥,٨٢٦
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٦,٨٠٨,٧٣٠**	**٣,٩٨٨,٠٩٦**	**١,٢٢٦,٢٨٤**	**٢٥٧,٧٥٥**	**١,٢٨٩,٧٠٦**	**٧٦٢,٨١٠**	**٢٧,١٦١,٦٧٩**
العام ٢٠١٦								
الكلفة:								
الرصيد في بداية السنة	٢,٦٩٤,٠٧١	١٧,٧١٦,٧٢٤	٧,٧٧٨,٣٧٤	٥,٥٣٣,٩٦٧	٥٦٧,٦٧٣	٤,٠٠١,١٢٨	٢,٠٣٢,٢٢٠	٤٠,٣٢٤,١٥٧
إضافات	١٣٤,٢٢٧	٣٤٤,١١٦	٧٢١,١٩٨	٣٧,١٩٧	٥٥,٧٢٢	٢٥٦,١٤٧	١,١٦٥,٢٩٦	٢,٧١٣,٩٠٣
استبعادات	–	–	(٢١٥,٢٦٢)	(١٨٣,٥١٦)	(١٥٢,١٨٣)	(١٤٢,٩٦٧)	–	(٦٩٣,٩٢٨)
دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	–	٥٧٥,٠٦٧	٧٨٣,٩١٧	٣١٢,٤٢٢	٨٥,٦٤٥	٦٧٠,٥٨١	(٢,٤٢٧,٦٣٢)	–
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٨,٦٣٥,٩٠٧**	**٩,٠٦٨,٢٢٧**	**٥,٧٠٠,٠٧٠**	**٥٥٦,٨٥٧**	**٤,٧٨٤,٨٨٩**	**٧٦٩,٨٨٤**	**٤٢,٣٤٤,١٣٢**
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد في بداية السنة	–	١,٤٨٢,١٤٤	٤,٠٤٧,٩٧٢	٣,٨٦٩,٨٥٤	٢٩٣,٤٥٢	٢,٧٧٥,٤٩٢	–	١٢,٤٦٨,٩١٤
استهلاك السنة	–	٣٥٩,٣٤٥	٩٤٦,٩١٤	٥٢٢,٩٥٣	٧٩,١٣٧	٤٨٢,٣٠٢	–	٢,٣٩٠,٦٥١
استبعادات	–	–	(٢٠٥,٣٦٩)	(١٥٣,٧٣٢)	(١٠٠,٦٣٠)	(١٤٢,٩٦٤)	–	(٦٠٢,٦٩٥)
الرصيد في نهاية السنة	**–**	**١,٨٤١,٤٨٩**	**٤,٧٨٩,٥١٧**	**٤,٢٣٩,٠٧٥**	**٢٧١,٩٥٩**	**٣,١١٤,٨٣٠**	**–**	**١٤,٢٥٦,٨٧٠**
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**٢,٨٢٨,٢٩٨**	**١٦,٧٩٤,٤١٨**	**٤,٢٧٨,٧١٠**	**١,٤٦٠,٩٩٥**	**٢٨٤,٨٩٨**	**١,٦٧٠,٠٥٩**	**٧٦٩,٨٨٤**	**٢٨,٠٨٧,٢٦٢**
نسبة الاستهلاك السنوية ٪	–	٢	١٥-١٠	١٥	١٥	٢٠	–	

ب- تتضمن الممتلكات والمعدات ٦,٩٠٨,٢٦٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٥,٨٣٣,٣٩٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦) وذلك قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل.

١١- موجودات غير ملموسة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	أنظمة حاسوب وبرامج	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١,٤٧٤,٦٣٢	١,٠٣٣,٨٥٦
إضافات خلال السنة	٦٨٢,٧١٨	٨٣٤,١٦٨
دفعات على حساب شراء موجودات غير ملموسة	٤٨٤,٧٨٠	٣٢,٤٠٩
الإطفاء للسنة	(٥٧٧,٧٩٢)	(٤٢٥,٨٠١)
الرصيد في نهاية السنة	**٢,٠٦٤,٣٣٨**	**١,٤٧٤,٦٣٢**
نسبة الإطفاء السنوية ٪	٢٠	٢٠

١٢- موجودات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
فوائد وإيرادات برسم القبض	٨,١٠١,٢٧٢	٦,٧٦٤,٧٦٤
مصاريف مدفوعة مقدماً	١,٢٠٢,٦٦٣	٨٣٤,٥٩٨
موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة - بالصافي *	٨٤,٣١٨,٦٢٥	٧٨,٨٧٣,٣٧٥
موجودات آلت ملكيتها للبنك مباعة على دفعات - بالصافي **	١,٨٣٢,٧١٣	١,٤٧٨,٦٣٢
تأمينات مستردة	٩٥٠,٩٧٢	٢,٤٦٢,٨١١
معاملات بالطريق بين الفروع	–	٧٨٠,١٨٤
شيكات مقاصة	٩٨١,٢٠٨	٢,٤٠٦,٦٤٩
شراء سحوبات زمنية وبوالص واعتمادات	٧,٣٢٢,١٧٤	٥٥١,٤٨٨
أخرى	١,٧٦٧,٦٦٠	١,٥٥٥,٣٠٤
المجموع	**١٠٦,٤٧٧,٢٨٧**	**٩٥,٧٠٧,٨٠٥**

– فيما يلي بيان ملخص الحركة الحاصلة على حساب الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة:

	٢٠١٧			٢٠١٦
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة – بالصافي بعد خسائر التدني	٧٧,٨٦٣,٨٠٨	١,٠٠٩,٥٦٧	٧٨,٨٧٣,٣٧٥	٧٠,٦٦٣,٣٧٥
الإضافات خلال السنة	١١,٤٨١,٤٢١	–	١١,٤٨١,٤٢١	١٢,١٣٧,٤٤٩
الاستبعادات خلال السنة	(٣,٥٥٢,٣٧٣)	–	(٣,٥٥٢,٣٧٣)	(٢,١٦٩,٨١٥)
أثر التدني للسنة	(٢,٤٨٧,٦٩٧)	٣,٨٩٩	(٢,٤٨٣,٧٩٨)	(١,٧٥٧,٦٣٤)
الرصيد في نهاية السنة	**٨٣,٣٠٥,١٥٩**	**١,٠١٣,٤٦٦**	**٨٤,٣١٨,٦٢٥**	**٧٨,٨٧٣,٣٧٥**

– إن الحركة الحاصلة على خسائر تدني موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٧			٢٠١٦
	عقارات مستملكة	موجودات مستملكة أسهم	المجموع	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٢,٠٨٤,٠١٧	–	٢,٠٨٤,٠١٧	١,٢٥٤,٦٧٨
المخصص المستدرك خلال السنة ***	٢,٦٣٣,٠٢٠	٢٦٨,٧٩٠	٢,٩٠١,٨١٠	١,٠٨١,٢٨٩
عقارات مباعة على دفعات خلال السنة	(١٣٣,٤٤٥)	–	(١٣٣,٤٤٥)	–
المستخدم من المخصص خلال السنة	(١١,٨٧٨)	–	(١١,٨٧٨)	(١٣٣,٧٢٥)
أرباح غير متحققة للموجودات المستملكة الأخرى	–	(٢٧٢,٦٨٩)	(٢٧٢,٦٨٩)	٦٧٦,٣٤٥
الرصيد في نهاية السنة	**٤,٥٧١,٧١٤**	**(٣,٨٩٩)**	**٤,٥٦٧,٨١٥**	**٢,٨٧٨,٥٨٧**

* تتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني التخلص من العقارات والأسهم التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة سنتين من تاريخ استملاكها، وللبنك المركزي في حالات استثنائية أن يمدد هذه المدة لسنتين متتاليتين كحد أقصى.

** يتضمن هذ البند فائض بمبلغ ٨٣,٩٤٧ دينار لقاء مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ تم رده للإيرادات (٣٧٧,٣٩٩ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦) وذلك بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٦٨٤١/١/١٠ بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٥ حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن أربع سنوات، وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني بكتابهم رقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٤.

*** يتضمن هذ البند ٢,٦٣٣,٠٢٠ دينار لقاء مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١,٠٤٠,٢٨١ دينار للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦) وذلك بموجب تعميم البنك المركزي الأردني رقم ٤٠٧٦/١/١٠ بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٤ وتعميم رقم ٦٨٤١/١/١٠ بتاريخ ٣ حزيران ٢٠١٥ حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون التي مضى على استملاكها فترة تزيد عن أربع سنوات وبموجب تعميم البنك المركزي الأردني بكتابهم رقم ٢٥١٠/١/١٠ تاريخ ٢٠١٧/٢/١٤.

١٣- ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٧			٣١ كانون الأول ٢٠١٦		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	–	٢,٩٤٧,٧٨٠	٢,٩٤٧,٧٨٠	–	٥,٢٢٥,٠٢٤	٥,٢٢٥,٠٢٤
ودائع لأجل	٧٣,٣٧٩,٣٦٧	٤٥,٠٥٠,٩٢٨	١١٨,٤٣٠,٢٩٥	٢٩,١٣٥,٩٣٩	١٧,٤٤٣,١٣١	٤٦,٥٧٩,٠٧٠
المجموع	**٧٣,٣٧٩,٣٦٧**	**٤٧,٩٩٨,٧٠٨**	**١٢١,٣٧٨,٠٧٥**	**٢٩,١٣٥,٩٣٩**	**٢٢,٦٦٨,١٥٥**	**٥١,٨٠٤,٠٩٤**

– بلغت ودائع البنوك التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر ٦٣,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

١٤- ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠١٧				
	الأفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٧٢,٠٢٨,٩٦٤	٢٩,٨٩٥,٥٤٨	١٦,٣٦٨,٣٠٠	١٨,٦٧١,٧٩٩	١٣٦,٩٦٤,٦١١
ودائع التوفير	١٣٦,٣٩٩,٢٢٧	٤,٠٨٣,٢٥٧	١,٠٧٩,٢٠٩	٢٩٦,٨٦٨	١٤١,٨٥٨,٥٦١
شهادات الإيداع	٣٨,٩٥٥,٧٥٢	–	١١٠,٠٠٠	–	٣٩,٠٦٥,٧٥٢
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٣٣٤,٨١٦,٨٧٠	١٠٩,٧٨٥,٩٧٨	٨٩,٩٥٦,٢٦٠	١١٨,٨٥٩,٧٤٣	٦٥٣,٤١٨,٨٥١
المجموع	**٥٨٢,٢٠٠,٨١٣**	**١٤٣,٧٦٤,٧٨٣**	**١٠٧,٥١٣,٧٦٩**	**١٣٧,٨٢٨,٤١٠**	**٩٧١,٣٠٧,٧٧٥**

	٣١ كانون الأول ٢٠١٦				
	الأفراد	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
		الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	٨٨,٢٢٨,٩٨٥	٣٥,٠٨٥,٣٠١	١٨,٠٨١,١٢٦	٤٤,٣٦٤,٥٠٤	١٨٥,٧٥٩,٩١٦
ودائع التوفير	١٠٥,٩١٨,٧٣٠	٢,٠٤٤,٥٣٨	٩١٠,٧٧٥	١٢,٠٨٤	١٠٨,٨٨٦,١٢٧
شهادات الإيداع	٢٦,٢٨٥,٣٩١	١٠,٠٠٠	٢٥٨,٧٨٥	–	٢٦,٥٥٤,١٧٦
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٥١,٠٥٤,٧٠٧	١٦٧,٩٣٩,٠٧٦	٦١,٤٤٨,٦٥٣	١٥٥,٦٩٤,٩٦٩	٦٣٦,١٣٧,٤٠٥
المجموع	**٤٧١,٤٨٧,٨١٣**	**٢٠٥,٠٧٨,٩١٥**	**٨٠,٦٩٩,٣٣٩**	**٢٠٠,٧١,٥٥٧**	**٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤**

– بلغت ودائع الحكومة الأردنية والقطاع العام داخل المملكة ١١٥,٥١٦,٨٩٥ دينار أي ما نسبته ١١/٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٩٠,٢٣٣,٥٧٣ دينار أي ما نسبته ١٩/٩٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

– بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد ١٣٠,٦٧٦,٤١٦ دينار أي ما نسبته ١٣/٥٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٦٠,٥٤٩,٨١٦ دينار أي ما نسبته ١٦/٨٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

– بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) ١٢,٠٩٨,٣٢٢ دينار أي ما نسبته ١/٢٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٣,٠٩٨,٣٦٦ دينار أي ما نسبته ١/٤٪ من إجمالي الودائع كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

– بلغت الودائع الجامدة ٩,٨٥٢,٠١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٤,٦٤٧,٠٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

١٥- تأمينـات نقديــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	٧٤,٦١٩,٠٠٢	٥٦,٠١٢,٧٤٤
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	١٥,٥٨١,٥٩٢	١٣,١٠٥,٧٤٣
تأمينات التعامل بالهامش	١,٥٧٠,٠٣٦	٨١٢,٩٥٦
المجموع	**٩١,٧٧٠,٦٣٠**	**٦٩,٩٣١,٤٤٣**

١٦- أموال مقترضة

تـم الحصـول علـى هـذه القـروض مـن البنـك المركـزي الأردنـي بهـدف اسـتخدامها فـي تمويـل الشـركات المتناهيـة الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة، ضمـن برنامـج تمويـل متوسـط الأجـل وتسـدد القـروض بواقـع دفعـات نصـف سـنوية شـاملة الفائـدة وتفاصيلهـا كمـا يلـي:

يشمل هذا البند ما يلي:

	إجمالي القرض	المستغل	عدد الأقساط	الضمانات	سعر فائدة الإقراض
٣١ كانون الأول ٢٠١٧					
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٩٥٣,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
سلف البنك المركزي الأردني	١٠,٢١٥,٩٧٨	١٠,٢١٥,٩٧٨	عامان تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٢٥ ٪
المجموع		**١٤,١٦٨,٩٧٨**			
٣١ كانون الأول ٢٠١٦					
قرض البنك الدولي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٠ عاماً منها ٥ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
قرض صندوق النقد العربي من خلال البنك المركزي الأردني	٢,١٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	١٠ أعوام منها ٣ أعوام فترة سماح تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٥ ٪
سلف البنك المركزي الأردني	٨,٦٨٧,٦٩١	٨,٦٨٧,٦٩١	عامان تسدد على أقساط نصف سنوية	–	٢/٢٥ ٪
المجموع		**١٢,٧٨٧,٦٩١**			

بلغـت الأمـوال المعـاد إقراضهـا ١٠,٢٣٤,٤٢١ دينـار كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٧ (٨,٧٨٧,٥٠١ كمـا فـي ٣١ كانـون الأول ٢٠١٦) وبنسـبة فائـدة تتـراوح مـا بيـن ٣٪ و ٧,٥ ٪.

١٧- ضريبة الدخل

أ- مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
الرصيد في بداية السنة	٣,٧٩٢,٤٤٨	٨,٣٦٨,١٢٧
ضريبة الدخل المستحقة	٣,٥٩٩,١٣٩	٢,٧٦٩,٧٥٢
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع فلسطين	(٢,٠٣٨,٠٩٧)	(٥١٩,٥٣٨)
ضريبة الدخل المدفوعة – فروع الأردن	(٢,٢٠٨,٣٣٦)	(٦,٨٢٥,٨٩٣)
الرصيد في نهاية السنة	**٣,١٤٥,١٥٤**	**٣,٧٩٢,٤٤٨**

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل ما يلي:

	٣١ كانــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينــار	دينــار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع الأردن	٢,٥٥٨,٢٥٠	٢,٢١٥,٣١٩
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة – فروع فلسطين	٥٧١,١٢١	٥٥٠,٠٠٠
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح سنوات سابقة – فروع الأردن	٤٦٩,٧٦٨	٤,٤٣٣
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة	(١,٠٥٠,٠٢٤)	٣٥٤,٢٢٠
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	–	(٤٧١,٠٩٩)
المجموع	**٢,٥٤٩,١١٥**	**٢,٦٥٢,٨٧٣**

ج- الوضع الضريبي

أ- فروع المملكة الأردنية الهاشمية

تـم التوصـل إلـى تسـوية نهائيـة مـع دائـرة ضريبـة الدخـل والمبيعـات لفـروع البنـك فـي المملكـة الأردنيـة الهاشـمية حتـى نهايـة العـام ٢٠١٤، أمـا فيمـا يتعلـق بالأعـوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ فقـد تـم تقديـم كشـف التقديـر الذاتـي ضمـن الفتـرة القانونيـة ولـم يتـم مراجعتهـا بعـد.

ب- فروع فلسطين

تم التوصل إلى تسوية نهائية لضريبة دخل فروع البنك في فلسطين حتى نهاية العام ٢٠١٦.

بـرأي الإدارة والمستشـارين القانونييـن والضريبييـن للبنـك فـي كل مـن الأردن وفلسـطين، فإنـه لـن يترتـب علـى البنـك وفروعـه أيـة التزامـات تفـوق المخصصـات المأخـوذة كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة، وإن مخصـص الضرائـب المرصـود ضمـن القوائـم الماليـة كاف لمواجهـة الالتزامـات الضريبيـة كمـا بتاريـخ القوائـم الماليـة.

د- الموجودات الضريبية المؤجلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول					٣١ كانون الأول
	٢٠١٦	٢٠١٧				٢٠١٧
	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة	الرصيد نهاية السنة	المبالغ المحرر	المبالغ المضاف	الرصيد بداية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ- موجودات ضريبية مؤجلة						
مخصصات ديون قبل عام ٢٠٠٠	١١٨,٣٧٧	٨٧,٤٤٠	٢٤٩,٨٢٩	٨٨,٣٩٢	–	٣٣٨,٢٢١
مخصص تدني عقارات مستملكة	١٨٠,٩٢٩	١٥١,٣٣٣	٤٣٢,٣٧٩	٨٤,٥٦٠	–	٥١٦,٩٣٩
مخصص العقارات المستملكة لأكثر من أربع سنوات	٧٢١,٩٤٦	١,٦٠٣,٠٢٣	٤,٥٨٠,٠٦٧	٥١٠,٩٠٨	٣,٠٢٨,٢٧١	٢,٠٦٢,٧٠٤
مخصص الأسهم المستملكة المخالفة		٩٤,٠٧٧	٢٦٨,٧٩٠	–	٢٦٨,٧٩٠	–
خسارة تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	٣٥٤,٥٨٥	٢٥٩,١٤٤	٧٤٠,٤١١	–	(٢٧٢,٦٩٠)	١,٠١٣,١٠١
خسائر تدني موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩٩,٢٦٠	–	–	٢٨٣,٦٠٠	–	٢٨٣,٦٠٠
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	١٥,٢٢٢	٣٦,٩٤٠	١٠٥,٥٤٣	٩٠٠	٦٢,٩٥٠	٤٣,٤٩٣
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٢٠,٢٧٤	٣,٧٤٧	١٠,٧٠٥	٦٨,٣٩٨	٢١,١٧٧	٥٧,٩٢٦
مخصص رسوم ومصاريف قضائية معلقة	٥٢٩,٩٠٥	٥٦٩,٨٤٢	١,٦٢٨,١٢١	٤٨,٠٤٧	١٦٢,١٥٣	١,٥١٤,٠١٥
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١٥٦,٢٨٩	١٢٦,٢٦٧	٣٦٠,٧٦٣	١٨٩,٩٥٣	١٠٤,١٧٧	٤٤٦,٥٣٩
احتياطي القيمة العادلة *	٩٩٧,٦١١	٦٥٤,٧٤١	١,٨٧٠,٦٨٩	٥٠٣,٢١٨	(٤٧٦,٤٠٩)	٢,٨٥٠,٣١٦
مخصص مكافآت موظفين	–	٣١٥,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠	–	٩٠٠,٠٠٠	–
مخصصات أخرى	١٣١,٢٧٤	١٣١,٢٧٣	٣٧٥,٠٦٥	–	–	٣٧٥,٠٦٥
المجموع	**٣,٣٢٥,٦٧٢**	**٤,٠٣٢,٨٢٧**	**١١,٥٢٢,٣٦٢**	**١,٧٧٧,٩٧٦**	**٣,٧٩٨,٤١٩**	**٩,٥٠١,٩١٩**

– تمثل المنافع الضريبية المؤجلة الواردة أعلاه المنافع الضريبة المؤجلة لفروع الأردن فقط باعتبار أنه ليس هنالك منافع ضريبية مؤجلة لفروع البنك في فلسطين.

* تظهر الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن خسائر تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية.

ب- إن الحركة الحاصلة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	موجودات	موجودات
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	٣,٣٢٥,٦٧٢	٤,٥٧٩,٨٣٥
المضاف خلال السنة	١,٣٢٩,٤٤٧	٩٩٩,٣٢٠
المستبعد خلال السنة	(٦٢٢,٢٩٢)	(٢,٢٥٣,٤٨٣)
الرصيد في نهاية السنة	**٤,٠٣٢,٨٢٧**	**٣,٣٢٥,٦٧٢**

– تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة لفروع الأردن بنسبة ٣٥٪ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧، وذلك بموجب نسبة الضريبة الدخل للبنوك وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤ والساري المفعول اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٥.

هـ- ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
الربح المحاسبي – قائمة (ب)	٦,٣٣٧,٩٢٨	١١,٩٧٨,٢٧٩
يضاف: مصروفات غير مقبولة ضريبياً	٤,٦٥٤,٨٦٦	٢,٨٥٠,١٢١
ينزل: أرباح غير خاضعة للضريبة	(٢,٣٩٨,٦٦٨)	(٧,٢٤٠,٥٧٤)
الربح الضريبي المعدل	**٨,٥٩٤,١٢٦**	**٧,٥٨٧,٨٢٦**
نسبة ضريبة الدخل الفعلية		
فروع البنك في الأردن	٣٥٪	٣٥٪
فروع البنك في فلسطين	١٥٪	١٥٪

١٨- مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
العام ٢٠١٦				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٤٨,٧٨٨	٦٢,٩٥٠	(٩٠٠)	١١٠,٨٣٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٧٢٨,٥١٩	١٧١,٧٧٢	(١٢٠,٢٤٢)	٧٨٠,٠٤٩
المجموع	**٧٧٧,٣٠٧**	**٢٣٤,٧٢٢**	**(١٢١,١٤٢)**	**٨٩٠,٨٨٧**

	الرصيد في بداية السنة	المصروف للسنة	المدفوع خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
	دينار	دينار	دينار	دينار
العام ٢٠١٦				
مخصص قضايا مقامة ضد البنك	٢٩,٢٦٧	٧٨,٨٤٢	(٥٩,٣٢١)	٤٨,٧٨٨
مخصص تعويض نهاية الخدمة	٥٧٦,٠٨٤	٢٣٤,٠٣٩	(٨١,٦٠٤)	٧٢٨,٥١٩
المجموع	**٦٠٥,٣٥١**	**٣١٢,٨٨١**	**(١٤٠,٩٢٥)**	**٧٧٧,٣٠٧**

١٩- مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
شيكات مقبولة الدفع	٦,٨٠٥,٣٠٩	٦,٥٨٣,١٥٣
فوائد مستحقة غير مدفوعة	٧,٨١٧,٤٢٤	٥,١٦٠,٩٥٤
تأمينات وأمانات مختلفة	٢,٨٩٥,٠٧٢	٣,٣٨٦,٧٥٧
أمانات الصناديق الحديدية	٩٧,٧٠٣	٨٩,٨٧٨
أمانات مساهمين	١٤,٧٧٣	١٤,٧٧٣
أمانات ضريبة الدخل والضمان الاجتماعي	٣٩٤,٩٩٠	٢٩٨,١٤٥
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	٢,٠٤٧,١٢٩	٢,٠١٨,٣٩١
معاملات في الطريق بين الفروع	٥٠٦,٢٩٩	–
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مبالغ مقبوضة على حساب بيع أراضي وعقارات	٨,٥٣٠,١٣٥	٥,١٢٣,٥٢٦
حوالات واردة	٤٢٨,٢٢٨	٢٦٥,٣١٣
أخرى	٤٦٧,٠٣٤	٥٩,٠٧٢
المجموع	**٣٠,٠٥٩,٠٩٦**	**٢٣,٠٥٤,٩٦٢**

٢٠- رأس المال المكتتب به والمدفوع

– قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠١٧ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,١٢٥,٠٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧.

– قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٦ الموافقة على زيادة رأس مال البنك بمبلغ ٧,٨٧٥,٠٠ دينار/ سهم ليصبح رأس مال البنك المصرح به والمدفوع ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم، وذلك عن طريق رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيعها مجاناً على المساهمين، حيث تم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٦ وأصبح رأس المال المصرح به والمدفوع ١١٢,٨٧٥,٠٠٠ دينار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦.

٢١- الاحتياطيات

إن تفاصيل الاحتياطيات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و٢٠١٦ هي كما يلي:

أ - الاحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة ١٠٪ خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك وقانون الشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

ب - احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.

وفيما يلي توزيع احتياطي المخاطر المصرفية العامة حسب فروع البنك:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
فروع البنك في المملكة الأردنية الهاشمية	٥,٨١٣,٩٠٤	٥,٢٥٧,٨٦١
فروع البنك في فلسطين	١,١٨٨,٨٩٤	٩٧١,٦٥٥
المجموع	**٧,٠٠٢,٨٤٨**	**٦,٢٢٩,٥١٦**

ج - احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي يتم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بنسبة ١٥٪ من الأرباح الصافية السنوية بعد الضرائب لفروع البنك في فلسطين لتدعيم رأسمال البنك في فلسطين ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الاقتطاع حتى يصبح رصيد الاحتياطي ما نسبته ٢٠٪ من رأس المال المدفوع، لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

- إن الاحتياطيات المقيد التصرف بها كما بتاريخ القوائم المالية هي كما يلي:

اسم الاحتياطي	٣١ كانون الأول		طبيعة التقييد
	٢٠١٧	٢٠١٦	
	دينار	دينار	
احتياطي قانوني	١٤,٠٨٢,١٥٨	١٣,٤٤٨,٣٦٥	مقيد التصرف به بموجب قانون البنوك وقانون الشركات.
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٧,٠٠٢,٨٤٨	٦,٢٢٩,٥١٦	مقيدة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني وسلطة النقد الفلسطينية.
احتياطي التقلبات الدورية	١,٨٣٣,٨٢٠	١,٧٠٥,٧١٦	متطلبات سلطة النقد الفلسطينية.

٢٢- احتياطي القيمة العادلة - بالصافي

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	(١,٨٥٢,٧٠٥)	(٣,٥٢٤,٠٣٤)
أرباح (خسائر) غير متحققة	٢١,٥٦١	(١,٦٥٣,٣١٠)
المحرر من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٣٢٧,٠٩٣	٣,٣٢٤,٦٣٩
الرصيد في نهاية السنة	**(١,٥٠٤,٠٥١)**	**(١,٨٥٢,٧٠٥)**

– يتضمن رصيد احتياطي القيمة العادلة ٣١١,١١٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٤٠٤,٠٣٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦) لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

٢٣- الأرباح المدورة

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	١٣,٤٠٨,٨٩٩	١٦,٧٠١,٨٢٥
الربح للسنة – قائمة (ب)	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦
(المحول) إلى الاحتياطيات	(١,٥٣٥,٢٢٩)	(١,٥٧٩,٩٥٦)
(المحول) لزيادة رأس المال المدفوع	(٧,١٢٥,٠٠٠)	(٧,٨٧٥,٠٠٠)
(خسائر) متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	(٤١١,٦٥٩)	(٣,١٦٣,٣٧٦)
الرصيد في نهاية السنة	**٨,١٢٥,٨٢٤**	**١٣,٤٠٨,٨٩٩**

– من أصل الأرباح المدورة ٤,٠٣٢,٨٢٧ دينار كما بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة استناداً إلى تعليمات البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي مخاطر المصرفية العامة إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني.
– يحظر التصرف باحتياطي التقلبات الدورية إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.
– يحظر التصرف بمبلغ من الأرباح المدورة يعادل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية السالب والبالغ ١,٥٠٤,٠٥١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧
(متضمناً ٣١١,١١٢ دينار لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩)) وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية والبنك المركزي الأردني.

٢٤- الفوائـد الدائنـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة:		
للأفراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	٣٠,٧٠٩	١٦٩,٢٠٠
قروض وكمبيالات	١٥,٣٦٤,٠٩٥	١٤,٥٤٥,٩٨٣
بطاقات الائتمان	٦٠٨,٠٨٣	٦٧٤,٣٩٠
القروض العقارية	٦,٢٩٤,٣٤٨	٤,٩٥٢,٥٧٠
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	٥,٠٨٨,٨٨١	٤,١٤٣,٧٤١
قروض وكمبيالات	١٨,٤٥٦,٣٤٨	١٤,٥٩٥,٥٦٦
قروض تجمع – بنكي	٢٣,٤٧٤	٧,١٠٥
الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	١,٨٧٤,٨٥٩	١,٨١٨,٩٣٢
قروض وكمبيالات	٥,١٢٧,٣١٣	٥,٠٠٠,٣٥٦
الحكومة والقطاع العام	٢,٩٩٠,٥٠٢	٣,٣٧٥,٩٨٢
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٧٧,٠٧٣	٩٤٠,٧٦٢
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٢٦,٠٠٧	٥٢٨,٦٣٢
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٨,٥٠٧,٣٧٦	٢٠,٨٢٦,٣٧٥
المجموع	**٧٥,٥٦٩,٠٦٨**	**٧١,٥٧٩,٥٩٤**

٢٥- الفوائـد المدينـة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـار	دينـار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤,١٣٧,٣٩٩	١,٢٦٣,٨٤٦
ودائع عملاء		
حسابات جارية وتحت الطلب	١,١١٢,٥١٨	٨٨١,٧٩٠
ودائع توفير	١,٩٩١,٢٤٦	١,٢٨٢,٢٠٧
شهادات الإيداع	١,٦٣٨,٣٨٩	٢٠٤,٢١٥
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	٢٥,٦٢٧,٥٨٦	٢٥,٥١٧,٥٢٧
تأمينات نقدية	١,٨٦٠,٦٣٠	١,٦٨٢,٥٤٩
أموال مقترضة	٨٨٠,٣٨٦	١٠٦,٤٢٧
رسوم مؤسسة ضمان الودائع	١,٩٦٢,٦٨٠	٢,٠٤٨,٨١٣
المجموع	**٣٩,٢١٠,٨٣٤**	**٣٢,٩٨٧,٣٧٤**

٢٦- صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـار	دينـار
عمولات تسهيلات ائتمانية مباشرة	٢,٢٢٩,٩٦٧	٢,٥٤٧,٥٩٠
عمولات تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	٢,٨٤٤,٦٦٣	٢,٢٢٥,١٠٠
المجموع	**٥,٠٧٤,٦٣٠**	**٤,٧٧٢,٦٩٠**

٢٧- أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـار	دينـار
ناتجة عن التداول/ التعامل	٦٨٣,٣١٢	١,٢٤٤,٥٠٥
ناتجة عن التقييم	٤٤٩,٥٦٠	٣٤٩,٤٨٤
حسابات التعامل بالهامش	٧٩,٠٥٢	٣٦,٠٧٠
المجموع	**١,٢١١,٩٢٤**	**١,٦٣٠,٠٥٩**

٢٨- (خسائر) أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	أرباح متحققـــة	أرباح غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
العام ٢٠١٧				
أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة	٩٦,٢٩٥	(١٠٤,١٧٧)	٣,٨٥٢	(٤,٠٣٠)

	أرباح متحققـــة	أرباح غير متحققـــة	عوائد توزيعات أسهـــم	المجمـــوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
العام ٢٠١٦				
أسهم شركات متداولة في أسواق نشطة	٢٤٧,٤٩٢	٣٥٨,٠٤٥	٤٩,٧٥٥	٦٥٥,٢٩٢

٢٩- إيرادات أخرى - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
إيجار الصناديق الحديدية	٤١,٩٧٢	٤٠,٣١٦
إيرادات الحوالات	٣٧٤,٦٩١	٣٥٨,٤٥٥
إيرادات الشيكات	٦٥٥,٣٩٥	٣٩٢,٨٣٢
إيرادات هاتف وتلكس وبريد	٧٢,٥١٦	٨٠,٥٤٤
مستردات ديون معدومة *	١,٨٨١,٩٠٧	٢,٠٣٣,٥٧٨
أرباح بيع عقارات مستملكة	٩٠٨,٩٠٩	٤١,٩٥٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٤٤,١٠٤	–
عوائد عقارات مستملكة	٢٧,٦٠٨	١٨,١٣٦
إيرادات خدمات الحسابات	٦٠٢,٨٨١	٥١١,٥٩١
إيرادات معادة من مخصصات مختلفة	٢٩٣,٩٠٩	–
(مصاريف) بطاقات الائتمان – بالصافي	(١٦٦,٩١٩)	(١٢٥,٥٠٠)
إيرادات التأمين	٢٦,٣٢٩	٦٦,٦٧٥
أخرى	٤٨٩,٥٥١	٣٥٥,١١٩
المجموع	**٥,٢٥٢,٨٥٣**	**٣,٧٧٣,٧٠٤**

* يمثل هذا البند المسترد من ديون معدومة وفوائد معلقة أخذت في الأعوام السابقة إلى خارج قائمة المركز المالي وتم استردادها خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ و ٢٠١٦.

٣٠- نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	١٣,٠٧٤,٨٩٨	١٢,٤٣٦,٣٧٥
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	١,٢٨١,٤٧٢	١,٢٣٠,٧٢١
مساهمة البنك في صندوق الادخار	١٨,٤١١	١٩,٤٨٥
نفقات طبية	٥٨٥,٣٦٤	٦١٥,٨٧٢
تدريب الموظفين	١٧٨,٠٠٨	٢٧٢,٤٤٤
مياومات سفر	١٨٨,٨٣٧	١٩٤,٥٩٩
نفقات التأمين على حياة الموظفين	٢٥,١١٥	٢٦,٦٢٠
ألبسة للمستخدمين	٢٢,٢٦٤	١٧,٨٣٢
المجموع	**١٥,٣٧٤,٣٦٩**	**١٤,٨١٣,٩٤٨**

٣١- مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
إيجارات	١,٠٢٩,٨٩٢	٨٥٩,٧٣٨
قرطاسية ومطبوعات	٦٢٥,٣٤٤	٥٥٩,٤٤٤
مياه وكهرباء وبريد وهاتف وسويفت	١,٤٢٣,٨٧٦	١,٣٥٥,٧٢٣
مصاريف قضائية وأتعاب محاماة	٢٠٠,٥٠٤	٢٨١,٦٤٤
صيانة وتصليحات ومصاريف سيارات	١,١٠٩,١٤٥	١,١٢٧,٦٠٨
مصاريف تأمين	٣٥٠,٥٧٩	٢٣٦,١٩٧
برامج وصيانة أجهزة الحاسب الآلي	١,٠٤١,٦٦٨	٨٨٩,٢٥٨
بدل تنقلات وبدل حضور جلسات لأعضاء مجلس الإدارة	٥٥٨,٠٣٠	٧٢٢,٣١١
رسوم ورخص وضرائب	٩٦٣,٥٥٥	٦٥٢,٦٠٩
إعلانات	١,٦٤٣,٦٤٢	١,٢٢٠,٠٩٩
اشتراكات	٦٢٥,٧٣٠	٥٧٧,٤٣٤
أتعاب مهنية واستشارات	٥٠٢,١٥٩	٢٩٩,٠٦٩
حوافز تحصيل ودائرة المتابعة ودائرة الخزينة	٤٢,٤٦٢	٩٧,٣٧٠
تبرعات وإكراميات	٤٢١,٤٢٨	٣٨٢,٩٠٧
تنظيفات وخدمات الأمن والحماية	٣٩٤,٠٢٠	٣٥٣,٦٣٢
ضيافة	١٢١,١٧٠	١٣٦,٣٠٤
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٥٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠
مصاريف زيادة رأس المال	٥٧,٢٣٨	٦٣,٢٤١
تدني عقارات مستملكة	–	٤١,٠٠٩
(المسترد)/ خسائر تدني أسهم مستملكة لقاء ديون	(٢٧٢,٦٩٠)	١,٥٤٨,٤٤٥
أجور شحن النقد	١٤٢,٠١٣	١٠٦,٥٥٣
أخرى	٥٩٣,٨٦٩	٥٣٧,٤٠٥
المجموع	**١١,٦٢٨,٦٣٤**	**١٢,١٠٣,٠٠٠**

٣٢- حصة السهم من الربح للسنة العائد لمساهمي البنك

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
الربح للسنة العائد لمساهمي البنك – قائمة (ب)	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦
	سهم	سهم
المتوسط المرجح لعدد الأسهم *	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠
	دينار/ سهم	دينار/ سهم
حصة السهم من الربح للسنة	-/٠٣٢	-/٠٧٨

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦ ليصبح ١٢٠ مليون سهم عوضاً عن ١١٢/٨٧٥ مليون سهم كون الزيادة في الأسهم نتيجة توزيع أسهم منحة.

٣٣- النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	٣١ كانـــون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦	١٠٩,١٠٣,١٣٥
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	٥١,٨٦٦,٣١٥	٥٢,٦١١,٤٣٨
ينـــزل: ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	(٥٨,٣٧٨,٠٧٥)	(٤٦,٨٠٤,٠٩٤)
المجموع	**١٢١,٥٧٧,١٧٦**	**١١٤,٩١٠,٤٧٩**

٣٤- المعاملات مع أطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وأطراف ذوي الصلة والشركات الممثلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك، وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها مخصص بتاريخ القوائم المالية.

تضمنت القوائم المالية الأرصدة والمعاملات التالية مع الأطراف ذات العلاقة:

					المجمـــوع	
	أعضاء مجلس الإدارة	شركات ممثلة بعضو مجلس إدارة	كبار الموظفين	أخرى	٣١ كانـــون الأول	
					٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
بنود داخل قائمة المركز المالي:						
ودائع	٣٦,٧٥٩,٠٦٥	١,٤٠٣,٠٩٧	٦٣٦,١٩٥	٤٩٤,٩٣٣	٣٩,٢٩٣,٢٩٠	٤١,٩٧٢,٥٦٣
تسهيلات ائتمانية مباشرة	٩٣٣,١١٥	١٨,٠٨٧,٥٦٤	٧٨٤,٢٤٢	–	١٩,٨٠٤,٩٢١	١٨,٢٥٣,٣٤٢
تأمينات نقدية	–	٧,١٨٦,٢٣٥	–	١٣,٠٥٥	٧,١٩٩,٢٩٠	٤١,٢٦٢
بنود خارج قائمة المركز المالي:						
كفالات	–	٥٨١,٩٠٢	–	٨٠,٥٥٠	٦٦٢,٤٥٢	٦٥٩,٩٤١
بوالص التحصيل	–	١٦,٥٦٢	–	–	١٦,٥٦٢	٢٠,٩٨٦
بنود قائمة الدخل:					المجمـــوع	
					٢٠١٧	٢٠١٦
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
فوائد وعمولات دائنة *	٢١٩,٤٦٤	٧٥٧,٢٨٤	٧٣,٣٥٣	٢٨٥	١,٠٥٠,٣٨٦	١,٤٦٠,٠٨١
فوائد وعمولات مدينة**	٢,٠٧٣,٣٣٣	٨٣,٦٧٥	١٥,٨٦٤	٨,٤٤٦	٢,١٨١,٣١٨	١,١٦٥,٦٢٥

* تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من ٨٪ إلى ٨/٢٥٪ .
** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من ١٪ إلى ٤/٥٪ .

رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية والحوافز المدفوعة

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا للبنك ما مجموعه ٢,٨٧٠,١٢٠ دينار للعام ٢٠١٧ (٣,٠٧٦,١٠٤ دينار للعام ٢٠١٦).

٣٥-القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية كما في نهاية العام ٢٠١٧ و٢٠١٦.

٣٦- إدارة المخاطر

يمارس مجلس الإدارة دوره في التأكد من قيام البنك بإدارة المخاطر المختلفة واعتماد السياسات والإجراءات المنظمة لإدارة المخاطر بالبنك وذلك من خلال (لجنة التدقيق و لجنة المخاطر)، ويقوم باعتماد الحدود المقبولة للمخاطر(Risk Appetite).

تقوم دائرة إدارة المخاطر بتقييم المخاطر والرقابة عليها والتوصية بتخفيفها ورفع التقارير اللازمة إلى الإدارة العليا وبشكل مستقل عن دوائر البنك الأخرى التي تقوم بالنشاطات المصرفية الأخرى (Risk Taker) وذلك للتأكد من موضوعية دائرة إدارة المخاطر في تحليل أنواع المخاطر المختلفة.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة عن المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية والسيولة (ضمن إطار إدارة الموجودات والمطلوبات ALM) للبنك بفروعه الداخلية والخارجية وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والمخاطر ضمن مجلس الإدارة، ويتم التدقيق عليها من قبل دائرة التدقيق الداخلي.

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك لعدم التزام الطرف الآخر (Counterparty) بشروط الائتمان و/ أو تدني جدارته الائتمانية.

يقوم مجلس الإدارة دورياً بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية المتوافقة مع القوانين وتعليمات البنك المركزي بعد إعدادها من الدوائر المعنية، و يتأكد المجلس من قيام إدارة البنك بالعمل ضمن هذه السياسات وتنفيذ متطلباتها، و تتضمن هذه السياسات السياسة الائتمانية للبنك والتي يتم من خلالها بيان العديد من المحددات، منها:

- متطلبات واضحة وسياسات وإجراءات اتخاذ القرار الائتماني بخصوص التسهيلات الائتمانية الجديدة أو المطلوب تجديدها أو أي تعديل مادي على هيكلها، ضمن صلاحيات محددة تتناسب مع حجم ومواصفات التسهيلات، ومن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى المنح الغرض من التسهيلات ومصادر السداد.
- اتخاذ القرارات ضمن عدة مستويات إدارية مؤهلة، ولدى البنك لجان ائتمان مختلفة على مستوى الإدارة التنفيذية وكذلك على مستوى مجلس الإدارة، ويتم ذلك بعيداً عن أي اثر لأي تضارب في المصالح (Conflict of Interest)، وبما يضمن صحة واستقلالية إجراءات تقييم العميل طالب الائتمان وتواؤم ذلك مع متطلبات السياسة الائتمانية للبنك.
- سياسات وإجراءات واضحة وفعالة لإدارة وتنفيذ الائتمان بما فيها التحليل المستمر لقدرة وقابلية المقترض للدفع ضمن الشروط المتعاقد عليها، مراقبة توثيق الائتمان وأي شروط ائتمانية ومتطلبات تعاقدية (Covenants) وكذلك مراقبة الضمانات وتقييمها بشكل مستمر.
- سياسات وإجراءات كافية تضمن تقييم وإدارة الائتمان غير العامل وتصنيفه وتقييم مدى كفاية المخصصات شهرياً استناداً إلى التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي يعمل ضمنها البنك، إضافة إلى سياسة واضحة لإعدام الديون. حيث يصادق مجلس الإدارة على مدى كفاية هذه المخصصات.
- لدى البنك دائرة مستقلة تقوم بمتابعة الديون المتعثرة وملاحقتها بالصورة الودية قبل التحول إلى التعامل معها قضائياً.
- يتحدد نوع وحجم الضمان المطلوب بناء على تقييم المخاطر الائتمانية للعميل، وذلك ضمن إجراءات واضحة للقبول ومعايير التقييم.
- تتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات دورياً، وتطلب مزيد من الضمانات في حال انخفاض قيمتها عما هو محدد في شروط القروض، عدا أنه يتم ولدى تقييم كفاية المخصصات عمل التقييم اللازم.
- يتم التخلص من أي ضمان يتم استملاكه بعد سداد مديونية العميل، وبشكل عام لا يتم استعمال الممتلكات المستملكة لأعمال البنك.
- لدى البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي لعملائه موثق ومعتمد من قبل مجلس الإدارة و يتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات وتسعير التسهيلات.

- لدى البنك معايير تصنيف واضحة تأخذ بعين الاعتبار العوامل المالية وغير المالية المختلفة، ويتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني بشكل مستقل عن دائرة الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع الدوائر المعنية.
- لدى البنك ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف وضرورة الحصول على موافقات مسبقة لأي تجاوز، تراجع دورياً وتعدل إن لزم، حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، البلدان و كذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة وتحليل للمحفظة الائتمانية من خلال دائرة إدارة المخاطر، توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركز بها وكذلك مقارنات (Benchmarking) تاريخية وأيضا مع القطاع المصرفي.
- يراعي البنك التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بالتركز الائتماني وعملاء ذوي العلاقة، ويتم التعامل معهم بشكل مجمع ويتم إيداء عناية ومراقبة خاصة والإفصاح بشكل صريح وواضح عنهم عند إعداد القوائم المالية للبنك. هذا وتعرض التسهيلات الائتمانية المطلوبة من قبل الأطراف ذوي العلاقة على مجلس الإدارة ويشترط عدم وجود تأثير للشخص الممنوح لهذه التسهيلات على مجلس الإدارة و كذلك لا يتم منحهم أية معاملة تفضيلية عن عملاء البنك.

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى).

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
بنود داخل قائمة المركز المالي:	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	٩٠,٤٣١,١٤٢
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٦٦,٣١٥	٥٢,٦١١,٤٣٨
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي:		
للأفراد	١٦٨,٣٢٠,١٩٧	١٥٣,٨٣٣,٢٣٦
القروض العقارية	١٠٦,١٤٨,٣٠٥	٦٥,١١٠,١٢٣
للشركات		
الشركات الكبرى	٣٢٨,١٦٩,٣٨٦	٢٧٢,٥٨٧,٠٩٩
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٧٥,٠٢٠,١٧٧	٨٥,٣٤٩,٦٥٥
للحكومة والقطاع العام	٤٠,٣٥٨,٨٥١	٥٧,١٢٥,٧٠١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
موجودات أخرى	١٠,٨٦٤,٢٤٦	٩,٠٣٤,٨٠٢
المجموع	**١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣**	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**
بنود خارج قائمة المركز المالي:		
كفالات	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣	١٢٠,٦٧٣,١٣٨
اعتمادات	٤٤,٢٧٦,٦٤٨	٣٢,٨٢٤,٠٩٤
قبولات	١٤,٠٨٤,٢٣٢	١٤,٦٦٩,٦٨٩
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٧٤,٠٤٣,٣٧٤	٨٦,٢٧٢,٦٣٢
المجموع	**٢٨٨,٩٨٣,١١٧**	**٢٥٤,٤٣٩,٥٥٣**

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	الموجودات الأخرى	سندات وأذونات الخزينة	بنوك ومؤسسات مصرفية أخرى	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة					
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
متدنية المخاطر	٧,١٧٥,٦٤٣	١,١٤٩,٤٢٣	٨,٦٣٥,٤٦٦	٤,١١٠,١٣٩	٣٠,٦٥٥,٨٩٧	–	٣٢٥,٦٢٦,٢٠٧	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	٤٧٨,٩٤٠,٥٥٩
مقبولة المخاطر	١٥٥,١٦٠,٨١٦	٩٨,١٥٣,٥٨٠	٢٨٨,٠٠٤,٠١٦	٦٧,٤٤١,٠٣٣	٩,٧٠٢,٩٠٤	١٠,٨٦٤,٢٤٦	٥,٦٩٧,٩٣٥	٥١,٨٦٦,٣١٥	٦٨٦,٨٩٠,٨٩٥
منها مستحقة:									
لغاية ٣٠ يوماً	٢٧٧,٤٦٤	١,٢٠٤,٤٧١	٣,٨٩٥,٦٥٦	٢,١١٢,٩٢٢	–	–	–	–	٧,٤٩٠,٥١٣
من ٣١ لغاية ٦٠ يوماً	١٧٩,٥٨٠	٤٨٠,٢٤٣	٥,٨٣٤,٢١٨	٩٥,٠٦٠	–	–	–	–	٦,٥٨٩,١٠١
تحت المراقبة	٤,٨٥٢,٦٥٢	٤,٨١٨,١٠٥	١٨,٤٧٥,٦٤٣	١,٨٤٨,٩٤٥	–	–	–	–	٢٩,٩٩٥,٣٤٥
غير عاملة:									
دون المستوى	٢,٧١١,٤٩٠	٢٣٠,٣٦٠	١,٦٧٩,٢٤٢	٦١٠,٦٥٨	–	–	–	–	٥,٢٣١,٧٥٠
مشكوك فيها	٢,٤٦٢,٦١٠	٥٢٥,٣٦٨	٤,٦٨٣,٧٠٣	٥٣٠,١٠٣	–	–	–	–	٨,٢٠١,٧٨٤
هالكة	٥,٣٧٢,٠٤٧	٢,٧٩٦,٥١٠	٣٤,٩٩٤,٧٣٢	٥,٢٣٠,٩١٥	–	–	–	–	٤٨,٣٩٤,٢٠٤
المجموع	١٧٧,٧٣٥,٢٥٨	١٠٧,٦٧٣,٣٤٦	٣٥٦,٤٧٢,٨٠٢	٧٩,٧٧١,٧٩٣	٤٠,٣٥٨,٨٥١	١٠,٨٦٤,٢٤٦	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	١٥٣,٤٥٤,٠٩٩	١,٢٥٧,٦٥٤,٥٣٧
ينزل: مخصص التدني	(٨,٣٤٩,٠٠٣)	(٦٨٧,٥٤٤)	(١٨,٥٩١,٣٨٥)	(٣,٠٣٥,٢٣٩)	–	–	–	–	(٣٠,٦٦٣,١٧١)
فوائد معلقة	(١,٠٦٦,٠٥٨)	(٨٣٧,٤٩٧)	(٩,٧١٢,٠٣١)	(١,٧١٦,٣٧٧)	–	–	–	–	(١٣,٣٣١,٩٦٣)
الصافي	**١٦٨,٣٢٠,١٩٧**	**١٠٦,١٤٨,٣٠٥**	**٣٢٨,١٦٩,٣٨٦**	**٧٥,٠٢٠,١٧٧**	**٤٠,٣٥٨,٨٥١**	**١٠,٨٦٤,٢٤٦**	**٣٣١,٣٢٤,١٤٢**	**١٥٣,٤٥٤,٠٩٩**	**١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣**
٣١ كانون الأول ٢٠١٦									
متدنية المخاطر	٤,٢٣٤,٠٢٨	١٥٩,٧٥١	٣,٢٧٨,١٨٥	٢,٢٥٤,٧٣٣	٤٧,٠٤٣,٠٥٥	–	٣٢٥,١٧٢,٣٠٠	٩٠,٤٣١,١٤٢	٤٧٢,٥٧٣,١٩٤
مقبولة المخاطر	١٤٥,٥٩٨,٥١١	٥٨,٨٧٤,١٥٩	٢٣٤,٩٠١,٤٢٨	٧٧,٠٠٦,١١٦	١٠,٠٨٢,٦٤٦	٩,٠٣٤,٨٠٢	٥,٦٩٧,٩٠٠	٥٢,٦١١,٤٣٨	٥٩٣,٨٠٧,٠٠٠
منها مستحقة:									
لغاية ٣٠ يوماً	٢,٠٩٠,٥٣	٨٧,٣٥٥	١,٣٠٤,٧٧١	٦٠٦,٧٢٤	–	–	–	–	٢,٢٠٧,٩٠٣
من ٣١ لغاية ٦٠ يوماً	٧٧,١١٤	١٣٤,٤٦٢	٢,٦٠٧,٣٧٩	٣٩٧,٧٨٧	–	–	–	–	٣,٢١٦,٥٤٢
تحت المراقبة	٣,٣٨٢,٢٢٥	٣,٣٢٥,٣٢٩	٢١,٦٠٢,٢٧٥	٤,٠٠٨,٢٩٧	–	–	–	–	٣٢,٣١٨,١٢٦
غير عاملة:									
دون المستوى	١,٥٨٤,١٢١	٣٧٩,٣٢١	–	٤٤٣,٧٢٧	–	–	–	–	٢,٤٠٧,١٦٩
مشكوك فيها	٢,٣٣٤,٠٤٠	٦١٩,٤٦٣	١٢,٥٢٢,١٣٦	١,٠٨٤,٢٦٤	–	–	–	–	١٦,٥٥٩,٩٠٣
هالكة	١,٦٦١,٥٤٤	٣,٠٤١,٤٦٧	٢٣,٧٦٦,٨١٧	٥,٠٣٢,٧١٣	–	–	٤٢٠,٨٩٢	–	٣٣,٩٢٣,٤٣٣
المجموع	١٥٨,٧٩٤,٤٦٩	٦٦,٣٩٩,٤٩٠	٢٩٦,٠٧٠,٨٤١	٨٩,٨٢٩,٨٥٠	٥٧,١٢٥,٧٠١	٩,٠٣٤,٨٠٢	٣٣١,٢٩١,٠٩٢	١٤٣,٠٤٢,٥٨٠	١,١٥١,٥٨٨,٨٢٥
ينزل: مخصص التدني	(٤,٥٠٦,٤٢٨)	(٦٧٤,٢٠٦)	(١٤,٠٤٩,٤٨٥)	(٢,٨٨٤,٨٢٦)	–	–	(٢٨٣,٦٠٠)	–	(٢٢,٣٩٨,٥٤٥)
فوائد معلقة	(٤٥٤,٨٠٥)	(٦١٥,١٦١)	(٩,٤٣٤,٢٥٧)	(١,٥٩٥,٣٦٩)	–	–	(١٣٧,٢٩٢)	–	(١٢,٢٣٦,٨٨٤)
الصافي	**١٥٣,٨٣٣,٢٣٦**	**٦٥,١١٠,١٢٣**	**٢٧٢,٥٨٧,٠٩٩**	**٨٥,٣٤٩,٦٥٥**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٩,٠٣٤,٨٠٢**	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**	**١٤٣,٠٤٢,٥٨٠**	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**

– يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.
– تشمل التعرضات الائتمانية التسهيلات، الأرصدة، إيداعات لدى البنوك، سندات، وأذونات خزينة وأية موجودات لها تعرضات ائتمانية.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٧,١٦١,٥٧٠	١,٠٦٣,٢٨٤	٨,٦٤٣,٤٣٥	٤,١٣٠,٣١١	٣٠,٦٥٥,٨٩٧	٥١,٦٥٤,٤٩٧
مقبولة المخاطر	٣٤,٦٥٧,٢٧٤	٥٢,٣٢٣,٧٧٠	١٣٤,٠١٩,٤٠٤	٤٠,٨٦٣,٩٢٤	٩,٧٠٢,٩٠٤	٢٧١,٥٦٧,٣٢٦
تحت المراقبة	٢,٥٣٩,٦٣٩	١,٢٠٣,٩١٠	٨,٦٩٦,٠٦٩	٢,٣١٢,٣٧٤	–	١٤,٧٥١,٩٩٢
غير عاملة:						
دون المستوى	٩٩٥,١٩٦	٦٧,٥١٤	١,١٢٢,٣٢٥	٥٦٦,٥٤٦	–	٢,٧٥١,٥٨١
مشكوك فيها	٥٤٩,٠٩٠	١٤,٩٤٥	٢,٥٤٢,٨١١	٦٧٢,٧٤٢	–	٣,٧٧٩,٥٨٨
هالكة	١,٤٤٦,١٥٩	١,٤٩٠,١٠٥	٩,٨٣١,٤٦١	٢,٣١٣,٣٥١	–	١٥,٠٨١,٠٧٦
المجموع	**٤٧,٣٤٨,٩٢٨**	**٥٦,١٦٣,٥٢٨**	**١٦٤,٨٥٥,٥٠٥**	**٥٠,٨٥٩,٢٤٨**	**٤٠,٣٥٨,٨٥١**	**٣٥٩,٥٨٦,٠٦٠**
منها:						
تأمينات نقدية	٩,١٧٢,١٨٦	٣,٥١٧,٠٢٢	٣٦,٥٦١,٣١٧	١٣,٦٢٨,٤٩٤	–	٦٢,٨٧٩,٠١٩
عقارية	٢٢,٨٩٩,٠٧٣	٥٢,٥٣٣,٣٢١	١٠٦,٨٧٥,١٥١	٣٤,٢٢٢,٧٩٤	–	٢١٦,٥٣٠,٣٣٩
أسهم متداولة	٦,١٢٢	١٠٥,١٣٥	١٦,٦٦٦,٠٣٦	٩٠٧,٧٩٠	–	١٧,٦٨٥,٠٨٣
سيارات وآليات	١٥,٢٧١,٥٤٧	٨,٠٥٠	٤,٧٥٣,٠٠١	٢,١٠٠,١٧٠	–	٢٢,١٣٢,٧٦٨
أخرى	–	–	–	–	٤٠,٣٥٨,٨٥١	٤٠,٣٥٨,٨٥١
المجموع	**٤٧,٣٤٨,٩٢٨**	**٥٦,١٦٣,٥٢٨**	**١٦٤,٨٥٥,٥٠٥**	**٥٠,٨٥٩,٢٤٨**	**٤٠,٣٥٨,٨٥١**	**٣٥٩,٥٨٦,٠٦٠**

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة:

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	الأفراد	القروض العقارية	الشركات		الحكومة والقطاع العام	المجموع
			الكبرى	الصغيرة والمتوسطة		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الضمانات مقابل:						
متدنية المخاطر	٤,٢٢١,٦١٨	١٦٠,٤٩٣	٣,٢٨٢,٠٨٠	٢,٢٥٤,٩٤٧	٤٧,٠٤٣,٠٥٥	٥٦,٩٦٢,١٩٣
مقبولة المخاطر	١٧,٩٠٦,٢٣٣	٤٣,٩٩٩,٩٣٣	١١٢,٩٠٨,٨٥٨	٥١,٢٧١,٥٧٠	١٠,٠٨٢,٦٤٦	٢٣٦,١٦٩,٢٤٠
تحت المراقبة	١,٩٤٢,٠٢٤	٢,٥٢٢,٧٧٦	١٥,٧٢٦,٧٣٣	٣,٠٦٨,٧٥٨	–	٢٣,٢٦٠,٢٩١
غير عاملة:						
دون المستوى	٤١٨,٥٠١	١٠٨,٤٧٧	–	٦٧,٩٨٤	–	٥٩٤,٩٦٢
مشكوك فيها	٥٣٩,٥٤٧	١٨٠,٣٧٤	٧,١٨٧,٥٠٠	٢٥٩,٥٧٢	–	٨,١٢٦,٩٩٣
هالكة	١,٣٨٥,٧٨٩	١,٨٣٩,٧٧٩	٩,٢٧٤,٨٤٩	٣,٦١٣,٧١٣	–	١٦,١١٤,١٣٠
المجموع	**٢٦,٤١٣,٧١٢**	**٤٨,٨١١,٨٣٢**	**١٤٨,٣٨٠,٠٢٠**	**٦٠,٥٣٦,٥٤٤**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٣٤١,٢٦٧,٨٠٩**
منها:						
تأمينات نقدية	٥,٥٠٩,٤١٨	٥,٤٨٩,٢٥٨	٢١,٥٨٤,٩٦٦	١٣,٣٢٩,٤٣٨	–	٤٥,٩١٣,٠٨٠
عقارية	٩,٦٤٨,٠٧٥	٤٣,١٣٥,٢٤٣	١٠٢,٩٤٠,٩٨٩	٤١,٠٠٩,١٦٢	–	١٩٦,٧٣٣,٤٦٩
أسهم متداولة	٤٦,٦٤٤	٤,٩٨٢	١٩,٧٠٩,٥٠١	٨١٢,٣٨١	–	٢٠,٥٧٣,٥٠٨
سيارات وآليات	١١,٢٠٩,٥٧٥	١٨٢,٣٤٩	٤,١٤٤,٥٦٤	٥,٣٨٥,٥٦٣	–	٢٠,٩٢٢,٠٥١
أخرى	–	–	–	–	٥٧,١٢٥,٧٠١	٥٧,١٢٥,٧٠١
المجموع	**٢٦,٤١٣,٧١٢**	**٤٨,٨١١,٨٣٢**	**١٤٨,٣٨٠,٠٢٠**	**٦٠,٥٣٦,٥٤٤**	**٥٧,١٢٥,٧٠١**	**٣٤١,٢٦٧,٨٠٩**

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة ٦,٦٩٨,١٠٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (١٤,٨٣٩,٦٦٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح، وقد بلغت الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة ٩٤٠,٠١ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧(١,٧٣٠,٦١٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

سندات وأسناد وأذونات الخزينة

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والأسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
درجة التصنيف	**دينار**	**دينار**
غير مصنف	٥,٦٩٧,٩٠٠	٥,٦٩٧,٩٠٠
حكومية وبكفالة حكومة	٣٢٥,٦٢٦,٢٤٢	٣٢٥,١٧٢,٣٠٠
المجموع	**٣٣١,٣٢٤,١٤٢**	**٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠**

* جميع السندات والأسناد والأذونات الأخرى مدرجة ضمن محفظة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي هو كما يلي:

المنطقة الجغرافية	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	إجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	٧٧,١٠٢,٣٧٨	٢٤,٤٨٥,٤٠٦	–	–	–	–	١٠١,٥٨٧,٧٨٤
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٢٧,٨٤٦,١٦٢	٢١,٢٤٤,١٢٤	٣,٥٣٥,٥٧٢	٣٨٠,٦١٢	–	(١,١٤٠,١٥٥)	٥١,٨٦٦,٣١٥
التسهيلات الائتمانية المباشرة – بالصافي							
للأفراد	١٥٥,٧٦٨,٠٠٢	١٢,٥٥٢,١٩٥	–	–	–	–	١٦٨,٣٢٠,١٩٧
القروض العقارية	٩٧,٥٥٤,٤٤٠	٨,٥٩٣,٨٦٥	–	–	–	–	١٠٦,١٤٨,٣٠٥
للشركات							
الكبرى	٣٠٤,٩٦٣,٥٧٣	١٩,٨٠٣,٨١٣	–	٣,٤٠٢,٠٠٠	–	–	٣٢٨,١٦٩,٣٨٦
الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	٥٦,٥٦٣,٥٢٩	١٨,٤٥٦,٦٤٨	–	–	–	–	٧٥,٠٢٠,١٧٧
للحكومة والقطاع العام	٢٥,٤٠٢,٠٣٢	١٥,١٥٦,٨١٩	–	–	–	–	٤٠,٣٥٨,٨٥١
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	–	–	–	–	–	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
موجودات أخرى	١٠,٠١٥,٨٦٠	٨٤٨,٣٨٦	–	–	–	–	١٠,٨٦٤,٢٤٦
الإجمالي/ للسنة الحالية	**١,٠٨٦,٣٤٠,١١٨**	**١٢١,١٤١,٢٥٦**	**٣,٥٣٥,٥٧٢**	**٣,٧٨٢,٦١٢**	**-**	**(١,١٤٠,١٥٥)**	**١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣**
الإجمالي/ أرقام المقارنة	**٩٩٧,٣٧٢,٠٦٤**	**١٠٦,٤٩٤,٢٨٢**	**١٠,٥٩٢,١٣٧**	**٨,٧٣٥**	**٩٥,٧١٥**	**٢,٣٩٠,٤٦٣**	**١,١١٦,٩٥٣,٣٩٦**

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي وكما يلي:

المقارنة	القطاع الاقتصادي																			
	مالي		صناعة		تجارة		إنشاءات		عقارات		زراعة		أسهم		خدمات النقل		السياحة والفنادق والمطاعم		خدمات ومرافق عامة	
أرقام الإجمالي/	دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
٤٩٤,٧٨٧,٤١٣	١٠,٤٣٦,٧٩٤		٧٨,٧٢٦,٢٣٤		٨٣,٠٧٨,١٢٤		٦٧٤,٣٠٩,٤٠٤		٥٧٤,٦٩٥,٣٦٦		٥٤٤,٢٢٨,٧٨٧		٦٩٨,٥٦٤,٧٨٧		١٤,٧١٩,٤١٩		٧٧,٧١٤,٨٨٣		٤,٠٢٤,٨٩٦,٩	
الإجمالي/ للسنة الحالية	١٠,٤٣٦,٧٩٤		٧٨,٧٢٦,٢٣٤		٨٣,٠٧٨,١٢٤		٦٧٤,٣٠٩,٤٠٤		٥٧٤,٦٩٥,٣٦٦		٥٤٤,٢٢٨,٧٨٧		٦٩٨,٥٦٤,٧٨٧		١٤,٧١٩,٤١٩		٧٧,٧١٤,٨٨٣		٤,٠٢٤,٨٩٦,٩	
موجودات أخرى	٤٣,٦٦٤,٧٠٦		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٣,٦٩٧,٩٠٠		–		٢,٠٠٠,٠٠٠		–		–		–		–		–		–		–	
التسهيلات الائتمانية	٤٣,٩٤٧,٨٧١		٦٥,٥٨٧,٧٨٢		١٣٦,٩٠٠,٧٣٠		٦٤,٧٧١,٢٠٤		١٠٧,٦٧٣,٣٤٣		٧٧,٦٠,٦٨٠		٢,٢٢٤,٠٥١		١٤,٧١٩,٤١٩		٢٨,٠٦٠,٣٨٨		٥١,٨٥٧,٣٢٩	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٦٦,٣١٥		–		–		–		–		–		–		–		–		–	
أرصدة لدى بنوك مركزي	١٠١,٥٨٧,٧٨٤		–		–		–		–		–		–		–		–		–	
القطاع الاقتصادي	**مالي**		**صناعة**		**تجارة**		**إنشاءات**		**عقارات**		**زراعة**		**أسهم**		**خدمات النقل**		**السياحة والفنادق والمطاعم**		**خدمات ومرافق عامة**	
	دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
٣٧,٧٨١,٧٠٩	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٣٢٨,٢٩٨,٠٠١	=		=		٣٢٥,١٧٢,٣٠٠		=		=		=		=		=		=		=	
١٥٨,٨٦٤,٤٦٩	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٤,٠٢٤,٨٩٦,٩	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٥٤٤,٢٢٨,٧٨٧	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٦٩٨,٥٦٤,٧٨٧	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
١٧٤,٩٥٤,٧٨٧	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٤٠٢,٤٨٩,٦٩	=		=		=		=		=		=		=		=		=		=	
٤٩٤,٧٨٧,٤١٣	١٠,٤٣٦,٧٩٤		٧٨,٧٢٦,٢٣٤		٨٣,٠٧٨,١٢٤		٦٧٤,٣٠٩,٤٠٤		٥٧٤,٦٩٥,٣٦٦		٥٤٤,٢٢٨,٧٨٧		٦٩٨,٥٦٤,٧٨٧		١٤,٧١٩,٤١٩		٧٧,٧١٤,٨٨٣		٤,٠٢٤,٨٩٦,٩	

المقارنة	أفراد		حكومة وقطاع عام		أخرى		مخصص التدني والفوائد المعلقة		إجمالي	
أرقام الإجمالي/	دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
٤٩٤,٧٨٧,٤١٣	١٧٩,٩٠٤,٥٨٩		٤٠,٣٥٨,٨٥١		٣٧,٧٣١,٧٠٩		(٣٤,٩٩٥,١٣٤)		١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣	
الإجمالي/ للسنة الحالية	١٧٩,٩٠٤,٥٨٩		٤٠,٣٥٨,٨٥١		٣٧,٧٣١,٧٠٩		(٣٤,٩٩٥,١٣٤)		١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣	
موجودات أخرى	=		=		=		=		٤٣,٦٦٤,٧٠٦	
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	=		٣٢٥,١٧٢,٣٠٠		=		=		٣٣١,٣٢٤,١٤٢	
التسهيلات الائتمانية	١٧٩,٩٠٤,٥٨٩		٤٠,٣٥٨,٨٥١		–		(٣٤,٩٩٥,١٣٤)		٧١٨,٠١٦,٩١٦	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	=		=		=		=		٥١,٨٦٦,٣١٥	
أرصدة لدى بنوك مركزي	=		=		=		=		١٠١,٥٨٧,٧٨٤	
القطاع الاقتصادي	**أفراد**		**حكومة وقطاع عام**		**أخرى**		**مخصص التدني والفوائد المعلقة**		**إجمالي**	
	دينار		دينار		دينار		دينار		دينار	
٣٧,٧٣١,٧٠٩	=		=		=		=		=	
٣٢٨,٢٩٨,٠٠١	=		=		=		=		=	
١٥٨,٨٦٤,٤٦٩	=		=		=		=		=	
٤,٠٢٤,٨٩٦,٩	=		=		=		=		=	
٥٤٤,٢٢٨,٧٨٧	=		=		=		=		=	
٦٩٨,٥٦٤,٧٨٧	=		=		=		=		=	
١٧٤,٩٥٤,٧٨٧	=		=		=		=		=	
٤٠٢,٤٨٩,٦٩	=		=		=		=		=	
٤٩٤,٧٨٧,٤١٣	١٧٩,٩٠٤,٥٨٩		٤٠,٣٥٨,٨٥١		٣٧,٧٣١,٧٠٩		(٣٤,٩٩٥,١٣٤)		١,٢١٣,٦٥٩,٤٠٣	

٣٦/أ - مخاطر السوق

المخاطر السوقية عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً.

يتم قياس مخاطر السوق والرقابة عليها بعدة أساليب منها تحليل الحساسية واستخدام القيمة المعرضة للمخاطر VAR واختبار الفرضيات (Stress Testing) بالإضافة إلى وضع حدود وقف الخسائر (Stop Loss Limits).

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة إدارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم لأغراض المتاجرة (Financial Assets Designated at Fair Value through Profit or Loss) ويستعمل لها أسلوب تحليل الحساسية، حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised Approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل.

مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأداة المالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لإعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات وتستخدم أحياناً الأساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر أسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية

للعام ٢٠١٧

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٤,٩١٣)	–
يورو	١	٢,٢٠٧	–
جنيه استرليني	١	(١,٣٦٥)	–
شيكل	١	٧٠٨	–
عملات أخرى	١	٣,١٤٧	–
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٤,٩١٣	–
يورو	١	(٢,٢٠٧)	–
جنيه استرليني	١	١,٣٦٥	–
شيكل	١	(٧٠٨)	–
عملات أخرى	١	(٣,١٤٧)	–

للعام ٢٠١٦

العملة	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	٥,١٠٠	–
يورو	١	٢,٣٩٥	–
جنيه استرليني	١	(٨٦٤)	–
شيكل	١	١,٤٢١	–
عملات أخرى	١	(٨٩١)	–
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	١	(٥,١٠٠)	–
يورو	١	(٢,٣٩٥)	–
جنيه استرليني	١	٨٦٤	–
شيكل	١	(١,٤٢١)	–
عملات أخرى	١	٨٩١	–

٣٦/ ب - مخاطر العملات:

يظهر الجدول أدناه العملات التي يتعرض البنك لها وأثر تغير محتمل ومعقول على أسعارها مقابل الدينار على قائمة الدخل ويتم مراقبة مراكز العملات بشكل يومي والتأكد من بقائها ضمن السقوف المحددة وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الموجودات والمطلوبات وكذلك مجلس الإدارة.

للعام ٢٠١٧	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
العملة	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	(٢٤,٥٦٣)	–
يورو	٥	١١,٠٣٣	–
جنيه استرليني	٥	(٨,١٧٧)	–
شيكل	٥	٣,٥٤١	–
عملات أخرى	٥	١٥,٧٣٧	–
للعام ٢٠١٦	**التغير في سعر صرف العملة**	**الأثر على الأرباح والخسائر**	**الأثر على حقوق الملكية**
العملة	٪	دينار	دينار
دولار أمريكي	٥	٢٥,٥٠٠	–
يورو	٥	١١,٩٧٣	–
جنيه استرليني	٥	(٤,٣٢٠)	–
شيكل	٥	٧,١٠٣	–
عملات أخرى	٥	(٤,٤٥٤)	–

- مخاطر التغير بأسعار الأسهم:

وهو خطر انخفاض القيمة العادلة للمحفظة الاستثمارية للأسهم بسبب التغير في قيمة مؤشرات الأسهم وتغير قيمة الأسهم منفردة.

للعام ٢٠١٧	التغير في المؤشر	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٦٩,٧٤٦	٥٩١,٦٩٢
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٦٩,٧٤٦)	(٥٩١,٦٩٢)
للعام ٢٠١٦	**التغير في المؤشر**	**الأثر على الأرباح والخسائر**	**الأثر على حقوق الملكية**
المؤشر	٪	دينار	دينار
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	٥	٩٦,٤٢٣	٤٠٩,٢٩٨
بورصة عمّان وسوق فلسطين للأوراق المالية	(٥)	(٩٦,٤٢٣)	(٤٠٩,٢٩٨)

فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات ومواءمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الآجال الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما أقل لتقليل المخاطر في أسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشتقات .

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب.

إن حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	أقل من شهر	من شهر إلى ٣ أشهر	فجوة إعادة تسعير الفائدة			٣ سنوات أو أكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
			من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	من ٦ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٣ سنوات			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الموجودات :								
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٣,٥٠٠,٠٠٠	–	–	–	٩,٣٥٨,٨٠٠	–	٩٥,٢٣٠,١٣٦	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٠,٣٧٢,٣٥٣	–	–	–	–	–	١١,٤٩٣,٩٦٢	٥١,٨٦٦,٣١٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٢,١٩٢,٧٦٨	٦٢,٩٣٥,٨٦٦	٨٤,٠٣٧,٣٣١	٨٣,٤٨٤,٣٨٠	٢٩٣,٧٩٤,٩٠٣	١٥١,٥٧١,٦٦٨	–	٧١٨,٠١٦,٩١٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	–	–	١,٣٩٤,٩١٥	١,٣٩٤,٩١٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	–	–	–	–	٢,١٩١,١٦٤	–	٩,٦٤٢,٦٧٥	١١,٨٣٣,٨٣٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	–	–	٢٨,٠٠٣,١٩٧	١٩,٠٤٧,٤٣٨	٢٦٥,١٢٨,٠٥٤	١٩,١٤٥,٤٥٣	–	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
ممتلكات ومعدات – بالصافي	–	–	–	–	–	–	٢٧,١٦١,٦٧٩	٢٧,١٦١,٦٧٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	–	–	–	–	–	٢,٠٦٤,٣٣٨	٢,٠٦٤,٣٣٨
موجودات ضريبية مؤجلة	–	–	–	–	–	–	٤,٠٣٢,٨٢٧	٤,٠٣٢,٨٢٧
موجودات أخرى	–	–	–	–	–	–	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧
إجمالي الموجودات	**١٠٦,٠٦٥,١٢١**	**٦٢,٩٣٥,٨٦٦**	**١١٢,٠٤٠,٥٢٨**	**١٠٢,٥٣١,٨١٨**	**٥٧٠,٤٧٢,٩٢١**	**١٧٠,٧١٧,١٢١**	**٢٥٧,٤٩٧,٨١٩**	**١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤**
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٣,١٨٩,١٨١	٢,٢٤١,١١٣	–	–	٦٣,٠٠٠,٠٠٠	–	٢,٩٤٧,٧٨١	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	٣٧٠,٥٩٧,٠٦٠	١٣٥,٧٥٦,٨٦٤	١٦٧,٨٢٦,٦١٩	٩٩,١٣٨,٤٩٩	٦٧,٣١٢,٣١٧	–	١٣٠,٦٧٦,٤١٦	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	٣٣,٦٣٤,٤١٠	٤,٨٩٤,٦٩٣	٦,٥٥٦,٢١٣	٢٤,٦٦٣,٩٧٧	٦,٠٣١,٣٣٦	١,٠٠٠,٠٠١	١٤,٩٩٠,٠٠٠	٩١,٧٧٠,٦٣٠
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	١٤,١٦٨,٩٧٨	–	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	–	–	–	–	–	–	٣,١٤٥,١٥٤	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	–	–	٨٩٠,٨٨٧	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات أخرى	–	–	–	–	–	–	٣٠,٠٥٩,٠٩٦	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
إجمالي المطلوبات	٤٥٧,٤٢٠,٦٥١	١٤٢,٨٩٢,٦٧٠	١٧٤,٣٨٢,٨٣٢	١٢٣,٨٠٢,٤٧٦	١٣٦,٣٤٣,٦٥٣	١٥,١٦٨,٩٧٩	١٨٢,٧٠٩,٣٣٤	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
فجوة إعادة تسعير الفائدة	(٣٥١,٣٥٥,٥٣٠)	(٧٩,٩٥٦,٨٠٤)	(٦٢,٣٤٢,٣٠٤)	(٢١,٢٧٠,٦٥٨)	٤٣٤,١٢٩,٢٦٨	١٥٥,٥٤٨,١٤٢	٧٤,٧٨٨,٤٨٥	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩
٣١ كانون الأول ٢٠١٦								
إجمالي الموجودات	٩٠,٨٣٨,٦٥٢	٥٧,٤٠٤,٩٠٤	٧٣,٩٢٩,١٥٦	٧٦,٣٩٥,١٠٧	٤٥٧,٣٩٠,١٢٤	٢٨,٩١٩,٦٠٨	٢٢٨,٤٢٢,٨٠٩	١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠
إجمالي المطلوبات	٣٢٩,٩٤٦,٤٣٩	١٣٤,٩١٥,٠٧٧	١٢٧,٩٥٩,١٢٠	٢٤٠,٥٢٣,٣٤٧	٧٣,٥٤٨,٠٦١	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٩٩,٨٠٥,٨٣٤	١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(٢٣٩,١٠٧,٧٨٧)**	**(٧٧,٥١٠,١٧٣)**	**(٥٤,٠٢٩,٩٦٤)**	**(١٦٤,١٢٨,٢٤٠)**	**٣٨٣,٨٤٢,٠٦٣**	**٢٦٨,١٣١,٩١٧**	**٢٨,٦١٦,٩٧٥**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	إجمالي
الموجودات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٨,٠٥٥,٩٠٧	١,٦١٨,٣٦٦	٢٠٣,٥٣٠	١٢,١٦٠,٧٦٠	٨١,٩٥٥	٣٢,١٢٠,٥١٨
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٣٠,٦٩٩,٣٨٦	١٦,٣٩٦,٨٤٧	(١,٥٠٨,٥٢١)	٣,٣٤٩,٢٣٨	٢,١٢٦,٣٤٠	٥١,٠٦٣,٢٩٠
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٥١,٢٩٨,٥٥٤	٤,٠٢٣,١٥٣	٤١	٢٩,٧٤٢,٧٦٧	٥	٨٥,٠٦٤,٥٢٠
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	–	–	–	–	–	–
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	١,٢٩٦,٦٧٨	–	–	–	–	١,٢٩٦,٦٧٨
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢١,٣٤٣,٣٥٢	–	–	–	–	٢١,٣٤٣,٣٥٢
موجودات أخرى	٧,١٤٠,٧٣٥	٥,٨٠٢	(١١٦,٣٧٢)	١,٣٢٢,٦٥٧	٢٢٥	٨,٣٥٣,٠٤٧
إجمالي الموجودات	**١٢٩,٨٣٤,٦١٢**	**٢٢,٠٤٤,١٦٨**	**(١,٤٢١,٣٢٢)**	**٤٦,٥٧٥,٤٢٢**	**٢,٢٠٨,٥٢٥**	**١٩٩,٢٤١,٤٠٥**
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٩,٣٦٠,٢٩٤	٢,٨٢٨,٩٢٦	٢,٨٨٣	٩,٨٧١,٣٣٨	١٢٣,٠٢٢	٢٢,١٨٦,٤٦٣
ودائع عملاء	١٠٣,٩١٣,٧٨١	٢٤,١٧٠,٢١٩	٩١٦,٦٧٢	٣٣,٦٣٧,٦٥٢	١,٥٦٤,٠١٦	١٦٤,٢٠٢,٣٤٠
تأمينات نقدية	١٦,٧٩٥,٠٨٤	(٥,٢٢٣,١٩٨)	(٢,٠٧٧,٥١٠)	١,٣٩٢,٨٤٧	٢٠٢,٦٣٤	١١,٠٨٩,٨٥٧
مطلوبات أخرى	٤٠٧,٣١٢	٤٧,٥٦٢	(٩٩,٨٣٠)	١,٦٠٢,٧٦٧	٤,١٠٥	١,٩٦١,٩١٦
حقوق المساهمين	(١٥١,٧٢١)	–	–	–	–	(١٥١,٧٢١)
إجمالي المطلوبات	**١٣٠,٣٢٥,٨٧٠**	**٢١,٨٢٣,٥٠٩**	**(١,٢٥٧,٧٨٥)**	**٤٦,٥٠٤,٦٠٤**	**١,٨٩٣,٧٧٧**	**١٩٩,٢٨٩,٩٧٥**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	(٤٩١,٢٥٨)	٢٢٠,٦٥٩	(١٦٣,٥٣٧)	٧٠,٨١٨	٣١٤,٧٤٨	(٤٨,٥٧٠)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٩٠,٢٢٨,٤٤٨	٤,١٤٣,٦٥٤	٩,٥٨١	١,٦٤٧,١٤٢	٦٦٣,٤٢٨	٩٦,٦٩٢,٢٥٣

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	شيكل	أخرى	إجمالي
الموجودات:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٣,٦٨٣,٦٤٧	١,٤٢٦,٥٦٤	٢٢٦,٤١٥	٨,١٧٦,٨٧١	٨٥,٥١٣	٢٣,٥٩٩,٠١٠
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	١٤,٤٤٧,٧٥٧	١٦,٤٩٦,٤٦٨	٨٣٠,٧٥٩	٤,٨٣٥,٨٤٥	٤,٥٠٠,٢٠٢	٤١,١١١,٠٣١
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٤٥,٣٣٧,٧٠٠	٤,٣٠٤,٨٤٣	١٠	٢٠,٠٧٠,٦٩٠	١٠	٦٩,٧١٣,٢٥٣
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	٦٥,٧٩٥	–	–	–	–	٦٥,٧٩٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٩٤٤,٠٦٩	–	–	–	–	٩٤٤,٠٦٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١٧,٧٩٩,١٢٦	–	–	–	–	١٧,٧٩٩,١٢٦
موجودات أخرى	٣,٠٢٥,١٤٦	(٣١,٧١٧)	٩,٤١١	٢,٤٠٥,٢٥٧	(٨٨,١٩٨)	٥,٣١٩,٨٩٩
إجمالي الموجودات	**٩٥,٣٠٣,٢٤٠**	**٢٢,١٩٦,١٥٨**	**١,٠٦٦,٥٩٥**	**٣٥,٤٨٨,٦٦٣**	**٤,٤٩٧,٥٢٧**	**١٥٨,٥٥٢,١٨٣**
المطلوبات:						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٣,٨١١,٦٥٤	٢٣٢,٥٨١	٧٠,٥٠٥	٩,٤٢٤,٠٠٣	١,١٢٨,٧٩٩	١٤,٦٦٧,٥٤٢
ودائع عملاء	٨٥,٤٦١,٧٢٢	٢٠,٤٤١,٩٢٢	١,٣٨٩,٤٠٦	٢٣,٩٦٢,٩٥٥	٣,٠٧٣,٥٥٤	١٣٤,٣٢٩,٥٥٩
تأمينات نقدية	٥,٠٤٠,٣١٨	١,٢٧٣,٦٩٠	(٣٢١,٩٨١)	١,١٨١,٦٢٢	٣٨٣,٥٢١	٧,٥٥٧,١٧٠
مطلوبات أخرى	٩٨٣,٨٨٣	٨,٥٠٥	١٥,٠٦٠	٧٧٨,٠٢٠	٧٢٧	١,٧٨٦,١٩٥
حقوق المساهمين	(٥٠٤,٣٣١)	–	–	–	–	(٥٠٤,٣٣١)
إجمالي المطلوبات	**٩٤,٧٩٣,٢٤٦**	**٢١,٩٥٦,٦٩٨**	**١,١٥٢,٩٩٠**	**٣٥,٣٤٦,٦٠٠**	**٤,٥٨٦,٦٠١**	**١٥٧,٨٣٦,١٣٥**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٥٠٩,٩٩٤	٢٣٩,٤٦٠	(٨٦,٣٩٥)	١٤٢,٠٦٣	(٨٩,٠٧٤)	٧١٦,٠٤٨
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي للسنة الحالية	٢٦,٩٧٦,٤٨٥	٣,٢١٩,٣٥١	–	٦١٨,٤٢٥	٥٦٥,٤٠٧	٣١,٣٧٩,٦٦٨

٣٦ ج- مخاطر السيولة

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية:

تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمين وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM.

– يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

– تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	أقل من شهر	أكثر من شهر إلى ٣ أشهر	أكثر من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	أكثر من ٦ أشهر إلى سنة	أكثر من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	عناصر بدون استحقاق	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٩,٩١٥,٦٧٢	٥,٨٩٨,٢٦٣	–	–	٦٣,٠٠٠,٠٠٠	–	٢,٥٦٤,١٤٠	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	٤١١,٩٦٠,٧٠٤	١٥٢,٧٥١,٧٠٥	١٨١,٥٠٩,٢٠٩	١٠٩,٥٠٨,٨٣٩	٩٥,٣٠٩,٢٥٠	–	٢٠,٢٦٨,٠٦٨	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	٤,٢٤٧,٦٨٧	٨,٤٩٥,٣٧٥	١٢,٧٤٣,٠٦٢	٢٣,٨٠٧,٦٣٢	٤٢,٤٧٦,٨٧٤	–	–	٩١,٧٧٠,٦٣٠
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	١٤,١٦٨,٩٧٨	–	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	٤٦٧,٩٩٦	–	١,٩٤٣,٨٥٥	–	–	–	٧٣٣,٣٠٣	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	–	–	–	–	١١٦,٢٤٨	–	٧٧٤,٦٣٩	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات أخرى	١٠,٨٣٧,٩٠٣	٢,٥٩٨,٥٧٨	٣,٧٣٤,٣١٢	٣,٥٧٧,٨٠١	٧,١٦٨,٣٩٤	–	٢,١٤٢,١٠٨	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
المجموع	٤٧٧,٤٢٩,٩٦٢	١٦٩,٧٤٣,٩٢١	١٩٩,٩٣٠,٤٣٨	١٣٦,٨٩٤,٢٧٢	٢٠٨,٠٧٠,٧٦٦	١٤,١٦٨,٩٧٨	٢٦,٤٨٢,٢٥٨	١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٢٨,٤٣٤,٦٠٣	٦٤,٣٧٠,٣٦٩	١١٧,٤٨٥,٣٨٣	٨٥,٨٤٤,٧١٤	٥٤٧,٦٣٣,٧٥١	١٩٤,٩٠٢,٧٤٣	٢٤٣,٥٨٩,٦٣١	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤
٣١ كانون الأول ٢٠١٦								
المطلوبات:								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٤٢,٥٨٣,٤٩٥	–	–	٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	٤,٢٢٠,٥٩٩	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	٣٤٤,٠٦١,٦٩٢	١٤٩,٧٦٦,٨٦٣	١٣٥,٣٦٨,٩٠١	٢٣٠,١٢٧,٢٠٦	٧٧,٩١٧,٥٠٢	–	٢٠,٠٩٥,٤٦٠	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	٣,٢٢٨,٣٧٦	٦,٤٥٦,٧٥٣	٩,٦٨٥,١٢٩	١٨,٢٧٧,٤٢٠	٣٢,٢٨٣,٧٦٥	–	–	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	–	–	–	–	–	١٢,٧٨٧,٦٩١	–	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	٨٥٣,١٩٤	–	٧٣٨,٩٧٥	–	–	–	٢,٢٠٠,٢٧٩	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	–	–	–	١٠١,٤١٩	–	–	٦٧٥,٨٨٨	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات أخرى	٧,٤٩٤,١٩٢	١,٧٩٨,٢٧٤	٢,٣١٢,٩٨٢	٣,٥٧٠,٩٧٦	٥,٣٤١,١٣٢	–	٢,٥٣٧,٤٠٦	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
المجموع	٣٩٨,٢٢٠,٩٤٩	١٥٨,٠٢١,٨٩٠	١٤٨,١٠٥,٩٨٧	٢٥٧,٠٧٧,٠٢١	١١٥,٥٤٢,٣٩٩	١٢,٧٨٧,٦٩١	٢٩,٧٢٩,٦٣٢	١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩
مجموع الموجودات حسب استحقاقاتها المتوقعة	١٢٥,٠٣٢,٨٨٧	٥٨,٧٧٦,٤٠٣	٧٩,٥٦٠,٠٥٢	٥٩,١٧٧,٧٤٠	٤٣٣,٨٣٥,٩٢٩	٣٠٢,٣٦٥,١٤٤	٢٠٦,٥٥٢,٢٠٥	١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠

ثانياً: بنود خارج قائمة المركز المالي:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	لغاية سنة	من سنة لغاية ٥ سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار
كفالات	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣	–	١٥٦,٥٧٨,٨٦٣
اعتمادات وقبولات	٥٨,٣٦٠,٨٨٠	–	٥٨,٣٦٠,٨٨٠
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	١,٢٩٩,٩٣٥	–	١,٢٩٩,٩٣٥
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٧٤,٠٤٣,٣٧٤	–	٧٤,٠٤٣,٣٧٤
المجموع	**٢٩٠,٢٨٣,٠٥٢**	**-**	**٢٩٠,٢٨٣,٠٥٢**
٣١ كانون الأول ٢٠١٦	**لغاية سنة**	**من سنة لغاية ٥ سنوات**	**المجموع**
	دينار	دينار	دينار
كفالات	١٢٠,٦٧٣,١٣٨	–	١٢٠,٦٧٣,١٣٨
اعتمادات وقبولات	٤٧,٤٩٣,٧٨٣	–	٤٧,٤٩٣,٧٨٣
التزامات عقود الإيجارات التشغيلية	٨٤٨,٦٥٢	–	٨٤٨,٦٥٢
سقوف تسهيلات غير مستغلة	٨٦,٢٧٢,٦٣١	–	٨٦,٢٧٢,٦٣١
المجموع	**٢٥٥,٢٨٨,٢٠٤**	**-**	**٢٥٥,٢٨٨,٢٠٤**

٣٧- معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ- معلومات عن قطاعات الأعمال الرئيسية:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير العام وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك وذلك من خلال قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

– حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الائتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
– حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
– الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.
– الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه.

فيما يلي معلومات عن أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	أخرى	المجمـــوع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار
إجمالي الدخل للسنة – قائمة (ب)	١٦,٠٠٥,٠٠٤	٢٦,٦٤٥,٤٨٦	٣,٤٤٢,٦٠٧	٢,٠٦١,٠٩٦	٤٨,١٥٤,١٩٣	٤٩,٦٤٠,٦٤٧
ينزل: مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	(٣,٩٣٠,٧٥٠)	(٤,٧١٠,٤٨١)	–	–	(٨,٦٤١,٢٣١)	(٦,١٩٨,٤٠٧)
نتائج أعمال القطاع	١٢,٠٧٤,٢٥٤	٢١,٩٣٥,٠٠٥	٣,٤٤٢,٦٠٧	٢,٠٦١,٠٩٦	٣٩,٥١٢,٩٦٢	٤٣,٤٤٢,٢٤٠
ينزل: مصاريف غير موزعة على القطاعات	(١٠,٨٢٤,٠٧٣)	(١٦,٧٠٧,٤٣١)	(١,٩٥٤,٨٥٩)	(٣,٦٨٨,٦٧١)	(٣٣,١٧٥,٠٣٤)	(٣١,٤٦٣,٩٦١)
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	١,٢٥٠,١٨١	٥,٢٢٧,٥٧٤	١,٤٨٧,٧٤٨	(١,٦٢٧,٥٧٥)	٦,٣٣٧,٩٢٨	١١,٩٧٨,٢٧٩
ينزل: ضريبة الدخل للسنة	–	–	–	(٢,٥٤٩,١١٥)	(٢,٥٤٩,١١٥)	(٢,٦٥٢,٨٧٣)
الربح للسنة – قائمة (ب)	١,٢٥٠,١٨١	٥,٢٢٧,٥٧٤	١,٤٨٧,٧٤٨	(٤,١٧٦,٦٩٠)	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦
مصاريف رأسمالية	–	–	–	٢,٩١٧,٨٠٨	٢,٩١٧,٨٠٨	٣,٥٨٠,٤٨٠
الاستهلاكات والإطفاءات	–	–	–	٣,١٥١,١٥٦	٣,١٥١,١٥٦	٢,٨١٦,٤٥٢
مجموع الموجودات	**٢١٦,٣٠٥,٤٨٩**	**٥٤٨,٤٤٥,٣٩٥**	**٤٧٧,٧٥٢,٥٥٣**	**١٣٩,٧٥٧,٧٥٧**	**١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**
مجموع المطلوبات	**٦٠٥,٥٣٤,٧٨٠**	**٣٢٨,٥٨٥,٨٤٦**	**٢٤٥,٣٤١,٢٥١**	**٥٣,٢٥٨,٧١٨**	**١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥**	**١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩**

ب- معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك حيث يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروع البنك في فلسطين.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		خارج المملكة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول		المجموع للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار
إجمالي الدخل – قائمة (ب)	٤٣,٩٦٣,٠٥٣	٤٦,٧٥٢,٣٥٨	٤,١٩١,١٤٠	٢,٨٨٨,٢٨٩	٤٨,١٥٤,١٩٣	٤٩,٦٤٠,٦٤٧
المصروفات الرأسمالية	٢,٦٩٨,٢٥٦	٣,١٣٨,٩١١	٢١٩,٥٥٢	٤٤١,٥٦٩	٢,٩١٧,٨٠٨	٣,٥٨٠,٤٨٠
	٣١ كانون الأول		**٣١ كانون الأول**		**٣١ كانون الأول**	
	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار	٢٠١٧ دينـار	٢٠١٦ دينـار
مجموع الموجودات	١,٢١٩,٩٧٥,٠٣٢	١,١٠٨,٩٥٢,٧٠٤	١٦٢,٢٨٦,١٦٢	١٥٦,٣٤٧,٦٥٦	١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤	١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠

٣٨- إدارة رأس المال:

أ- وصف لما يتم اعتباره كرأس مال.

يصنف رأس المال إلى عدة تصنيفات كرأس مال مدفوع، رأس مال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك إجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لأغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي الأردني.

ويتكون رأس المال التنظيمي من جزئين الأول يسمى رأس المال الأساسي (Tier 1) ويتكون من رأس المال المدفوع، الاحتياطيات المعلنة (تتضمن الاحتياطي القانوني، الاختياري، علاوة الإصدار وعلاوة إصدار أسهم الخزينة)، الأرباح المدورة بعد استثناء أية مبالغ تخضع لأية قيود وحقوق غير المسيطريـــن ويطـرح منهـا خسائر الفترة إن وجدت، تكلفة شراء أسهم الخزينة، المخصصات المؤجلة بموافقة البنك المركزي الأردني ورصيد إعادة الهيكلة والشهرة.

أما الجـزء الثاني رأس المال الإضافي (Tier 2) فيتكون من فروقات ترجمة العملات الأجنبية، احتياطي مخاطر مصرفية عامة، الأدوات ذات الصفات المشتركة بيـن رأس المال والدين، الديون المساندة و٤٥٪ من احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إذا كان موجباً ويطرح بالكامل إذا كان سالباً.

وهناك جزء ثالث (Tier 3) قد يتم اللجوء لتكوينه في حال انخفضت نسبة كفاية رأس المال عن ١٢٪ نتيجة لتضمين مخاطر السوق لنسبة كفاية رأس المال.

وكذلك يطرح الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك وشركات التأمين والشركات المالية الأخرى.

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلـب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا يقل رأس المال المدفوع عن ١٠٠ مليون دينار، وأن لا تنخفض نسبة حقوق المساهميـن إلى الموجودات عن ٦٪، أما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي الأردني أن لا تنخفض نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر ومخاطر السوق (نسبـة كفاية رأس المال) عن ١٢٪ ويراعي البنك الالتزام بها، قد قام البنك خلال العام ٢٠١٧ بزيادة رأس المال المدفوع ليصبح ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينـــار/ سهم كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ وتم استكمال إجراءات زيادة رأس المال بتاريخ ٧ حزيران ٢٠١٧.

يلتزم البنك بالمادة (٦٢) من قانون البنوك بأنه على البنك أن يقتطع سنوياً لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (١٠٪) من أرباحه الصافية في المملكة وأن يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الإجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (٤١) من قانون البنوك والتي تتطلب أن يتم التقيد بالحدود التي يقررها البنك المركزي الأردني والمتعلقة بما يلي:

١- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات وبالحسابات النظامية.

٢- نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه أو لمصلحة ذوي الصلة.

٣- نسبة إجمالي القروض الممنوحة لأكبر عشرة اشخاص من عملاء البنك إلى المبلغ الإجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج- كيفية تحقيق أهداف إدارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خططه الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية.

يتم أخذ التاثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفرداً بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي. وذلك إضافة إلى الرقابة المستمرة لنسب رأس المال والتي تراقب بشكل شهري، منها نسب الرفع المالي: حقوق المساهمين للموجودات، حقوق المساهمين لودائع العملاء، نسبة النمو الداخلي لرأس المال، المخصصات ورأس المال الحر، وبما يحقق الرفع المالي (Financial Leverage) الملائم وبالتالي تحقيق العائد المستهدف على حقوق المساهمين وبحيث لا يقل عن ١٠٪ حسبما تنص عليه استراتيجية البنك.

لا يتم توزيع أية أرباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي إذا كان من شأن هذا التوزيع أن يؤدي إلى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال.

يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (Internal Generation) ويمكن اللجوء إلى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية أو متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة.

كفاية رأس المال

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني المستندة لمقررات لجنة بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للعام ٢٠١٧ حسب بازل III:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
بنود رأس المال الأساسي:		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٢,٨٧٥,٠٠٠
الأرباح المدورة	٨,١٢٥,٨٢٤	١٣,٤٠٨,٨٩٩
بنود الدخل الشامل الأخرى		
احتياطي القيمة العادلة – بالصافي	(١,٥٠٤,٠٥١)	(١,٨٥٢,٧٠٥)
احتياطي قانوني	١٤,٠٨٢,١٥٨	١٣,٤٤٨,٣٦٥
احتياطي التقلبات الدورية	١,٨٣٣,٨٢٠	١,٧٠٥,٧١٦
مجموع رأس المال الأساسي قبل التعديلات الرقابية	**١٤٢,٥٣٧,٧٥١**	**١٣٩,٥٨٥,٢٧٥**
يطرح منه:		
موجودات غير ملموسة – بالصافي	(٢,٠٦٤,٣٣٨)	(١,٤٧٤,٦٣١)
موجودات ضريبية مؤجلة	(٤,٠٣٢,٨٢٧)	(٣,٣٢٥,٦٧٢)
إجمالي التعديلات الرقابية	**(٦,٠٩٧,١٦٥)**	**(٤,٨٠٠,٣٠٣)**
صافي رأس المال الأساسي	**١٣٦,٤٤٠,٥٨٦**	**١٣٤,٧٨٤,٩٧٢**
بنود رأس المال المساند		
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	٧,٠٠٢,٨٤٨	٦,٢٢٩,٥١٦
مجموع رأس المال التنظيمي	**١٤٣,٤٤٣,٤٣٤**	**١٤١,٠١٤,٤٨٨**
الموجودات المرجحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	٩٤١,٩٣٢,٩١٩	٨١٦,٠١٩,٥٧٩
مخاطر السوق	٣,٤١٣,٧٠٤	٤,٦٥٩,٣٤٧
مخاطر التشغيل	١٠١,١٢٩,٠٨٠	٩٩,٠٨٦,٦٣٣
صافي الموجودات المرجحة بالمخاطر	**١,٠٤٦,٤٧٥,٧٠٣**	**٩١٩,٧٦٥,٥٥٩**
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	١٣,٧١٪	١٥,٣٣٪
نسبة رأس المال الأساسي	١٣,٠٤٪	١٤,٦٥٪

٣٩- حسابات مدارة لصالح العملاء

لا توجد محافظ استثمارية يديرها البنك لصالح العملاء.

٤٠- تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

٣١ كانون الأول ٢٠١٧	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦	–	١٢٨,٠٨٨,٩٣٦
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٦٦,٣١٥	–	٥١,٨٦٦,٣١٥
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٧٣,٦٥٠,٣٤٥	٤٤٥,٣٦٦,٥٧١	٧١٨,٠١٦,٩١٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٣٩٤,٩١٥	–	١,٣٩٤,٩١٥
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٥,٧٦٢,٠٧٩	٦,٠٧١,٧٦٠	١١,٨٣٣,٨٣٩
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٤٧,٠٥٠,٦٣٥	٢٨٤,٢٧٣,٥٠٧	٣٣١,٣٢٤,١٤٢
ممتلكات ومعدات – بالصافي	–	٢٧,١٦١,٦٧٩	٢٧,١٦١,٦٧٩
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	٢,٠٦٤,٣٣٨	٢,٠٦٤,٣٣٨
موجودات ضريبية مؤجلة	٣,٨٧٥,٨٤٠	١٥٦,٩٨٧	٤,٠٣٢,٨٢٧
موجودات أخرى	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧	–	١٠٦,٤٧٧,٢٨٧
مجموع الموجودات	**٦١٧,١٦٦,٣٥٢**	**٧٦٥,٠٩٤,٨٤٢**	**١,٣٨٢,٢٦١,١٩٤**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٨,٣٧٨,٠٧٥	٦٣,٠٠٠,٠٠٠	١٢١,٣٧٨,٠٧٥
ودائع عملاء	٨٥٥,٧٣٠,٤٥٧	١١٥,٥٧٧,٣١٨	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥
تأمينات نقدية	٤٩,٢٩٣,٧٥٦	٤٢,٤٧٦,٨٧٤	٩١,٧٧٠,٦٣٠
أموال مقترضة	–	١٤,١٦٨,٩٧٨	١٤,١٦٨,٩٧٨
مخصص ضريبة الدخل	٣,١٤٥,١٥٤	–	٣,١٤٥,١٥٤
مخصصات متنوعة	٨٩٠,٨٨٧	–	٨٩٠,٨٨٧
مطلوبات أخرى	٣٠,٠٥٩,٠٩٦	–	٣٠,٠٥٩,٠٩٦
مجموع المطلوبات	**٩٩٧,٤٩٧,٤٢٥**	**٢٣٥,٢٢٣,١٧٠**	**١,٢٣٢,٧٢٠,٥٩٥**
صافي الموجودات	**(٣٨٠,٣٣١,٠٧٣)**	**٥٢٩,٨٧١,٦٧٢**	**١٤٩,٥٤٠,٥٩٩**

٣١ كانون الأول ٢٠١٦	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجمـوع
	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الموجودات:			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	١٠٩,١٠٣,١٣٥	–	١٠٩,١٠٣,١٣٥
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥٢,٦١١,٤٣٨	–	٥٢,٦١١,٤٣٨
تسهيلات ائتمانية مباشرة – بالصافي	٢٣٤,٧٩٠,٦٨٢	٣٩٩,٢١٥,١٣٢	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	١,٩٢٨,٤٥٢	–	١,٩٢٨,٤٥٢
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	٢,٦٠٦,٩٧٢	٥,٥٧٨,٩٧٨	٨,١٨٥,٩٥٠
موجودات مالية بالكلفة المطفأة – بالصافي	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٧,٨٧٠,٢٠٠	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠
ممتلكات ومعدات – بالصافي	–	٢٨,٠٨٧,٢٦٢	٢٨,٠٨٧,٢٦٢
موجودات غير ملموسة – بالصافي	–	١,٤٧٤,٦٣٢	١,٤٧٤,٦٣٢
موجودات ضريبية مؤجلة	٢,٩٩٢,٨٦٥	٣٣٢,٨٠٧	٣,٣٢٥,٦٧٢
موجودات أخرى	٩٥,٧٠٧,٨٠٥	–	٩٥,٧٠٧,٨٠٥
مجموع الموجودات	**٥٠٢,٧٤١,٣٤٩**	**٧٦٢,٥٥٩,٠١١**	**١,٢٦٥,٣٠٠,٣٦٠**
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٠٤,٠٩٤	–	٥١,٨٠٤,٠٩٤
ودائع عملاء	٨٤٢,٧٠٧,٩٤٥	١١٤,٦٢٩,٦٧٩	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤
تأمينات نقدية	٣٧,٦٤٧,٦٧٨	٣٢,٢٨٣,٧٦٥	٦٩,٩٣١,٤٤٣
أموال مقترضة	–	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٢,٧٨٧,٦٩١
مخصص ضريبة الدخل	٣,٧٩٢,٤٤٨	–	٣,٧٩٢,٤٤٨
مخصصات متنوعة	١٠١,٤١٩	٦٧٥,٨٨٨	٧٧٧,٣٠٧
مطلوبات أخرى	٢٣,٠٥٤,٩٦٢	–	٢٣,٠٥٤,٩٦٢
مجموع المطلوبات	**٩٥٩,١٠٨,٥٤٦**	**١٦٠,٣٧٧,٠٢٣**	**١,١١٩,٤٨٥,٥٦٩**
صافي الموجودات	**(٤٥٦,٣٦٧,١٩٧)**	**٦٠٢,١٨١,٩٨٨**	**١٤٥,٨١٤,٧٩١**

٤١- مستويات القيمة العادلة

أ- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:
إن بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية/ المطلوبات المالية	القيمةالعادلة	القيمةالعادلة	مستوى القيمة العادلـة	طـــريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
	٣١ كانـــون الأول					
	٢٠١٧	٢٠١٦				
	دينار	دينار				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل						
أسهم شركات	١,٣٩٤,٩١٥	١,٩٢٨,٤٥٢	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**١,٣٩٤,٩١٥**	**١,٩٢٨,٤٥٢**				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل						
أسهم متوفر لها أسعار سوقية	٩,٠٨٠,٨٣٨	٦,٤٨١,٩١٠	المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
أسهم غير متوفر لها أسعار سوقية	٢,٧٥٣,٠٠١	١,٧٠٤,٠٤٠	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لأداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**١١,٨٣٣,٨٣٩**	**٨,١٨٥,٩٥٠**				
إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة	**١٣,٢٢٨,٧٥٤**	**١٠,١١٤,٤٠٢**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال العام ٢٠١٧.

ب- القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:
باستثناء ما يرد في الجدول أدناه إننا نعتقد أن القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة أدناه تعادل القيمة العادلة لها تقريباً وذلك يعود إما لاستحقاقها قصير الأجل أو أن أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام.

	٣١ كانـــون الأول				مستوى القيمة العادلـــة
	٢٠١٧		٢٠١٦		
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	١٠١,٥٨٧,٧٨٤	١٠١,٦٠٧,٦١٥	٩٠,٤٣١,١٤٢	٩٠,٤٣١,٩٥٣	المستوى الثاني
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	٥١,٨٦٦,٣١٥	٥٢,٥٠٨,٩٥٥	٥٢,٦١١,٤٣٨	٥٢,٧٥١,٧٢٩	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	٧١٨,٠١٦,٩١٦	٧١٩,٨٦٠,٨١٥	٦٣٤,٠٠٥,٨١٤	٦٣٥,١٨٨,٨٠٠	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٣٣١,٣٢٤,١٤٢	٣٣٦,٨٤٠,٧٧٧	٣٣٠,٨٧٠,٢٠٠	٣٣٦,٣١٠,٨٧٦	المستوى الأول والثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**١,٢٠٢,٧٩٥,١٥٧**	**١,٢١٠,٨١٨,١٦٢**	**١,١٠٧,٩١٨,٥٩٤**	**١,١١٤,٦٨٣,٣٥٨**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	١٢١,٣٧٨,٠٧٥	١٢٤,١٢٧,٤٠٢	٥١,٨٠٤,٠٩٤	٥٢,٠٩٠,١٢٨	المستوى الثاني
ودائع عملاء	٩٧١,٣٠٧,٧٧٥	٩٧٥,٧١٤,٠٥٥	٩٥٧,٣٣٧,٦٢٤	٩٦١,٨٠٠,٢٠٨	المستوى الثاني
تأمينات نقدية	٩١,٧٧٠,٦٣٠	٩٢,٣٢٣,٣٧٨	٦٩,٩٣١,٤٤٣	٧٠,٣١٣,٢٨٩	المستوى الثاني
أموال مقترضة	١٤,١٦٨,٩٧٨	١٤,٢٠٠,٢٧٧	١٢,٧٨٧,٦٩١	١٢,٨١٨,١٨١	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة	**١,١٩٨,٦٢٥,٤٥٨**	**١,٢٠٦,٣٦٥,١١٢**	**١,٠٩١,٨٦٠,٨٥٢**	**١,٠٩٧,٠٢١,٨٠٦**	

للبنود المبينة أعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها والتي تعكس مخاطر الائتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها.

٤٢- ارتباطات والتزامات محتملة (خارج قائمة المركز المالي)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية:

	٣١ كانون الأول	
	٢٠١٧	٢٠١٦
	دينار	دينار
اعتمادات	٤٤,٢٧٦,٦٤٨	٣٢,٨٢٤,٠٩٤
قبولات	١٤,٠٨٤,٢٣٢	١٤,٦٦٩,٦٨٩
كفالات		
دفع	٢٨,٩٧٢,٩٤٩	٢٧,٨٤٠,٤٤٩
حسن تنفيذ	٥٦,١٣٠,٣٣٧	٤٥,١٥١,٩٢٥
أخرى	٧١,٤٧٥,٥٧٧	٤٧,٦٨٠,٧٦٤
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	٧٤,٠٤٣,٣٧٤	٨٦,٢٧٢,٦٣١
المجموع	**٢٨٨,٩٨٣,١١٧**	**٢٥٤,٤٣٩,٥٥٢**

ب- بلغت قيمة عقود الإيجار التشغيلية ١,٢٩٩,٩٣٥ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٨٤٨,٦٥٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

٤٣- القضايا المقامة ضد البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة ضد البنك ٨,٠٩٦,٤٢٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٧,٢٠٤,٠٠٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦)، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ ١١٠,٨٣٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ (٤٨,٧٨٨ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦).

٤٤- أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع تصنيف أرقام العام الحالي في ٣١ كانون الأول ٢٠١٧ ولم ينتج عن ذلك أي تعديل لنتائج السنة السابقة.

٤٥- تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ- معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٧ في إعداد القوائم المالية للبنك.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢): «ضرائب الدخل» المتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة
قام البنك بتطبيق هذه التعديلات لأول مرة خلال السنة الحالية. وتوضح التعديلات كيف ينبغي للبنك تقييم ما إذا كان سيكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة كافية والتي يمكن للبنك الاستفادة منها لتخفيض الفروقات الزمنية المؤقتة عند عكسها. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) - «قائمة التدفقات النقدية»- مبادرة الإفصاح
طبق البنك هذه التعديلات لأول مرة خلال السنة الحالية. تتطلب هذه التعديلات من البنك إضافة الإيضاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، والتي تشمل التغيرات النقدية وغير النقدية ولم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦ - التي تشمل التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٢)
طبق البنك التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) المشمولة بالتحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ – ٢٠١٦ لأول مرة خلال السنة الحالية. إن التعديلات الأخرى المشمولة في هذه التحسينات السنوية غير سارية المفعول بعد ولم يقم البنك بتطبيقها مبكراً، وكما يرد في الإيضاح (٤٥- ب).

يشير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) إلى أنه لا يتعين على البنك تقديم معلومات مالية عن الحصص في الشركات التابعة أو الحليفة أو المشاريع المشتركة المصنفة (أو المدرجة ضمن مجموعة استبعاد مصنفة) كمحتفظ بها بهدف البيع. وتوضح التعديلات أن هذه هي الميزة الوحيدة من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٢) لهذه الحصص.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية للبنك حيث لم يصنف أي من حصص البنك في هذه المنشآت أو ضمن مجموعة استبعاد مصنفة كمحتفظ بها بهدف البيع.

ب– معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم يطبق البنك المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٦
تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) وهي سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٧
تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٣) و(١١) ومعايير المحاسبة الدولية رقم (١٢) و(٢٣) وهي سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢٢): «المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة».
يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات حيثما يكون هنالك:
• وجود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبي؛
• تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الاعتراف بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة؛
• وأن الموجودات المدفوعة مقدماً أو مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

إن هذا التفسير ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٢٣) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل:
يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والمنافع الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٢) وهي تتناول على وجه التحديد:

• ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب أن تعتبر بشكل إجمالي؛
• افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛
• تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأساس الضريبي، والخسائر الضريبية غير المستخدمة، والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة؛
• وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.

إن هذا التفسير ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٢) «الدفع على أساس السهم»
تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وهي سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤): «عقود التأمين»
تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والمعيار الجديد لعقود التأمين وهي سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني ٢٠١٨.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤٠): «الاستثمارات العقارية»
تم تعديل الفقرة رقم (٥٧) لتنص على أنه يجب على المنشأة تحويل العقار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يتوفر دليل على تغير في الاستخدام.

يحدث تغير الاستخدام عندما يتوافق أو لا يتوافق العقار مع تعريف الاستثمارات العقارية. لا يشكل التغير في نوايا الإدارة حول استخدام العقار بحد ذاته دليلاً على حدوث تغير في الاستخدام. وقد تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة.

إن هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «الاستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة»
تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات أن المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها.

إن هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) «عقود الإيجار»
يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) كيف يمكن لمعد التقارير الاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار ١٢ شهراً أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) حول محاسبة المؤجر تغيراً كبيراً عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (١٧).

سيطبق البنك هذا المعيار اعتباراً من تاريخ سريانه كما أن إدارة البنك بصدد تقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦) على القوائم المالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية» (النسخ المعدلة للأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١٣ و٢٠١٤):
صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) في تشرين الثاني ٢٠٠٩ وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية.

ولاحقاً تم تعديل المعيار في تشرين الأول ٢٠١٠ ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني ٢٠١٣ ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخه معدلة من المعيار في تموز ٢٠١٤ لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس «القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» لبعض أدوات الدين البسيطة.

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:
تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة ٢٠١٤ تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن «الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». وتصنف المطلوبات المالية تصنيفاً مماثلاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) إلا أن هنالك اختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

التدني:
قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذج «الخسارة الائتمانية المتوقعة» لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.

محاسبة التحوط:
قدمت نسخة ٢٠١٤ نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملاءمة مع كيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الاعتراف:
تم اتباع متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هي واردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩).

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) (المرحلة الأولى) الصادرة في العام ٢٠٠٩ والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية، سيطبق البنك النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) اعتباراً من تاريخ سريانه بأثر رجعي وتعترف بالأثر التراكمي للتطبيق مبدئياً كتعديل على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة كما في أول كانون الثاني ٢٠١٨.

خلال شهر تموز من العام ٢٠١٤، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) (الأدوات المالية) والذي سيحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس) وجميع الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) جميع جوانب المحاسبة الثلاثة المتعلقة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس والتدني في القيمة ومحاسبة التحوط. قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) الصادر خلال عام ٢٠٠٩. وكان التطبيق المبدئي للمرحلة الأولى من المعيار في أول كانون الثاني ٢٠١١.

إن النسخة الجديدة من المعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) تطبق على الفترات السنوية ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. يطبق المعيار بأثر رجعي باستثناء محاسبة التحوط وتضمن المعيار رقم (٩) إعفاء الشركات من تعديل أرقام المقارنة.

سيقوم البنك بتطبيق المعيار الجديد بتاريخ التطبيق الإلزامي للمعيار ولن يقوم البنك بتعديل أرقام المقارنة. قام البنك خلال عام ٢٠١٧ بعمل دراسة مفصلة لتقييم أثر معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩). إن هذه الدراسة المفصلة قائمة على الأرقام الحالية المتوفرة والتي من الممكن أن تكون معرضة للتغيير بسبب احتمال توفر معلومات جديدة عندما يقوم البنك بتطبيق المعيار في عام ٢٠١٨. بشكل عام لا يتوقع البنك تأثير جوهري على قائمة المركز المالي وقائمة حقوق الملكية ما عدا تأثير تطبيق متطلبات انخفاض القيمة الجديدة وفقاً للمعيار رقم (٩). استناداً على الأرقام الأولية يتوقع البنك بناءً على الدراسة المعدة من قبل إدارته زيادة في مخصص التدني بحوالي ١٥,٨ مليون دينار والذي سيكون له أثر بتخفيض حقوق الملكية بنفس القيمة. وقد سمحت تعليمات البنك المركزي الأردني باستخدام رصيد احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ حوالي ٧ مليون دينار لتغطية جزء من الزيادة في المخصص.

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) «الأدوات المالية»
تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.

إن هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) «الإيرادات من العقود مع العملاء»
صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) في أيار ٢٠١٤ الذي وضع نموذجاً شاملاً للمنشآت لاستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء. وسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) «الإيرادات» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (١١) «عقود الإنشاء» والتفسيرات ذات الصلة عندما يصبح ساري المفعول.

إن المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجاً من خمس خطوات لإثبات الإيرادات:

- الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.
- الخطوة ٢: تحديد التزامات الأداء في العقد.
- الخطوة ٣: تحديد سعر البيع.
- الخطوة ٤: تخصيص سعر للبيع لالتزامات الأداء في العقد.
- الخطوة ٥: الاعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى استيفاء) المنشأة التزام الأداء.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥)، تعترف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بالتزام الأداء، أي عندما تُحَوّل «السيطرة» على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) إفصاحات شاملة.

يمكن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) بأثر رجعي، وذلك بتعديل أرقام المقارنة وتعديل الأرباح المدورة في بداية أقرب فترة مقارنة. – وبدلاً من ذلك، يمكن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب، وذلك عن طريق تعديل الأرباح المدورة في سنة التقرير (منهج الأثر التراكمي).

يعتزم البنك تطبيق المعيار باستخدام طريقة الأثر التراكمي، مما يعني أن البنك سوف يعترف بالأثر التراكمي للتطبيق لهذا المعيار كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لفترة التقرير السنوية التي تتضمن تاريخ التطبيق المبدئي. إن البنك بصدد تحليل أثر التغيرات وسيتم الإفصاح عن أثره في القوائم المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ والتي تتضمن آثار تطبيقه اعتباراً من تاريخ السريان.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) «الإيرادات من العقود مع العملاء»
تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات الأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاءات الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

إن هذه التعديلات سارية المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني ٢٠١٨.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) «الأدوات المالية: الإفصاحات»
تتعلق هذه التعديلات بالإفصاحات حول التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

إن هذه التعديلات سارية المفعول عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لأول مرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) «الأدوات المالية - الإفصاحات»
تتعلق هذه التعديلات بالإفصاحات الإضافية لمحاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) الناتجة عن إدخال فصل محاسبة التحوط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩).

إن هذه التعديلات سارية المفعول عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) لأول مرة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) «عقود التأمين»
يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء، ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) «عقود التأمين» اعتباراً من أول كانون الثاني ٢٠٢١.

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) «القوائم المالية الموحدة» ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٢٨) «الاستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)»
تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك. تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحاً به.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للبنك عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٩) و(١٥) و(١٦) وكما هو موضح في الفقرات السابقة، قد لا يكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك في فترة التطبيق الأولي.

تتوقع الإدارة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) في القوائم المالية للبنك للفترة المالية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٨ واعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) في القوائم المالية للبنك للفترة السنوية التي تبدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩.

بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة

أداء واضح وجليّ ونهج على الشفافية مبنيّ

يرمز اللون
الأبيض
للنقاء والوضوح

بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة

يلتزم البنك ببنود الحاكمية المؤسسية وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني ودليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في البورصة عن الإفصاح في التقرير السنوي طبقاً لتعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية وتطبيق أحكام وبنود تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة ٢٠١٧ وقواعد حوكمة الشركات، وتمت الإشارة لكافة البيانات الواردة والمطلوبة بموجب التعليمات في التقرير السنوي، وبهذا يكون البنك ملتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بالشكل الأمثل، وفيما يلي بيانات الإفصاح وتقرير الحوكمة:

١. يبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع ١٢٠ مليون دينار، ويمارس البنك جميع الأعمال المصرفية من خلال شبكة فروعه البالغ عددها (٢٩) فرعاً في الأردن و(٤) فروع في فلسطين. ولايوجد شركات تابعة لشركة البنك التجاري الأردني.

٢. العنوان الرئيسي لمبنى الإدارة العامة: الدوار الثامن – شارع الملك عبدالله الثاني – حي الرونق – عمارة رقم: (٣٨٤).

٣. يبلغ عدد موظفي البنك (٨٣١) موظفاً في نهاية عام ٢٠١٧، مقسمة كالتالي:

فروع الأردن	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	٥١٢
الرئيسي	١٢
المجمّع التجاري	٧
جبل عمّان	٧
جبل الحسين	٧
العبدلي	٧
شارع مكة	٥
الشميساني	٧
الصويفية	١٠
عمان	٥
اليرموك	٦
القويسمة	٨
ماركا	٥
الهاشمي الشمالي	٦
صويلح	٤
الفحيص	٧
شارع وصفي التل	٧
أبو نصير	٣
السلط	٨
معدي	٨
الزرقاء	٦
ياجوز	٤
مأدبا	٨
العقبة	٧
الكرك	٨
إربد	١١
مكتب إربد	٦
الرمثا	٩
شارع الحصن	٨
المغرق	٩
المجموع	**٧١٧**

فروع فلسطين	
الفرع	عدد الموظفين
الإدارة الإقليمية	٧٣
نابلس	٨
طولكرم	٩
رام الله	٩
مكتب رام الله	٧
بيت لحم	٨
المجموع	**١١٤**

تقرير الحوكمة:

٤. أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة، وعضويات مجالس الإدارة التي يشكلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة، مؤكدين على انه لا يوجد لدى البنك أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذي:

١- سعادة السيد ميشيل فائق إبراهيم الصايغ
رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٦/١/١، ويحمل شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية من الجامعة الأردنية عام ١٩٧١. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مجموعة الصايغ والتي تضم تحت مظلتها ٣٣ شركة منتشرة في الوطن العربي وأوروبا الشرقية والغربية وآسيا في مختلف المجالات كالكيماويات والهندسة والأدوات المنزلية والعقارات والخدمات المصرفية والإعلام، والتي توفر للمستهلك خدمات ومنتجات وسلع عديدة ومتنوعة وتضم في كوادرها ٥,٠٠٠ موظف وموظفة.

– حاصل على وسام القبر المقدس من قداسة المتروبوليت فينيذكتوس – بطريارکية الروم الأرثوذكس في عام ٢٠٠٢.
– حاصل على وسام الحسين للعطاء المميز من الدرجة الأولى في عام ٢٠٠٧.

السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو مجلس إدارة ورئيس فخري لعدة شركات وجمعيات وأندية منها:
– رئيس مجلس الإدارة لكافة شركات مجموعة الصايغ.
– رئيس مجلس إدارة دهانات ناشونال في كافة فروعها.
– عضو في مجلس أمناء جائزة الملك عبدالله الثاني للعمل الحر والريادة – عمان.
– الرئيس الفخري للنادي الأرثوذكسي – الفحيص.
– عضو في المجلس المركزي الأرثوذكسي.
– رئيس مجلس إدارة النادي الأرثوذكسي – عمّان.
– مؤسس ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في الجمعية الأرثوذوكسية.
– عضو لجمعية يافا– عمّان.
– عضو مجلس أمناء جمعية الشؤون الدولية.
– مؤسس وعضو هيئة المديرين لمؤسسة فلسطين الدولية للأبحاث والخدمات.
– عضو في الاتحاد العربي لصناعة البويات والدهانات ممثلاً عن الأردن.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين.
– عضو مجلس أمناء الجمعية الأردنية للبحث العلمي.
– عضو مجلس إدارة في بنك الجزيرة السوداني الأردني/ السودان.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للصناعات الكهربائية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الدهانات/ فلسطين.
– رئيس مجلس إدارة الشرق الأوسط للطلاء المميز/ عُمان.
– عضو مجلس أمناء الجامعة الهاشمية.
– رئيس مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.
– عضو مجلس أمناء جمعية يوم القدس.

كما أن السيد ميشيل الصايغ رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٢- معالي السيد أيمن هزاع بركات المجالي
نائب رئيس مجلس الإدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٢/١٦

ولد بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٠، وحصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ عام ١٩٧٢. عمل في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٩٣ تم تعيينه رئيساً للتشريفات الملكية، وفي عام ١٩٩٩ نائباً لرئيس الوزراء وضمت إليه وزارة الشباب والرياضة، ومن ثم ضمت إليه وزارة الإعلام. وفي عام ٢٠٠٢ أصبح عضو مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وأعيد انتخابه عام ٢٠٠٤ ليشغل منصب نائب الرئيس.

تم انتخابه نائباً في البرلمان الأردني كما منحت له رئاسة اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني عام ٢٠١٠– ٢٠١٢.
وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في عدة شركات:
– رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة السوداني الأردني.
– رئيس مجلس إدارة شركة القدس للصناعات الخرسانية.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية لأعمال خدمة التواصل.
– نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأولى للتأمين.

كما أن السيد أيمن المجالي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة التدقيق.

٣- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠٠٤/٥/١٠ ويمثلها:

سعادة السيد جهاد علي أحمد الشرع من تاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ لغاية تاريخ ٢٠١٧/٠٤/٢٢

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢١، حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة البنوك من جامعة غازي/ تركيا عام ١٩٨٣ وشهادة الماجستير في الاقتصاد/ معهد البحوث الاقتصادية/ القاهرة عام ٢٠٠٣، ويحمل شهادة مدير مشاريع CPM معتمد من IAPPM (International Association of Project and Program Management USA) عام ٢٠١٠.

وقد عمل السيد جهاد الشرع في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام ١٩٨٦ وتنقّل في العديد من دوائر المؤسسة متدرجاً بمناصب المسؤولية، ويشغل حالياً مدير دائرة دعم المساهمات في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، وقد سبق له أن مثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ صندوق الاستثمار في العديد من مجالس إدارة الشركات التي تساهم فيها المؤسسة ولفترات مختلفة، والعديد من الشركات التابعة والحليفة لتلك الشركات، وكذلك العديد من اللجان المنبثقة عن مجالس إدارة الشركات التالية:
– بنك الإسكان للتجارة والتمويل.
– بنك الأردن دبي الإسلامي.
– بنك الإنماء الصناعي.
– الشركة الأردنية للصحافة والنشر/ الدستور.
– شركة الكهرباء الأردنية.
– شركة مغنيسيا الأردن.
– شركة الأسواق الحرة الأردنية.
– شركة البوتاس الأردنية.
– شركة الإسمنت الأردنية.
– شركة الاتصالات الأردنية.
– شركة مصفاة البترول الأردنية.
– شركة الشرق العربي للاستثمارات المالية والاقتصادية.
– شركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية/ تالا بيه.

– شركة زارة للاستثمار.
– شركة الأردن الدولية للتأمين.
– عضو جمعية التدقيق الداخلي الأردنية (IIA Jordan) من شهر ٢٠١٥/٩ ولغاية الآن.

كما أن السيد جهاد الشرع رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣

ولد بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١، حصل على شهادة بكالوريوس علوم مالية ومصرفية جامعة اليرموك/عمان/١٩٩٧، بالإضافة إلى عدة شهادات مهنية:
– حاصل على CVA (Certified Valuation Analyst) IACVA-USA-Jordan عام ٢٠١٢.
– حاصل على CFM (Certified Financial Management) IMA-USA-Jordan عام ٢٠٠٣.
– حاصل على CMA (Certified Management Accounting) IMA-USA-Jordan عام ٢٠٠٢.

وقد عمل السيد مازن الصحصاح في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي/ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي اعتباراً من عام ٢٠٠٦/ رئيس قسم الدراسات والتحليل المالي (دائرة تمويل المشاريع والمساهمات الخاصة)، وشغل منصب عضو مجلس إدارة بشركة سرايا العقبة من تاريخ (٢٠١٣/٥/١ ولغاية ٢٠١٧/٤/٢٢).
كما أن السيد مازن الصحصاح عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٤- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني)
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ وتمثلها:

سعادة الآنسة شادن زياد نبيه «درويش الحجي» اعتباراً من ٢٠١٦/٢/٢٤

ولدت بتاريخ ١٩٨١/٩/١٩، حصلت على بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من الجامعة الأردنية سنة ٢٠٠٣،
وعلى شهادة محلل معتمد (CFA) من CFA Institute في الولايات المتحدة الأمريكية – فيرجينيا في العام ٢٠١٠.
وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ عام ٢٠٠٣ وحتى تاريخه. حيث عملت كمحلل مالي في دائرة الاستثمار بالأسهم للفترة (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧)، و محلل مالي رئيسي للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٠). وتشغل حالياً منصب رئيس قسم إدارة المحفظة دائرة الاستثمار بالأسهم (٢٠١٠ – وحتى تاريخه).

كما تعمل الآنسة شادن الحجي بتقديم محاضرات في شهادة الـ CFA لدى أحد مراكز التدريب المعتمدة في الأردن.
– عضو في جمعية المحللين الماليين المعتمدين في الأردن (CFA Society/ Jordan) .
– عضو في مجموعة من اللجان المشكلة في صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

كما أن الآنسة شادن الحجي عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.

٥- شركة الأردن الأولى للاستثمار
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١١/٤/٢٠ ويمثلها:

سعادة السيد «محمد خير» عبد الحميد عبابنه

ولد بتاريخ ١٩٤٥/١٠/١٢ وحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY / الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨ وعلى الماجستير في الإدارة العامة من جامعة أوبرن/ الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٩، والإدارة العليا من الجامعة البحرية للدراسات العليا/ الولايات المتحدة عام ١٩٨٧، وشهادة بكالوريوس في العلوم العسكرية من جامعة AIR UNIVERSITY عام ١٩٧٧ وشهادة بكالوريوس في علوم الطيران من أكاديمية الطيران اليونانية عام ١٩٦٧، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

التحق السيد عبابنة في سلاح الجو الملكي عام ١٩٦٣ وتخرج برتبة ضابط طيار عام ١٩٦٧ . شغل منصب رئيس هيئة أركان سلاح الجو الملكي الأردني عام (١٩٩٥– ١٩٩٩)، كما أنه كان عضو مجلس إدارة في الملكية الأردنية عام (١٩٩٥–١٩٩٩) ونائب رئيس مجلس إدارة في الأجنحة الملكية. تقاعد برتبة فريق ركن طيار، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن الأولى للاستثمار منذ عام ٢٠١٠ ولغاية الآن.

كما أن السيد «محمد خير» عبابنه عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٦- سعادة السيد شريف توفيق حمد الرواشده
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٥٨/٨/١ وحصل على شهادة بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك عام ١٩٨٦.

عمل السيد شريف الرواشده كمدقق داخلي في البنك الأردني الكويتي (١٩٨١–١٩٨٧). وشغل منصب مدير القروض في بنك المشرق– الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٧–١٩٨٨). كما أنه عمل رئيساً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات الخاصة ومدير المركز الرئيسي/ البنك السعودي للاستثمار الرياض/ السعودية منذ عام ١٩٨٨ ولغاية ٢٠١٠. وهوعضو سابق في مجلس النواب الأردني السادس عشر/ عضو لجنة الصحة والبيئة ولجنة الطاقة (٢٠١٠–٢٠١١)، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو رئيس وعضو مجلس إدارة في كل من:

– رئيس مجلس إدارة شركة البلاد للأوراق المالية والاستثمار منذ عام ٢٠٠٦.
– رئيس مجلس إدارة شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٥.
– رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكلورين م.ع.م. من شهر ٢٠١٦/٤.
– رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتداول الأوراق المالية– مصر.
– نائب رئيس مجلس إدارة شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين منذ عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦/٦.
– عضو مجلس إدارة شركة البلاد للخدمات الطبية م.ع.م منذ عام ٢٠٠٢ ولغاية شهر ٢٠١٤/٤.

– عضو مجلس إدارة الشركة العربية لصناعة الألمنيوم (آرال) من شهر ٢٠١٧/٤.
– عضو مجلس إدارة شركة الجزيرة لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية– مصر.
– عضو مجلس الأمناء جامعة مؤتة.
– رئيس هيئة المديرين في المدارس الكندية العالمية.
– رئيس هيئة المديرين في شركة مندلا لليزر والجراحة التجميلية.
– عضو هيئة المديرين لجمعية رجال الأعمال الأردنيين الكنديين.
– عضو الهيئة الإدارية لنادي الطيران الشراعي الملكي الأردني.

كما أن السيد شريف الرواشده رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التدقيق.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٧- سعادة السيد صالح محمد صالح «زيد الكيلاني»
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٢/٦/٢٨

ولد بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٥ وحصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأميريكية عام ١٩٨٩، وشهادة البكالوريوس في العلوم السياسية والإدارة الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨،
وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.
عمل رئيساً لمجلس مفوضي هيئة المناطق التنموية (٢٠٠٨–٢٠١٠)، كما كان مفوضاً لشؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (٢٠٠٥–٢٠٠٨). وعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة تطوير البحر الميت، كما شغل عدداً من المناصب في كلا القطاعين العام والخاص. وهو مستشار التطوير في مؤسسة عبد الحميد شومان من ٢٠١٣/٤ ولغاية الآن.

كما أن السيد صالح الكيلاني رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
- رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت.
- عضو لجنة التدقيق.
- عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

٨- سعادة السيدة إيمان محمود علان الضامن
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥

ولدت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٥ وحصلت على شهادة الماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٢ ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة مانشيستر/ بريطانيا عام ١٩٩٠، وشهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام ١٩٧٩.
وحصلت على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

شغلت عدة مناصب في قطاع البنوك؛ منصب رئيس دائرة المخاطر والائتمان في كابيتال بنك للفتره (٢٠٠٧/١٢– ٢٠١١/١٢) ومساعد مدير عام تسهيلات بنك القاهرة عمّان للفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٧/١٢) ومدير تسهيلات في بنك الأردن والخليج من (١٩٩٨–٢٠٠٣)، ومدير دائرة التسهيلات في بنك الأردن من (١٩٩٣–١٩٩٨).

بالإضافة إلى العمل المصرفي، عملت السيدة إيمان في مجال التدريس والتدريب، حيث بدأت حياتها المهنية كمساعد بحث علمي في كلية التجارة – جامعة الكويت، وامتدت عبر السنين لتقوم بعدة دورات تدريبية متخصصة في الائتمان وتمويل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال معاهد ومؤسسات عالمية وإقليمية مثل وكالة الإنماء الأمريكية USAID والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وجمعية البنوك الأردنية وهي مدرب معتمد لـ Financial Market International.

تمثل السيدة إيمان الجمعيات النسائية التي تنتمي لها في منظمات عالمية أهمها (The Organization for Economic Co-operation and Development) OECD ومؤسسات محلية/ شبه حكومية تعمل على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمرأة الريادية. كما أنها شغلت منصب نائب أول للرئيس في ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني، وعضو المجلس الأعلى لتجمع لجان المرأة الوطني الأردني.

كما أن السيدة إيمان الضامن رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٩- سعادة السيد يزيد شمس الدين «محمد يوسف» الخالدي
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥

حصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال/ التمويل من جامعة نيويورك للتكنولوجيا عام ٢٠٠٤، وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد والتحليل الإحصائي وإدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٨٨، كما أنه حاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

عمل السيد يزيد الخالدي في عدة مجالات منها التدقيق المحاسبي والاستشارات الإدارية بالإضافة إلى الإدارة المالية وإدارة صناديق الاستثمار في عدة شركات إقليمية ومحلية. فقد عمل كرئيس تنفيذي مالي لمجموعة فارمسي ون وكرئيس تنفيذي للعمليات في Euro Mena Management UK Ltd المتخصصة في إدارة صناديق الاستثمار ومقرها القاهرة. وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي المالي لشركة إمبير هولدنغ العاملة في مشاريع تطوير العقارات، ونائب الرئيس للشؤون المالية في الشركة العالمية للتأمينات العامة IGI المتخصصة في إعادة التأمين، ومدير المحاسبة لمجموعة إدجو EDGO التى تعمل في مجالات الطاقة والمقاولات وخدمات حقول النفط. وقد بدأ حياته المهنية في تدقيق الحسابات واستشارات الأعمال في مكاتب شركة ارثر أندرسن العالمية في عمان عام ١٩٩١.

كما أن السيد يزيد الخالدي رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة التدقيق.
– عضو لجنة التخطيط الاستراتيجي.

١٠- شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
عضو مجلس إدارة (غير مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٥/١٠/٢٥ ويمثلها:

سعادة السيد عبد النور نايف عبد النور عبد النور

ولد بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٤ وحصل على شهادة الماجستير MBA في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز/ بريطانيا في عام ١٩٩٧ وعلى شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في عام ١٩٩٤، وهو عضو مجلس إدارة معتمد من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، وحاصل على شهادة J.I.O.D (JORDAN INSTITUTE OF DIRECTORS) شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من مؤسسة التمويل الدولية صندوق النقد الدولي.

وهو حالياً:
– مستشار مالي لمجموعة الصايغ.
– المدير العام لشركة برنسلي انتربرايز.
– شريك/ شركة تدريبات لتطوير المهارات.
– عضو مجلس إدارة مختبرات بيولاب الطبية.
– رئيس مجلس إدارة شركة الحياة للاشعة التشخيصية.

حصل على عدة دورات أهمها:

– التخطيط الاستراتيجي للبنوك يوروموني لندن.
– شهادة عضو مجلس إدارة معتمد من البنك الدولي.
– التحليل المالي والإداري والموازنات التقديرية.
– مهارات التفاوض وإدارة الوقت والأزمات.
– عدة دورات في معهد الدراسات المصرفية والمتعلقة بالبنوك والمؤسسات التجارية.

كما أن السيد عبدالنور عبدالنور عضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي.
– عضو لجنة التسهيلات.
– عضو لجنة تسويات المديونيات والعقارات.
– عضو لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

١١- سعادة السيد نبيل زكي جورج مشحور
عضو مجلس إدارة (مستقل)

تاريخ العضوية ٢٠١٦/٤/١٠

ولد بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٢ وحصل على شهادة ماجستير علوم مالية ومصرفية عام ٢٠١٥ من جامعة Sorbonne University Paris. Abu Dhabi، وعلى شهادة بكالوريوس علوم حاسوب عام ١٩٨٥ من جامعة Utah State University. USA.

وقد شغل السيد نبيل مشحور منصب نائب الرئيس التنفيذي للتمويل والتخطيط الاستراتيجي، ونائب الرئيس الأول للبنك العربي، وعضو مجلس إدارة شركة فيزا الأردن وشركة النصر للتأمين. ويعمل حالياً مستشاراً مصرفياً.
كما أن السيد نبيل مشحور رئيس وعضو في اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة البنك وهي:
– رئيس لجنة الحاكمية المؤسسية.
– عضو لجنة المخاطر والامتثال.
– عضو لجنة الترشيحات والمكافآت.

٥. المناصب التنفيذية للبنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها:

١- السيد سيزر هاني عزيز قولاجن
المدير العام

ولد بتاريخ ١٩٦٤/٠٨/٢٢، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال (MBA) / التمويل من جامعة دالاس/تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩، ولديه خبرات بنكية وإدارية ومالية متنوعة في القطاعين العام والخاص لمدة تتجاوز ٢٥ عاماً.

الخبرات العملية:
– المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي – ١٩٨٩ – ١٩٩٧.
– مدير رئيسي – شركة ارثر اندرسن/ المملكة العربية السعودية – ١٩٩٩ – ٢٠٠٤.
– مساعد مدير عام – البنك السعودي الأمريكي (سامبا) – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦.
– رئيس تنفيذي – شركة أبرام للاستثمار الصناعي والتجاري/ المملكة العربية السعودية – ٢٠٠٦– ٢٠٠٨.
– مساعد مدير عام – بنك الإسكان للتجارة والتمويل – ٢٠٠٨ – ٢٠١٢.
– نائب مدير عام – بنك الإسكان للتجارة للتمويل – ٢٠١٢ – ٢٠١٥.

كما له عضويات مجالس إدارة كالتالي:
– رئيس هيئة المديرين – شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع.
– عضو مجلس إدارة – شركة المعلومات الائتمانية.

٢- السيد علاء "محمد سليم" القحف
نائب المدير العام للعمليات والدعم

ولد بتاريخ ١٩٧٣/٠٣/١٧، حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الألمانية الأردنية عام ٢٠١٢، ودرجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية وآدابها. كما يحمل السيد علاء عدة شهادات مهنية في تخطيط وتطوير الموارد البشرية، ومنها الدبلوم الشامل في إدارة الموارد البشرية من الجامعة الأمريكية في القاهرة. وفي مجال تدقيق الجودة يحمل شهادة مدقق أساسي معتمد، ومدير مشاريع مؤهل، ودورة مكثفة في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات، وكما يحمل أيضاً شهادة مدرب معتمد. هذا وقد عمل في شركة دي إتش أل العالمية منذ عام ١٩٩٥ – ٢٠٠٤ بعدة وظائف مديراً لخدمات العملاء والمنتجات، وفي مجال سياسات الجودة وتدقيق الأعمال والموارد البشرية، ومن ثم التحق بالبنك التجاري الأردني في عام ٢٠٠٤ بوظيفة مدير لدائرة الموارد البشرية ومن بعدها رئيس قطاع الدعم الإداري ومن ثم مساعد للمدير العام للموارد البشرية، كما يمثل البنك بعضوية مجلس إدارة شركة الضامنون العرب للتأمين.

٣- السيد رامي «محمد جواد» فؤاد حديد
نائب المدير العام للأعمال المصرفية

ولد بتاريخ ١٩٦٩/٠٢/٢٨، حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة من الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨ ويحمل شهادة التأهيل المحاسبي الأمريكي (CPA). له خبرة في مجال تدقيق الحسابات والعمل المصرفي حيث عمل لدى مدققي الحسابات Ernst & Young/ عمان. وعمل في عدة بنوك منها بنك المؤسسة العربية المصرفية/ نيويورك وبنك BNP Paribas / البحرين في تسهيلات الشركات. وساهم في تأسيس فرع تجاري لبنك الإسكان/ البحرين كما عمل كمساعد المدير العام لتسهيلات الشركات لدى بنك المال الأردني. ويمثل البنك في عضوية مجلس إدارة مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي وشركة مجموعة العصر للاستثمار كما شغل منصب مساعد المدير العام للأعمال المصرفية للشركات في البنك التجاري الأردني.

٤- السيد عبدالله محفوظ ثيودور كشك
مساعد مدير عام المالية

ولد بتاريخ ١٩٦٧/٨/٥، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة والش – الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادة محاسب قانوني (CPA) وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن.

بدأ حياته العملية كمحاسب لشركة هندسية، ثم انتقل لمجال تدقيق الحسابات والاستشارات المالية مع إحدى أكبر الشركات العالمية وتدرج ليصبح مدير أول استشارات مالية على مدى أكثر من عشر سنوات وعمل خلالها في عدة قطاعات منه المالي والصناعي والخدمي والعقاري/ المقاولات وطباعة/ نشر والتلفاز، وبعد ذلك انتقل في منتصف عام ٢٠٠٣ لقطاع البنوك وعمل مساعداً للمدير العام بالإدارة المالية في المملكة العربية السعودية والأردن.

الخبرات العملية:
– محاسب لدى شركة شريدر بورتير الهندسية (أمريكا) ١٩٩٢.
– مدير أول استشارات مالية لدى شركة آرثر آندرسن (المملكة العربية السعودية) ١٩٩٣–٢٠٠٣.
– مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الجزيرة (المملكة العربية السعودية) ٢٠٠٣– ٢٠٠٩.
– مساعد المدير العام/ المالية لدى بنك الاتحاد (الأردن) ٢٠٠٩– ٢٠١٥.
– مساعد المدير العام/ المالية لدى البنك التجاري الأردني (الأردن) ٢٠١٥ لتاريخه.

٥- السيد محمد علي محمد القرعان
مساعد مدير عام الائتمان

ولد بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٠، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٩٥، ولديه خبرة مصرفية طويلة في مجال التحليل المالي والائتماني وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييمها والاستشارات المالية والإدارية وعمل في مجموعة من المؤسسات المالية والبنوك منها البنك العقاري المصري العربي، الشركة الأردنية لضمان القروض، بنك الإنماء الصناعي، برنامج تعزيز الإنتاجية، البنك الأهلي الأردني، وفي مجال تقديم الاستشارات والتدريب مع بعض الجهات الإقليمية والدولية. وله عضوية في مجلس إدارة شركة أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري.

الخبرات العملية:
– شركة العاربة الدولية – ١٩٩٦– ١٩٩٧.
– البنك العقاري المصري – ١٩٩٧– ٢٠٠٠.
– الشركة الأردنية لضمان القروض – ٢٠٠٠– ٢٠٠٢.
– شركة دار الخبرة للاستشارات – ٢٠٠٢– ٢٠٠٣.
– بنك الإنماء الصناعي – ٢٠٠٣– ٢٠٠٤.

٦- السيد مجدي محمود إبراهيم بنات
مساعد مدير عام العمليات

ولد بتاريخ ١٩٧٠/٠٨/١٨، وقد نال شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة اليرموك عام ١٩٩٤، وقد عمل في المجال المصرفي، فيما يلي ملخصها:
– الفرع الرئيسي للبنك العربي ١٩٩٥– ٢٠٠٥.
– محللاً رئيسياً لسير العمليات/ الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠٠٥– ٢٠٠٨.
– مدير دائرة السياسات والإجراءات/ الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠٠٨– ٢٠١٠.
– مدير دائرة سير العمليات/ الإدارة العامة في البنك العربي ٢٠١٠– ٢٠١٢.
– مدير دائرة تميز الجودة في بنك الاتحاد ٢٠١٢– ٢٠١٤.

الخبرات العملية:
– مدير دائرة السياسات والإجراءات – البنك العربي ١٩٩٤– ٢٠١٢.
– مدير دائرة تميز الجودة – بنك الاتحاد ٢٠١٢– ٢٠١٤.

٧- الدكتور محمد توفيق عبد الرحمن عمرو
مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار لغاية تاريخ ٢٠١٧/١١/١١

ولد بتاريخ ١٩٧٣/٠٨/١٨، وقد نال شهادة الدكتوراة في إدارة المخاطر المصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام ٢٠٠٦، وحاصل على شهادة ماجستير في التمويل من الجامعة الأردنية عام ١٩٩٨، وشهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام ١٩٩٥ .

وقد عمل في المجال المصرفي والاستثماري، فيما يلي ملخصها:
– مديراً ومسؤولاً في بنك الاستثمار العربي الأردني في عدة إدارات وتشمل إدارة الاعتمادات وإدارة الكفالات وإدارة الخزينة وإدارة الاستثمار المحلي والأجنبي ١٩٩٥– ٢٠٠٥.
– مديراً لإدارة الخزينة والعلاقات البنكية في بنك لبنان والمهجر ٢٠٠٥– ٢٠١٣ حيث شملت مهامه أيضاً مستشاراً وعضواً فاعلاً للجنة الائتمان ولجنة التخطيط الاستراتيجي ولجنة إدارة المخاطر والامتثال.
– حاصل على ترخيص هيئة الأوراق المالية لعمليات إدارة الاستثمار وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وإدارة الإصدار والحفظ الأمين.
– لديه خبرات متعددة في المجال المهني والاستشاري والتدريبي في العديد من الجامعات والمعاهد المصرفية: منها الأكاديمية العربية ومعهد الدراسات المصرفية وجامعة دمشق والجامعة الأردنية في مجالات الهندسة المالية والمشتقات المالية والتخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر.

مؤسس وعضو عدة مجالس إدارة سابقة وحالية منها:
– عضو مجلس إدارة في شركة الضامنون العرب من ٢٠٠٧–٢٠١٧.
– عضو هيئة المديرين ومؤسس لشركة الصفوة للأوراق المالية لغاية ٢٠٠٧.
– عضو هيئة المديرين ومؤسس لشركة الخبراء للأوراق المالية لنهاية ٢٠١٣.
– عضو مجلس إدارة في شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع لغاية منتصف ٢٠١٣.
– عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للاستثمارات المتعددة لغاية ٢٠١٦.

٨- السيد سليم نايف سليم صوالحة
مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع

ولد بتاريخ ١٩٧٥/٠٩/٢٠، يحمل شهادتيّ ماجستير في التسويق والمشاريع الصغيرة من جامعة كاليفورنيا California State University، East Bay في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١ وهو عضو في جمعية المحاسبين والمحترفين الماليين في الأعمال IMA ويحمل شهادة CMA كمحاسب إداري معتمد.

عمل السيد سليم لأكثر من ١٠ سنوات في مؤسسات محلية وعالمية وبعدة مناصب كان آخرها المدير الإقليمي لشركة فيزا إنترناشونال لدول الأردن، العراق وفلسطين كما وعمل في بنوك رائدة مثل Wachovia Bank وWashington Mutual في الولايات المتحدة.

قبل التحاقه بشركة فيزا، عمل السيد سليم في بنك الاتحاد مديراً لشبكة الفروع لمدة ٦ سنوات حيث ساهم في تأسيس استراتيجية قطاع التجزئة للبنك من خلال التعاون الوثيق مع شركة الاستشارات العالمية ماكنزي.

يمثل السيد سليم البنك في عضوية مجلس إدارة Crystel، الشركة الرائدة في مجال خدمات الإسناد وحلول مراكز الاتصال.

الخبرات العملية:
– Financial Center Manager - Wachovia – ٢٠٠٧–٢٠٠٨.
– مدير الفروع المحلية – بنك الاتحاد – ٢٠٠٨–٢٠١٤.
– Country Manager for Jordan، Palestine and Iraq – Visa International Service Association – ٢٠١٤–٢٠١٦.

٩- السيد وائل «محمد يوسف» عارف رابيه
مساعد مدير عام أعمال مصرفية شركات (بالوكالة اعتباراً من ٢٠١٧/٠١/٠٨)

ولد بتاريخ ١٩٧٧/١١/٠٧، حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية عام ٢٠٠٤ وحاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الزيتونة عام ١٩٩٩، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز السبعة عشر عاماً في مجال تسهيلات الشركات، وعمل في مجموعة من البنوك منها بنك الأردن، البنك الأهلي الأردني، وكان آخرها رئيس فريق الشركات الكبرى – بنك المؤسسة العربية المصرفية.

يمثل السيد وائل البنك في عضوية مجلس إدارة شركة ميثاق للاستثمارات العقارية.

١٠- السيد محمود إبراهيم محمود محمود
مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال
(ضابط ارتباط الحوكمة في البنك)

ولد بتاريخ ١٩٨٠/٠٨/١٠ حاصل على درجة الماجستير في نظم المعلومات المحاسبية (MSC.AIS) من جامعة كينجستون – لندن عام ٢٠٠٧ وبكالوريوس في الإدارة والمحاسبة (B.com) من جامعة ميسور – الهند عام ٢٠٠٢، والتحق بالبنك التجاري الأردني منذ أيار عام ٢٠١٣ وحاصل على عدد من الشهادات المهنية وهي:
– عضو مجلس إدارة معتمد Certified Board of Directors – صادرة عن البنك الدولي IFC-JIOD.
– خبير امتثال معتمد من الأكاديمية الدولية للإدارة المالية (Certified Compliance Professional) CCP.
– مدقق أنظمة الضبط الداخلي معتمد CICA مؤسسة الرقابة الداخلية – نيوجيرسي – الولايات المتحدة.
– ضابط امتثال معتمد CCO من الأكاديمية الدولية للتمويل والإدارة.

وقام باجتياز البرنامج الأساسي لإطار Cobit 5 Foundation Program في العام ٢٠١٧ وحاصل على شهادة مدرب داخلي معتمد وعمل في مجال التدقيق والعمل المصرفي كرئيس وحدة الامتثال لدى بنك الأردن من ٢٠٠٩ – ٢٠١٣، ومشرف تدقيق لدى شركة الأخوة لتدقيق الحسابات أعضاء في INPECT ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩، ومتدرب لدى شركة Hazlems Fenton في العام ٢٠٠٧ – لندن خلال تواجده في المملكة المتحدة، وعمل كرئيس فريق لدى مكتب إبراهيم حمدان للتدقيق والاستشارات ٢٠٠٢– ٢٠٠٥.

الخبرات العملية:
– مسؤول وحدة الامتثال – بنك الأردن ٢٠٠٩– ٢٠١٣.

١١- السيد أجود شرف الدين علي الروسان
المدقق العام اعتباراً من ٢٠١٧/٠٤/٠٢

ولد بتاريخ ١٩٦٩/٠٨/١٨، حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عام ١٩٩٧ وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة حلب/ سوريا عام ١٩٩٢ كما يحمل شهادات مهنية مثل شهادة (CPA) مدقق حسابات معتمد من مجلس المحاسبين في ولاية إلينوي – الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٩ وشهادة (CISA) مدقق نظم معلومات معتمد من جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات – الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠١، وعمل في عدة مؤسسات مالية وبنوك في الأردن والخارج لفترة تزيد عن ٢٤ سنة وآخرها كان رئيس التدقيق الداخلي في بنك ستاندرد تشارترد، الأردن.

الخبرات العملية:
– محلل موازنات – دائرة الموازنة العامة – وزارة المالية – ١٩٩٣ – ١٩٩٧.
– مدير مراجعة الأداء والمخاطر – جهاز أبو ظبي للمحاسبة – ١٩٩٧ – ٢٠٠٩.
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك الأردن دبي الإسلامي – ٢٠٠٩ – ٢٠١٦.
– رئيس التدقيق الداخلي – بنك ستاندرد تشارترد، الأردن – ٢٠١٦ – ٢٠١٧.

١٢- السيد مازن عبد السلام محمود الخطيب
مدير دائرة المخاطر

ولد بتاريخ ١٩٥٩/١١/٢٠، حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد عام ١٩٨٢ وهو يعمل منذ العام ٢٠٠٤ في البنك التجاري الأردني وهو حاصل أيضاً على العديد من الشهادات المهنية في مجال المخاطر والتدقيق ومكافحة غسل الأموال هذا ويتمتع المذكور بخبرات مصرفية عديدة وقد شغل العديد من الوظائف في العديد من البنوك (مدير دائرة رقابة وإدارة الائتمان – بنك الاتحاد للادخار والاستثمار من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٤، وإدارة التفتيش – مفتش داخلي – البنك العقاري العربي المصري – الأردن من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥، ومدقق داخلي رئيسي – بيت التمويل الكويتي – الكويت من ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٠، ومدقق خارجي رئيسي – أرثر يونج – الكويت من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٦).

الخبرات العملية:
– مدقق حسابات – المكتب الكويتي لتدقيق الحسابات ١٩٨٢– ١٩٨٦.
– مدقق حسابات داخلي – بيت التمويل الكويتي ١٩٨٦– ١٩٩٠.
– البنك العقاري العربي ١٩٩٢– ١٩٩٥.
– مدير دائرة – بنك الاتحاد للادخار والاستثمار ١٩٩٥– ٢٠٠٤.

١٣- السيد أنس ماهر راضي عايش
المدير التنفيذي للخزينة والاستثمار اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١١/١٢

ولد بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٢، حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم المالية والمصرفية من جامعة اليرموك عام ٢٠٠١، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز السبعة عشر عاماً في مجال الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية في المملكة الأردنية الهاشمية ودولة قطر، وعمل في مجموعة من البنوك منها بنك المال الأردني، بنك سوستيه جنرال (الأردن)، بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن و قطر)، وكان آخرها مدير أول – رئيس الاستثمار في بنك صفوه الإسلامي، وهو حاصل على شهادة معتمدة من هيئة الأوراق المالية الأردنية لتقديم إدارة الإصدار ، وأمانة الصدار ة، والحفظ الأمين.

الخبرات العملية:
– بنك المال الأردني (سابقاً بنك الصادرات والتمويل) ٢٠٠١ – ٢٠٠٥ .
– بنك سوستيه جنرال (الأردن) ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ .
– بنك الاستثمار العربي الأردني (الأردن) ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .
– بنك الاستثمار العربي الأردني (قطر) ٢٠٠٧ – ٢٠١١ .
– بنك صفوة الإسلامي ٢٠١١ – ٢٠١٧ .

١٤- السيد منتصر مروان شفيق الششتري
المدير الإقليمي لفروع فلسطين

ولد بتاريخ ١٩٦٧/٠٦/٢٦، حاصل على درجة البكالوريوس في الحاسوب الإلكتروني/ علوم مالية ومصرفية – جامعة اليرموك عام ١٩٨٩ وهو يعمل منذ العام ٢٠١٣ في البنك التجاري الأردني ويتمتع المذكور بخبرة مصرفية وقد شغل العديد من الوظائف منها مدير عام لشركات استثمارية منذ عام ٢٠٠٧ – ٢٠١٣، وعضو مجلس إدارة لشركات استثمارية وعقارية ٢٠٠٧ – ٢٠١٣، وعضو مجلس إدارة سابق بالبنك العربي – أستراليا لغاية ٢٠٠٧، مشرف على المؤسسات التابعة والشقيقة للبنك العربي (النمسا، ألمانيا، أستراليا، تونس، عمان) ٢٠٠١ – ٢٠٠٧، وعمل في البنك العربي منذ عام ١٩٨٩ ولغاية عام ٢٠٠٧.

الخبرات العملية:
– البنك العربي ١٩٨٩ – ٢٠٠٧.
– عضو مجلس إدارة البنك العربي أستراليا ٢٠٠٧.
– عضو لجنة تسهيلات مجلس إدارة البنك العربي أستراليا.
– مدير عام – شركات استثمارية (عائلية) ٢٠١٠ – ٢٠١٣.
– مساعد المدير الإقليمي للبنك التجاري الأردني/ فلسطين ٢٠١٣ – ٢٠١٥.
– المدير الإقليمي للبنك التجاري الأردني/ فلسطين منذ عام ٢٠١٥ لتاريخه.
– عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الفلسطينية منذ عام ٢٠١٦ لتاريخه.

١٥- السيد فضل جحيش عايد الدبيس
مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل لغاية تاريخ ٢٠١٧/٠٦/٣٠

ولد بتاريخ ١٩٥١/٠١/٠١، حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الإسكندرية عام ١٩٨٣ وكذلك حاصل على درجة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة اليرموك عام ١٩٩٠ والماجستير في الإدارة من جامعة آل البيت عام ١٩٩٩، وعمل في القطاع العام لمدة (٢٤ عاماً) ولغاية ١٩٩٥، وكان عضو مجلس إدارة في شركة عمدان للمجمعات التجارية، ثم التحق بالعمل في البنك التجاري الأردني بتاريخ ١٩٩٧/١١/٠٨ مديراً لدائرة المتابعة والتحصيل وشغل مساعد مدير عام إدارة المتابعة والتحصيل والشؤون القانونية لغاية تاريخ ٢٠١٧/٠٦/٣٠ ، كما ومثل البنك في عضوية مجلس إدارة شركة الضامنون العرب، وكذلك شغل منصب عضو مجلس الإدارة في شركة ميثاق العقارية مندوباً عن البنك التجاري الأردني.

الخبرات العملية:
– متقاعد عسكري.

١٦- الدكتور عبدالله أحمد موسى العمرات
المدقق العام لغاية تاريخ ٢٠١٧/٠٢/٢٥

ولد بتاريخ ١٩٦٤/٠٢/٢١ حاصل على درجة دكتوراة محاسبة وإدارة مالية من جامعة الخرطوم عام ٢٠١٢، وماجستير محاسبة من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠٤، وبكالوريوس محاسبة من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠١ وعمل منذ عام ١٩٨٨ في البنك التجاري الأردني لغاية ٢٠١٧/٠٢/٢٥، هذا ويتمتع المذكور بخبرات مصرفية عديدة وقد شغل العديد من الوظائف حيث لديه ٣٢ عام خبرة متنوعة في أعمال المصارف وإدارة المخاطر والتدقيق وتقنية المعلومات.

الخبرات العملية:
– بنك الأردن والخليج (البنك التجاري الأردني حالياً) – ١٩٨٣ – ١٩٨٤.
– القيادة العامة للقوات المسلحة – ١٩٨٤ – ١٩٨٨.

هذا وتقر الإدارة التنفيذية العليا بمسؤوليتها عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

٦. اسماء أعضاء الإدارة التنفيذية المستقيلين خلال العام:
– عبدالله أحمد موسى العمرات – المدقق العام – تاريخ الاستقالة ٢٠١٧/٢/٢٥.
– فضل جحيش عايد الدبيس – مساعد مدير عام/ المتابعة والتحصيل – تاريخ الاستقالة ٢٠١٧/٦/٣٠.
– محمد توفيق عبدالرحمن عمرو – مساعد مدير عام خزينة واستثمار – تاريخ الاستقالة ٢٠١٧/١١/١١.

٧. عدد الاجتماعات التي عقدها مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور خلال عام ٢٠١٧.

١) عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة:

	الاسم	عدد الاجتماعات التي حضرها	عدد الاجتماعات التي اعتذر عن حضورها بعذر
١	سعادة السيد ميشيل الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١٤ اجتماع	–
٢	معالي السيد أيمن المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١٤ اجتماع	–
٣	سعادة السيد «محمد خير» عبابنه ممثل شركة الأردن الأولى للاستثمار عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماع	اعتذر عن اجتماع واحد
٤	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو مجلس الإدارة يمثلها: • سعادة السيد جهاد الشرع حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢ • سعادة السيد مازن الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣	٣ اجتماعات ٩ اجتماعات	اعتذر عن اجتماع واحد اعتذر عن اجتماع واحد
٥	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو مجلس الإدارة تمثلها: • سعادة الآنسة شادن الحجي	١٤ اجتماع	–
٦	سعادة السيد شريف الرواشدة عضو مجلس الإدارة	١٢ اجتماع	اعتذر عن اجتماعين
٧	سعادة السيد صالح الكيلاني عضو مجلس الإدارة	١٣ اجتماع	اعتذر عن اجتماع واحد
٨	سعادة السيدة إيمان الضامن عضو مجلس الإدارة	١٤ اجتماع	–
٩	سعادة السيد يزيد الخالدي عضو مجلس الإدارة	١٤ اجتماع	–
١٠	سعادة السيد عبد النور عبد النور ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة. عضو مجلس الإدارة	١٤ اجتماع	–
١١	سعادة السيد نبيل مَشحور عضو مجلس إدارة	١٠ اجتماعات	اعتذر عن ٤ اجتماعات

٢) عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وعدد مرات حضور كل عضو على حدة حتى تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١:

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
١	لجنة التسهيلات	١٤ اجتماعاً	ميشيل الصايغ رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–
			أيمن المجالي عضو اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٧/١/٢٥	حضر اجتماع واحد	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور اعتباراً من ٢٠١٧/١/٢٦ عضو اللجنة	حضر ١٢ اجتماع	اعتذر عن اجتماع واحد
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ويمثلها في اجتماعات اللجنة كل من: سعادة الآنسة شادن الحجي حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٣٠ سعادة السيد مازن الصحصاح اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٤/٣٠	حضرت ٤ اجتماعات حضر ١٠ اجتماعات	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤه	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٢	لجنة المخاطر والامتثال	٣ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٧/١/٢٥	–	–
			إيمان الضامن رئيسة اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١/٢٦	حضرت جميع اجتماعاتها	–
			نبيل مشحور	حضر اجتماع واحد	اعتذر عن حضور اجتماعين
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها جهاد الشرع حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢ السيد مازن الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣	حضر اجتماع واحد حضر اجتماعين	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة وتمثلها شادن الحجي	حضرت جميع اجتماعتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	٩ اجتماعات	أيمن المجالي رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر ٧ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماعين
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها شادن الحجي عضو اللجنة	حضرت جميع اجتماعاتها	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	اجتماع واحد	ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها السيد عبد النور عبد النور رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٤/٣٠	حضر الاجتماع	–
			السيد صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر الاجتماع	–
			السيد يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر الاجتماع	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) رئيس اللجنة ويمثلها جهاد الشرع حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢ وأصبح يمثلها السيد مازن الصحصاح عضو اللجنة اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٣٠	حضر الاجتماع	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٥	لجنة التدقيق	١٠ اجتماعات	شريف الرواشدة رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			أيمن المجالي عضو اللجنة اعتباراً من ٢٠١٧/١/٢٧	٩ اجتماعات	–
			صالح الكيلاني عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			يزيد الخالدي عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) عضو اللجنة ويمثلها جهاد الشرع حتى تاريخ ٢٠١٧/٤/٢٢ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) عضو اللجنة تمثلها: شادن الحجي اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٣٠ عضو اللجنة	حضر ٣ اجتماعات حضرت ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماع واحد

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	اجتماع واحد	إيمان الضامن رئيس اللجنة حتى تاريخ ٢٠١٧/١/٢٥ وأصبحت عضواً فيها اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١/٢٦	حضرت الاجتماع	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر الاجتماع	–
			يزيد الخالدي رئيس اللجنة اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/١/٢٦	حضر الاجتماع	–

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	٨ اجتماعات	صالح الكيلاني رئيس اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			ميشيل الصايغ عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبابنه عضو اللجنة	حضر جميع اجتماعاتها	–
			نبيل مشحور عضو اللجنة	حضر ٦ اجتماعات	اعتذر عن حضور اجتماعين

	اسم اللجنة	عدد اجتماعاتها	أعضاؤها	حضور الاجتماعات	الاجتماعات المعتذر عن حضورها بعذر
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	اجتماعين	نبيل مشحور رئيس اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			شريف الرواشدة عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–
			إيمان الضامن عضو اللجنة	حضرت الاجتماعين	–
			ممثل شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبد النور عبد النور عضو اللجنة	حضر الاجتماعين	–

٣) أسماء رئيس وأعضاء كل لجنة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

التشكيل الحالي للجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

		ميشيل الصايغ	أيمن المجالي	شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها السيد «محمد خير» عبابنه	شريف الرواشدة	صالح الكيلاني	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الأول) ويمثلها السيد مازن الصحصاح	إيمان الضامن	يزيد الخالدي	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها السيد عبد النور عبد النور	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (المقعد الثاني) ويمثلها فيه الآنسة شادن الحجي	نبيل مشحور
١	لجنة التسهيلات	رئيس اللجنة	–	عضو	–	–	عضو	عضو	–	عضو	–	–
٢	لجنة المخاطر والامتثال	–	–	–	–	–	عضو	رئيس اللجنة	–	–	عضو	عضو
٣	لجنة تسويات المديونيات والعقارات	–	رئيس اللجنة	عضو	–	–	–	–	–	عضو	عضو	–
٤	لجنة التخطيط الاستراتيجي	–	–	–	–	عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس اللجنة	–	–
٥	لجنة التدقيق	–	عضو	–	رئيس اللجنة	عضو	–	عضو	–	–	عضو	–
٦	لجنة الحاكمية المؤسسية	عضو	–	–	–	–	–	عضو	رئيس اللجنة	–	–	–
٧	لجنة الترشيحات والمكافآت	عضو	–	عضو	عضو	رئيس اللجنة	–	–	–	–	–	عضو
٨	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	–	–	–	عضو	–	–	عضو	–	عضو	–	رئيس اللجنة

٨. أسماء كبار مالكي الأسهم والتي تشكل ملكيتهم ما نسبته (٥٪) فأكثر:

اسم المساهم	٢٠١٧		٢٠١٦	
	عدد الأسهم كما في ٢٠١٧/١٢/٣١	النسبة ٪	عدد الأسهم كما في ٢٠١٦/١٢/٣١	النسبة ٪
شركة الصالح القابضة للاستثمار المحدودة المستفيد النهائي: نورة ناصر محمد الصالح – بنسبة ٢٥٪ ريم ناصر محمد الصالح – بنسبة ٢٥٪ مها ناصر محمد الصالح – بنسبة ٢٥٪ ساره ناصر محمد الصالح – بنسبة ٢٥٪	٣١,٨٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٠٪	٢٩,٩١١,٨٧٥	٢٦,٥٠٪
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المستفيد النهائي: نفسه	٢٣,٨٠٨,٠٢١	١٩,٨٤٪	٢٢,٣٩٤,٤٢٠	١٩,٨٤٪
شركة الأردن الأولى للاستثمار المستفيد النهائي: نفسه	١٤,٧٧٦,٥٥٨	١٢,٣١٪	١٤,٢١٥,٣٠٠	١٢,٥٩٪
ميشيل فايق إبراهيم الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	١٢,٨٠٠,٤٧٥	١٠,٦٦٪	١١,٥٤٥,١٨٥	١٠,٢٣٪
إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	١٢,٠٦٥,٨٧٧	١٠,٠٥٪	١١,١٧٤,١٠٣	٩,٨٩٪
سامر سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	٦,٨٩٤,٠٤٨	٥,٧٤٪	٦,٤٦١,٧٧٧	٥,٧٢٪
سامي سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	٣,٦٢٨,٥٩٠	٣,٠٢٪	٣,٤١٣,١٤٣	٣,٠٢٪
سمر سليم فايق الصايغ المستفيد النهائي: نفسه	١,٨١٤,٢٩٦	١,٥١٪	١,٧٠٦,٥٧٣	١,٥١٪
شركة الأصباغ الوطنية القابضة المستفيد النهائي: ميشيل فايق إبراهيم الصايغ – بنسبة ٣٣,٣٣٣٪ إبراهيم فايق إبراهيم الصايغ – بنسبة ٣٣,٣٣٣٪ سامر فايق إبراهيم الصايغ – بنسبة ٣٣,٣٣٣٪	١,٦٥٦,٦٤١	١,٣٨٪	١,٥٥٨,٢٧٨	١,٣٨٪
نهى ميشال موسى حداد المستفيد النهائي: نفسه	١,٢٩٥,٩٢٦	١,٠٧٪	١,٢١٨,٩٨١	١,٠٨٪

٩. الوضع التنافسي للشركة ضمن قطاع نشاطاتها:

البيـان	٢٠١٧	٢٠١٦
حصتنا السوقية/تسهيلات	٢,٥٠٪	٢,٤١٪
حصتنا السوقية/ودائع	٢,٣٣٪	٢,٣٨٪
حصتنا السوقية/موجودات	٢,٢٩٪	٢,٣٤٪

١٠. لا يوجد اعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً وخارجياً يشكلون ١٠٪ فأكثر من إجمالي المشتريات و/ أو المبيعات أو الإيرادات.

١١. لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها شركة البنك التجاري الأردني أو أي من منتجاتها البنكية بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

١٢. لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت شركة البنك التجاري الأردني عليها.

١٣. لا يوجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

١٤. عدد موظفي البنك وفئات مؤهلاتهم:

الأعداد كما في ٢٠١٧/١٢/٣١:

المؤهل العلمي	العـدد		العـدد		
	ذكور	النسبة٪	إناث	النسبة٪	المجموع	النسبة٪
دكتوراه	٢	٠,٢٤	٠	٠	٢	٠,٢٤
ماجستير	٤١	٤,٩٣	٢٢	٢,٦٥	٦٣	٧,٥٨
دبلوم عالي	٢	٠,٢٤	٠	٠	٢	٠,٢٤
بكالوريوس	٣٣١	٣٩,٨٣	١٩٨	٢٣,٨٣	٥٢٩	٦٣,٦٦
دبلوم سنتين	٤٨	٥,٧٨	٤٤	٥,٢٩	٩٢	١١,٠٧
دبلوم سنة	١	٠,١٢	٢١	٢,٥٣	٢٢	٢,٦٥
توجيهي ناجح	١٥	١,٨١	١٥	١,٨١	٣٠	٣,٦١
أقل من توجيهي	٩٠	١٠,٨٣	١	٠,١٢	٩١	١٠,٩٥
المجموع	**٥٣٠**	**٦٣,٧٨**	**٣٠١**	**٣٦,٢٢**	**٨٣١**	**١٠٠**

١٥. التعامل مع العملاء:

من أهم المواضيع ذات العلاقة في التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، موضوع التعامل مع شكاوي العملاء والمعلومات الواردة منهم لما توفره من معلومات حول النقاط التي يهتمّون بها وتسبب حالة من عدم الرضا لديهم مما يعني مصدراً للتغذية الراجعة لتحسين الخدمة وتساعد البنك على تطوير العمل وعلى وضع الإجراءات الكفيلة بالحد من تكرارها مستقبلاً.

ولدى البنك وحدة إدارة ومعالجه شكاوي العملاء، تتبع إدارياً لدائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال، وتقوم باستقبال شكاوي العملاء الواردة للبنك من مختلف وسائل الاتصال والعمل على معالجتها وتعزيز ثقة ورضا العملاء وتصنيف الشكاوي وإجراء مختلف الدراسات الكمية والتحليلية والتحقق من مسببات الشكاوي في الحالات التي تستدعي ذلك، ورفع التقارير الدورية لمجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني.

وبلغ إجمالي عدد الشكاوي الواردة ٢٧٩ شكوى خلال العام ٢٠١٧ تركزت على فروع مناطق الوسط، وكان أبرز موضوعات الشكاوي يتعلق بإجراءات سير العمل وبعض الأخطاء الفنية وشكاوي أخرى ترتبط بالتباس بإدراك الخدمات المقدمة من البنك، وقد قامت دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال/ وحدة إدارة ومعالجة شكاوي العملاء بمتابعة موضوعات الشكاوي والتواصل مع العملاء والحرص على رضاهم وتوضيح المعطيات، والتوصية بالإجراءات التصحيحية المناسبة.

كما ويعتبر الاتصال الهاتفي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل عملاء البنك بالتواصل بخصوص شكواهم يليه التواصل من خلال الموقع الإلكتروني.

١٦. المخاطر التي يتعرض البنك لها:

– مخاطر الائتمان
– مخاطر السوق
– مخاطر السيولة
– مخاطر التشغيل
– مخاطر الامتثال
– مخاطر أمن المعلومات

١٧. لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

١٨. السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية للأعوام ٢٠١٣–٢٠١٧ (بالدينار):

البيان	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣
صافي الربح	٣,٧٨٨,٨١٣	٩,٣٢٥,٤٠٦	١٥,٧٥٦,٨٧٧	١١,٧٢٨,٠٢٠	٣,١٩٩,٢٥٦
صافي حقوق المساهمين	١٤٩,٥٤٠,٥٩٩	١٤٥,٨١٤,٧٩١	١٣٧,٩٨١,٤٣٣	١٢٠,٤١١,٨١٠	١٠٨,٨٧٣,١٣٣
توزيع أرباح نقدية (مقترح)	–		–	–	–
نسبة التوزيع النقدي (مقترح)	–		–	–	–
توزيع أسهم مجانية (مقترح)	–	٧,١٢٥,٠٠٠	٧,٨٧٥,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	–
نسبة توزيع الأسهم المجانية (مقترح)	–	٪٦,٣	٪٧,٥	٪٥,٠	–
سعر الإغلاق/ للسهم	١,١٩	١,٤	١,١٧	١,١٦	١,٠٤

١٩. إن مقدار المبالغ التي تلقاها المدقق شاملة ضريبة المبيعات ١١٦,٥٧١ دينار

٢٠. التصنيف الائتماني

يمثل الجدول التالي التصنيف الائتماني الحاصل عليه البنك من وكالة كابتل إنتلجنس للتصنيف:

تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (قصير الأجل)	B	مخاطر سيادة (قصير الأجل)	B
تصنيف مخاطر العملات الأجنبية (طويل الأجل)	-BB	مخاطر سيادة (طويل الأجل)	-BB
تصنيف المتانة المالية	BB	الوضع المستقبلي	سلبي
تصنيف الدعم	٣		

٢١. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقربائهم والشركات المسيطر عليها والإدارة العليا:

– عدد الأوراق المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

الاسـم	عدد الأوراق المالية	
	٢٠١٧	٢٠١٦
ميشيل فائق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	١٢,٨٠٠,٤٧٥	١١,٥٤٥,١٨٥
أيمن هزاع بركات المجالي نائب رئيس مجلس الإدارة	١,١٤٤,٥٤٦	١,٠٧٦,٥٨٩
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يمثلها بمقعدين: شادن زياد نبيه درويش الحجي مازن حمدي محمد الصحصاح اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢٣ بدلاً عن جهاد علي أحمد الشرع	٢٣,٨٠٨,٠٢١ – – –	٢٢,٣٩٤,٤٢٠ – – –
شركة الأردن الأولى للاستثمار ويمثلها «محمد خير» عبد الحميد المحمد عباينه	١٤,٧٧٦,٥٥٨ ٢٠,٠٠٠	١٤,٢١٥,٣٠٠ ٢٥,٠٠٠
شريف توفيق حمد الرواشده عضو مجلس إدارة	١,٠٧٣,٧٥٤	١,٠٦٣,٠٣٦
صالح محمد صالح «زيد الكيلاني» عضو مجلس إدارة	١١,٩٩٩	١١,٢٨٧
إيمان محمود علان ضامن عضو مجلس إدارة	١١,٩٩٩	١١,٢٨٧
يزيد شمس الدين محمد يوسف الخالدي عضو مجلس إدارة	١١,٩٩٩	١١,٢٨٧
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة ويمثلها عبدالنور نايف عبدالنور عبدالنور	١١,٤٢٨ ٦١٥	١٠,٧٥٠ ٥٧٩
نبيل زكي جورج مشحور عضو مجلس إدارة	١١,٤٢٨	١٠,٧٥٠

* جميع أعضاء مجلس الإدارة من الجنسية الأردنية باستثناء شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة / إماراتية الجنسية.

– عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية:

الاسـم	عدد الأوراق المالية	
	٢٠١٧	٢٠١٦
سيزر هاني عزيز قولاجن المدير العام	–	–
علاء «محمد سليم» عبدالغني القحف نائب مدير عام عمليات ودعم	–	–
رامي «محمد جواد» فؤاد حديد نائب مدير عام أعمال مصرفية	–	–
عبدالله محفوظ ثيودور كشك مساعد مدير عام المالية/ CFO	–	–
محمد علي محمد القرعان/ مساعد مدير عام الائتمان	–	–
فضل جحيش عايد الدبيس مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل لغاية ٢٠١٧/٦/٣٠	–	–
محمد توفيق عبد الرحمن عمرو مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار لغاية ٢٠١٧/١١/٩	–	–
أنس ماهر راضي عايش مدير تنفيذي دائرة الخزينة والاستثمار اعتبارا من ٢٠١٧/١١/١٢	–	–
مجدي محمود ابراهيم بنات مساعد مدير عام العمليات	–	–
سليم نايف سليم صوالحه مساعد مدير عام أعمال مصرفية أأفراد وفروع	–	–
محمود ابراهيم محمود محمود مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال	–	–
عبدالله احمد موسى العمرات مدير دائرة التدقيق والمراجعة الداخلية لغاية ٢٠١٧/٢/٢٥	–	–
أجود شرف الدين علي الروسان المدقق العام اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢	–	–
مازن عبدالسلام محمود الخطيب مدير دائرة المخاطر	–	–
منتصر مروان شفيق الششتري المدير الاقليمي لفروع فلسطين	–	–
وائل «محمد يوسف» عارف رابيه مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للشركات بالوكالة تكليف اعتبارا من ٢٠١٧/١/٨	–	–

* جميع أشخاص الإدارة العليا من الجنسية الأردنية

– عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسـم	عدد الأوراق المالية	
	٢٠١٧	٢٠١٦
نازي توفيق نخله القبطي زوجة رئيس مجلس الإدارة	٢٤٠,٠٠٠	٢٢٥,٧٥٠
فلير عادل عبدالرحمن زواتي زوجة نائب رئيس مجلس الإدارة	٢٢,٤٣٩	٢١,١٠٧

– عدد الأوراق المالية للشركات المسيطر عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة

التسلسل	الاسـم	الشركات المسيطر عليها	عدد الأوراق المالية	
			٢٠١٧	٢٠١٦
١	ميشيل فائق إبراهيم الصايغ رئيس مجلس الإدارة	شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة	١١,٤٢٨	١٠,٧٥٠
		شركة الأصباغ الوطنية القابضة	١,٦٥٦,٦٤١	١,٥٥٨,٢٧٨
٢	شركة الأردن الأولى للاستثمار	شركة السلط الأولى للاستثمار	١,٥٠٠	٢,٢٠٠

– عدد الأوراق المالية للشركات المسيطر عليها من قبل أقرباء أعضاء مجلس الإدارة: لا يوجد.
– عدد الأوراق المالية للشركات المسيطر عليها من قبل أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية: لا يوجد.
– عدد الأوراق المالية للشركات المسيطر عليها من قبل أقرباء أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية: لا يوجد.

٢٢. الرواتب والمكافآت والمزايا لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (للفترة من ٢٠١٧/١/١ ولغاية ٢٠١٧/١٢/٣١)

أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء مجلس الإدارة	بدل تنقلات أعضاء لجان المجلس	مكافاة أعضاء مجلس الإدارة السنوية*	مصاريف سفر وتدريب وأخرى	المجموع	المنصب
السيد ميشيل الصايغ	٣٦,٠٠٠	٤,٥٠٠	٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٤٥,٥٠٠	رئيس مجلس الإدارة
معالي أيمن المجالي	٣٦,٠٠٠	٦,٧٠٠	٥,٠٠٠	٢,٢٧٥	٤٩,٩٧٥	نائب رئيس مجلس الإدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي (ممثلة بمقعدين)	٧٢,٠٠٠	١٠,٨٠٠	١٠,٠٠٠	–	٩٢,٨٠٠	عضو مجلس إدارة
الأردن الأولى للاستثمار	٣٥,٠٠٠	٦,٦٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٦,٦٠٠	عضو مجلس إدارة
السيد شريف الرواشده	٣٦,٠٠٠	٦,٦٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٧,٦٠٠	عضو مجلس إدارة
السيد صالح الكيلاني	٣٦,٠٠٠	٦,٣٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٧,٣٠٠	عضو مجلس إدارة
السيد عبد النور عبد النور	٣٦,٠٠٠	٥,٧٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٦,٧٠٠	عضو مجلس إدارة
السيد يزيد الخالدي	٣٦,٠٠٠	٥,١٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٦,١٠٠	عضو مجلس إدارة
السيد إيمان الضامن	٣٦,٠٠٠	٤,٥٠٠	٥,٠٠٠	٣٥٥	٤٥,٨٥٥	عضو مجلس إدارة
السيد نبيل مشحور	٣٤,٠٠٠	١,٨٠٠	٥,٠٠٠	–	٤٠,٨٠٠	عضو مجلس إدارة
المجموع	**٣٩٣,٠٠٠**	**٥٨,٦٠٠**	**٥٥,٠٠٠**	**١٠٢,٦٣٠**	**٦٠٩,٢٣٠**	

الإدارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية	الرواتب	المكافآت	بدل تنقلات لجان	مصاريف سفر وتدريب	المجموع	المنصب
السيد سيزر قولاجن	٣١٥,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	–	٩,٥٩٤	٤٤٩,٥٩٤	المدير العام
الفاضلة غادة الفرحان – أمين سر مجلس الإدارة	٥٨,٩٤٨	١٢,٤٦٥	٨٠٠	٣,٨٦٣	٧٦,٠٧٦	أمين سر مجلس الإدارة
السيد محمد القرعان	١١٣,٠٦٠	١٧,٢٧٣	٩٠٠	–	١٣١,٢٣٣	مساعد مدير عام الائتمان
السيد سليم صوالحة	١٠٨,٨٩٥	١٣,٨٦٧	–	٨٠٠	١٢٣,٥٦٢	مساعد مدير عام أعمال مصرفية أفراد وفروع
السيد محمد عمرو (لغاية ٢٠١٧/١١/١١)	١١١,٠٢٦	٣١,٢٥٩	–	–	١٤٢,٢٨٥	مساعد مدير عام الخزينة والاستثمار (لغاية ٢٠١٧/١١/١١)
السيد أنس عايش (اعتباراً من ٢٠١٧/١١/١٢)	١٠,٣٩٤	–	–	–	١٠,٣٩٤	مدير تنفيذي لدائرة الخزينة والاستثمار
السيد رامي الحديد	١٣٩,٢٨٠	١٧,٣٢٥	–	٣٠٠	١٥٦,٩٠٥	نائب المدير العام لشؤون الأعمال المصرفية
السيد فضل دبيس (لغاية ٢٠١٧/٦/٣٠)	٩٣,٥٣٨	٨٦,٢٢٤	٤٠٠	–	١٨٠,١٦٢	مساعد مدير عام المتابعة والتحصيل (لغاية ٢٠١٧/٦/٣٠)
السيد وحيد حيمور (اعتباراً من ٢٠١٧/٦/١)	٣٧,٠٩٧	–	٥٠٠	–	٣٧,٥٩٧	مدير دائرة المتابعة والتحصيل
السيد عبدالله كشك	١٨٧,٧٥١	٢٣,٨٧٠	–	٦٦٦	٢١٢,٢٨٧	مساعد مدير عام مالية/ CFO
السيد علاء قحف	١٣١,٠٤٠	١٦,٠١٣	–	١,٧٠٣	١٤٨,٧٥٦	نائب المدير العام لشؤون العمليات والدعم
السيد مجدي بنات	١٠٧,٣٥٠	١٦,٤٠٦	–	–	١٢٣,٧٥٦	مساعد مدير عام العمليات
السيد محمود محمود	٣٨,٩٥٥	٥,٩٥٥	٣٠٠	٩٨٦	٤٦,١٩٦	مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال
السيد عبدالله العمرات (لغاية–٢٠١٧/٢/٢٥)	١٤,٨٥٤	٣٧,٩٥٠	–	–	٥٢,٨٠٤	المدقق العام (لغاية ٢٠١٧/٢/٢٥)
السيد أجود الروسان (اعتباراً من ٢٠١٧/٤/٢)	٨٣,٠٩٢	–	–	٣١٦	٨٣,٤٠٨	المدقق العام
السيد مازن الخطيب	٧٢,٢٤٨	٦,٦١٢	٣٠٠	–	٧٩,١٦٠	مدير دائرة المخاطر
السيد وائل رابيه	٨٢,٧٤٦	٧,٥٦٨	–	٥٣٣	٩٠,٨٤٧	مساعد المدير العام للأعمال المصرفية للشركات
المجموع	**١,٧٠٥,٢٧٤**	**٤١٧,٧٨٦**	**٣,٢٠٠**	**١٨,٧٦٠**	**٢,١٤٥,٠٢٠**	
إجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية - الأردن	**٢,٠٩٨,٢٧٤**	**٤٧٦,٣٨٦**	**٥٨,٢٠٠**	**١٢١,٣٩٠**	**٢,٧٥٤,٢٥٠**	
المدير الإقليمي لفروع فلسطين	**١١٢,٣٦٠**	**-**	**-**	**٣,٥١٠**	**١١٥,٨٧٠**	
إجمالي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية - موحد	**٢,٢١٠,٦٣٤**	**٤٧٦,٣٨٦**	**٥٨,٢٠٠**	**١٢٤,٩٠٠**	**٢,٨٧٠,١٢٠**	

* تمثل مكافاة أعضاء مجلس الإدارة السنوية والتي تم استدراكها خلال العام ٢٠١٦ ودفعت بالعام ٢٠١٧.

المدير الإقليمي لفروع فلسطين (منتصر الششتري)	٢٠١٧	٢٠١٦
الرواتب	١١٢,٣٦٠	١٠٠,٢٤٥
المكافآت	–	–
بدلات (تنقلات، دورات تدريبية)	٣,٥١٠	٣,٠٨٢
رصيد القرض الممنوح	١٢,٥٨٣	١٤,٧٨٥
الودائع	–	–
الفوائد الدائنة على التسهيلات	١,١١٧	١,٢٩١
	–	–

٢٣. الرهونات القائمة على المساهمين الذين يملكون (١٪) فأكثر في رأس مال البنك:

كما بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١:

التسلسل	المساهمين	الرصيد	عدد الأسهم المرهونة	جهة الرهن
١	شركة الأردن الأولى للاستثمار	١٤,٧٧٦,٥٥٨	١,١٩٩,٩٩٨	بنك الاستثمار العربي الأردني
			١,٢٥٠,٠٠٠	بنك الاتحاد

٢٤. القروض الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة:

	اسم العضو	تسهيلات مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١	تسهيلات مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (السقوف) كما في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١	تسهيلات غير مباشرة (الأرصدة) كما في تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١
كمجموعات ذو صلة	السيد ميشيل الصايغ	٨,٣٨٦,٤٦١	٧,٠٦٠,٣٤٤	١,١٠٧,٩١٥	٩٨٤,٠١٤
	السيد شريف الرواشدة	٤,٢٣٩,٧٩٥	٤,٢٣٥,٨١١	–	٦,٠٠٠
	معالي ايمن المجالي	٣٩٩,٦١٩	٣٨٤,١٩٠	–	–
	مجموعه عبد النور نايف عبد النور	٢,٣٤١,٨٥٠	٢,٢٦٦,٨٤٧	–	–
	السيد محمد خير عباينه	٥,١١٠,٥٤٥	٥,٠٤٠,١٥٥	–	١٥٥,٠٠٠
كأفراد	السيد صالح محمد صالح الكيلاني	٣٢,٤٧١	٣٢,٤٧١	–	–
	يزيد شمس الدين الخالدي	–	٧٩	–	–
	السيدة ايمان محمد علان ضامن	٧٨٣	٧٨٣	–	–
كمجموعات ذوي علاقة	مجموعة شريف الرواشدة	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٣٧٨,٧٦٩	–	٦٠٠,٠٠٠

٢٥. في مجال مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي فقد تم تقديم الدعم المادي للعديد من المؤسسات والجهات وفي مجالات متعددة جاءت على النحو التالي:

النطاق	القيمة
البيئة	٠
التعليم	١٩٤٦٠
الجمعيات الخيرية والمجالات الاجتماعية	٢١٣٠٠٢,٥٣٤
الرياضة	١٠٢٠٠
الصحة	٨٩٠٠
الطفل والمرأة والأسرة	١٨٥٠
الفقر	٤١٦٦٤,٩٦
المجالات الثقافية والفنية	١٣٤٥٠
دعم مؤسسات وطنية	٧٠٢٥٠
ذوي الاحتياجات الخاصة	٨٢٠٠
المجموع	**٣٨٦٩٧٧,٤٩٤**

٢٦. جميع العقود والارتباطات التي عقدها البنك مع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وموظفي البنك وأقاربهم منسجمة مع أنظمة البنك الداخلية وتعليمات البنك المركزي الأردني وقانون البنوك وتظهر تفاصيل تلك العقود والارتباطات في الإيضاح رقم (٣٤) ضمن البيانات المالية للبنك.

٢٧. لا يوجد أية عقود أو مشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم لم يتم الإفصاح عنها.

٢٨. يحق لأي مساهم اللجوء إلى القضاء في حال وجود أي نزاع أو تعرضه لأي ضرر وإلى وسائل حل النزاع بالطرق البديلة كالوساطة والتحكيم، وتكون متاحة للمساهمين للمطالبة بتعويض عن أية أضرار قد تلحق بهم.

٢٩. يتم مراعاة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة.

٣٠. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني وحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال عام ٢٠١٧، كما ويقر المجلس على عدم حصولهم على أي منافع مادية او عينية خلاف ما تم الافصاح عنه في جدول المكافآت والمزايا.

رئيس المجلس
ميشيل الصايغ

نائب رئيس المجلس
أيمن المجالي

عضو مجلس إدارة
شركة الأردن الأولى للاستثمار
يمثلها «محمد خير» عبابنه

عضو مجلس إدارة
صالح الكيلاني

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الأول)
يمثلها مازن الصحصاح

عضو مجلس إدارة
شريف الرواشدة

عضو مجلس إدارة
نبيل مشحور

عضو مجلس إدارة
إيمان الضامن

عضو مجلس إدارة
يزيد الخالدي

عضو مجلس إدارة
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
(المقعد الثاني)
يمثلها شادن الحجي

عضو مجلس إدارة
شركة مصانع الأصباغ الوطنية المحدودة
يمثلها عبد النور عبد النور

٣١. يقر مجلس إدارة البنك التجاري الأردني بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

رئيس مجلس الإدارة
ميشيل الصايغ

المدير العام
سيزر قولاجن

المدير المالي
عبدالله كِشّك

دليل الحاكمية المؤسسية ودليـــل حاكميـــة وإدارة المعلومات والتكنولوجيـا المصاحبة لها

تناغمنا أساس نجاحنا وتميّزنا

يرمز اللون

الكستنائي

للقوة والشغف

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على المحافظة على سلامة أوضاعه وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي الأردني ككل والذي هو أحد أعضائه والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة يدرك البنك أن ذلك يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في التحكم المؤسسي التي تتطلب أن تتم إدارة البنك بمؤسسية وامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات الرقابية وكذلك تطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الصادرة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تقوم الحاكمية المؤسسية على عدة مبادئ أساسية أهمها الفصل بين مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام (الرئيس التنفيذي) وأن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً غير تنفيذي بالإضافة إلى ضرورة وجود هياكل تنظيمية وإدارية تتوزع فيها المسؤوليات والصلاحيات بتحديد ووضوح تامّيّن ووجود أطر فعالة للرقابة بشكل محدد وواضح، كما تقتضي معاملة كافة أصحاب المصالح بعدالة وشفافية وإفصاح تمكنهم من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي، وأن يتوفر مستوى مناسب من المؤهلات العلمية والعملية والنزاهة والأمانة وحسن السمعة في أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في البنك.

إن التحكم المؤسسي الجيد يرسّخ العلاقة ما بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (البنوك، المودعين، السلطات الرقابية) وكذلك يضع كل من الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة أمام مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة تجاه المالكين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

تم إعداد هذا الدليل والسياسات الخاصة به للتحكم المؤسسي تأكيداً من البنك التجاري الأردني على هويته الخاصة وليؤكد على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح ومقدرتهم الفاعلة على اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك وبما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات المحلية والدولية في التحكم المؤسسي.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل وسياسة الحاكمية المؤسسية على فروع البنك التجاري في الأردن وفلسطين.

الباب الأول: تعريفات وارتباطات وأهمية التحكم المؤسسي

أولاً: التعريفات:

عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي: العضو الذي لا يكون متفرغاً لإدارة البنك أو موظفاً فيها ولا يتقاضى راتباً منها.

الشخص المطلع: الشخص الذي يطّلع على المعلومات الداخلية بحكم منصبه أو وظيفته في البنك بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وممثل الشخص الاعتباري وأمين سر المجلس وأقرباء الأطراف المشار إليها.

التصويت التراكمي: آلية التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك تتيح لكل مساهم الخيار بتوزيع عدد الأصوات حسب عدد الأسهم التي يمتلكها وللمساهم الحق باستخدام الأصوات لمرشح واحد أو توزيعها على أكثر من مرشح بحيث يكون لكل سهم صوت واحد دون حصول تكرار لهذه الأصوات.

تقرير الحوكمة: تقرير يتناول تطبيقات وممارسات البنك المتعلقة بحوكمة الشركات يتم تضمينه للتقرير السنوي للبنك ويكون موقعاً من رئيس مجلس الإدارة.

الأقرباء: الأب والأم والأخ والأخت والزوج والزوجة والأولاد.

ثانياً: التحكم المؤسسي:

هو مجموعة العلاقات ما بين مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والمساهمين والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالبنك، وهي تبيّن الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، بالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة، وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة.

بالإضافة إلى أنه النظام الذي يبين الكيفية التي تتم به ممارسة الصلاحيات في البنك واتخاذ القرارات، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

ثالثاً: ارتباطات التحكم المؤسسي:

١. عوامل داخلية:
وتتمثل في فاعلية التعامل بين المساهمين ومجلس الإدارة وإدارة البنك التنفيذية والجهات الأخرى ذات العلاقة ويسهل وجود التحكم المؤسسي الجيد من قدرة البنك على التعريف بأهدافه والوصول إليها من خلال قيام مجلس الإدارة بتحديد الأهداف والغايات الخاصة بالبنك والموافقة على الاستراتيجيات المعدة من الإدارة التنفيذية للبنك للوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها.

٢. عوامل خارجية:
وتتضمن العوامل الخارجية ما يلي:
– الالتزام بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي تحمي حقوق المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة كالمودعين والدائنين الآخرين للبنك.
– توافر البيئة الرقابية المناسبة التي تؤمنها الجهات الرقابية.
– توافر البنية التحتية لأسواق رأس المال والتي تزيد من قدرة المساهمين على مساءلة إدارة البنك.
– الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعلقة بعرض البيانات المالية بدقة في الوقت المناسب واتباع منهجية الإفصاح.
– وجود طرف ثالث يتابع أداء البنك كالسوق المالي والبنك المركزي ومؤسسات التصنيف الدولية والجمعيات المهنية والتجارية وغيرها.
– توافر بيئة قانونية وتشريعية ورقابية ملائمة توضح حقوق الأطراف ذات العلاقة في البنك.

إن التحكم المؤسسي يتطلب توفير البيئة الداخلية والخارجية معاً، علماً بأن توافر أحدهما لا يعني بالضرورة توافر الأخرى وفي كلتا الحالتين فإن العناصر التالية تعتبر المبادئ الإرشادية لتحقيق التحكم المؤسسي الجيد:

• العدالة:
يتم معاملة صغار المساهمين والجهات ذات العلاقة بعدالة وأخذ مصالحهم بعين الاعتبار.

• الشفافية:
يقوم البنك بالإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية والتنظيمية ومكافآت الإدارة التنفيذية بشكل يمكن المساهمين والمودعين من تقييم أداء البنك وبما يتوافق مع تعليمات البنك المركزي الأردني والصادرة بمقتضى قانون البنوك كما أن البنك على دراية بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوبة من المؤسسات المالية، كما ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول كافة نشاطاته للجهات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى وعامة الناس بشكل عام من خلال مختلف أنواع التقارير وأدوات التواصل.

• المساءلة:
تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على أي استفسار عند تعرضها للمساءلة من قبل مجلس الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ الخطط وتطبيق السياسات المقررة منه بهدف ضمان الحفاظ على موجودات البنك وعلى سلامة وضعه المالي، ويلتزم مجلس الإدارة بأن يبدي الجاهزية عند التعرض للمساءلة من قبل المساهمين والجهات الأخرى المخوّلة بذلك.

• المسؤولية:
يحدّد الهيكل التنظيمي للبنك والموافق عليه من قبل مجلس الإدارة خطوط الاتصال وحدود المسؤوليات كما أن جداول الصلاحيات الموافق عليها من مجلس الإدارة أيضاً تبين وتوضح حدود المسؤولية.
يقوم مجلس الإدارة بالرقابة على الإدارة التنفيذية في حين أن الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الأعمال اليومية للبنك، ويلتزم المجلس باعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة وإلزام جميع المستويات الإدارية في البنك بها، وأن يتأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، وبحيث يشمل عدة مستويات رقابية، بالإضافة إلى التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية وتفوض الصلاحيات للموظفين، وتنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وتنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

رابعاً: أهمية التحكم المؤسسي للبنك:

١. إن القطاع المصرفي الأردني ومن ضمنه البنك التجاري الأردني من أهم مكونات الاقتصاد الأردني ويخضع هذا القطاع عالمياً للرقابة والمراجعة كما أنه يستخدم شبكات الأمان المالي للحكومة وبالتالي فإنه من الضروري أن يتوفر لدينا في البنك نظام تحكم مؤسسي قوي.

٢. إن أهم مصدر من مصادر الأموال الداخلة إلى البنك تأتي من أموال الآخرين وبالأخص المودعين وفي ظل شدة المنافسة في سوق المال الأردني فإن وجود تحكم مؤسسي سليم لدى البنك سيعظم حصة البنك في السوق.

٣. من أجل المحافظة على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك فإن أعضاء مجلس الإدارة يلعبون دوراً فعالاً ومهماً في التحكم المؤسسي للبنك من خلال دورهم الرقابي، وتوفير نظام إدارة مخاطر جيد يسمح بالمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحدود التي يسمح بها وضع البنك واستراتيجيته ومن خلال الامتثال للقوانين والتعليمات على كافة المستويات الإدارية.

٤. التحكم المؤسسي يعزز أداء البنك من خلال توفير آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة وبين البنك.

الباب الثاني: معايير تتعلق بمجلس الإدارة

أولاً: تشكيلة مجلس الإدارة واجتماعات المجلس:

– لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنك عن (١١ عضواً) ولا يزيد عن (١٣ عضواً) يتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمهارات المتخصصة ولا يجوز أن يكون أي عضو من الأعضاء عضواً تنفيذياً، ولا يوجد أي عضو تنفيذي (*) لدى البنك.
– عدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.
– يتم انتخاب الأعضاء وفقاً للتصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للبنك بالاقتراع السري.
– يراعي البنك التجاري الأردني التنوع في الخبرات واشتراط الإقامة الدائمة للأعضاء في المملكة الأردنية الهاشمية.
– ينبثق عن مجلس الإدارة العديد من اللجان لمتابعة ومراقبة العمل في البنك ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة ويقوم المجلس بتحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات لهذه اللجان عند تشكيلها ومن خلال ميثاق خاص لكل لجنة.
– لا يتم الجمع بين منصبي رئيس المجلس والمدير العام بالإضافة إلى ذلك فإن رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين ليس له ارتباط مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الرابعة، ويلتزم المدير العام بالأعمال التالية:

- تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
- تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
- توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
- توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
- إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
- إدارة العمليات اليومية للبنك.

(*) العضو التنفيذي : هو عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حال غيابه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس مجلس الإدارة من ربع أعضائه على الأقل بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، يقوم الأعضاء بتخصيص وقت كاف للاضطلاع بمهامهم كأعضاء مجلس إدارة وبمسؤولياتهم بما في ذلك التحضير المسبق لاجتماعات مجلس الإدارة بحيث لا تقل عن ستة اجتماعات خلال العام ويلتزم البنك بعدم انقضاء فترة تزيد عن الشهرين دون عقد اجتماع للمجلس واللجان الدائمة والمؤقتة والحرص على حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع .

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الأعضاء الآخرين والمدير العام عند إعداد جدول محدد بالموضوعات التي سيتم عرضها على مجلس الإدارة ويرسل جدول الأعمال مصحوباً بالمستندات للأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي، ويتم تدوين اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه في محاضر رسمية تتضمن الأعمال التي قام بها المجلس والقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه وهذه المحاضر تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وتدوين للأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس ويتم مراعاة الدقة عند كتابة هذه المحاضر مع تسجيل دقيق لأية عمليات تصويت تمت خلال الاجتماعات وإرفاق أي مستندات أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب، كما يجب تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنتائج قرارات محاضر الاجتماعات للمواضيع التي تخص فلسطين خلال شهر من تاريخ الاجتماع.

تبلغ مدة خدمة كل عضو يتم اختيارة ٤ سنوات يمكن تجديدها، ولا يوجد حد أقصى لعدد المرات التي يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يخدمها علماً بأن عملية إعادة التعيين تتم على أساس تقييم استمرار قدرة عضو مجلس الإدارة على أداء المهام الضرورية المكلف بها والمحافظة على قدر كافٍ من الموضوعية في أداء مهامه.

ثانياً: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

بموجب النظام الأساسي للبنك والقوانين والتشريعات ذات العلاقة وتعليمات البنك المركزي، فإن مجلس الإدارة يقوم بممارسة المهام والالتزام بمسؤولياته والتي تتضمن ما يلي:

١. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية التي تلتزم الإدارة التنفيذية بالبنك العمل بمقتضاها وكذلك اعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
٢. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
٣. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته، وعليه اعتماد سياسات وخطط وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
٤. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
٥. التأكد من شمول السياسة الائتمانية لتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية للعملاء من الشركات، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارستهم في مجال الحاكمية، بالإضافة إلى تحديد أسس وشروط منح الائتمان وأسس الاستثمار.
٦. التأكد من توفّر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك وأنها شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام، ومراقبة تنفيذ السياسات والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
٧. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك، واعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
٨. التأكد من عدم تحقيق أي عضو من مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية أو موظفي البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصلحة البنك.
٩. التأكد من خلال لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة من دقة المعلومات التي يتم تزويد السلطات الرقابية بها.

١٠. تَحمُّل مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح، وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات الداخلية للبنك، وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية والامتثال للقوانين التشريعية الصادرة عن السلطات الحكومية والرقابية والتأكد من قيام جميع موظفي البنك على كافة المستويات الإدارية بالامتثال لها.

١١. اعتماد التعليمات والأنظمة الداخلية للبنك وتحديد الصلاحيات والمهام ووسائل الاتصال بين كافة المستويات الإدارية والتي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعمال البنك.

١٢. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً.

١٣. التأكد من توفر سياسة وميثاق الأخلاق وتعميمها على كافة موظفي البنك.

١٤. ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

١٥. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.

١٦. اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

١٧. يقوم مجلس الإدارة باعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك (Risk Appetite).

١٨. ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

١٩. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية بالبنك وبرامجه تجاه المجتمع المحلي والبيئة، والتأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم، ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة وضمن نهج واضح وبتعامل يتم بالعدالة والشفافية.

٢٠. اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة بحيث لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا، وتستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

٢١. يحدد المجلس العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعى عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس، ولا يوجد للمجلس صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

٢٢. يحدد المجلس مهام أمين سر المجلس وتشمل ما يلي:

- حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
- تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
- حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
- التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

٢٣. قيام أعضاء المجلس ولجانه بالاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة إليهم بما في ذلك الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.

٢٤. إقرار خطط إحلال وظيفي Succession Plans للمدراء التنفيذيين في البنك تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف.

٢٥. اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك والتأكد من أنه يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، على أن يشمل على الأقل المستويات الرقابية التالية:

- مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه.
- لجان الإدارة التنفيذية.
- إدارات منفصلة للمخاطر والامتثال والتدقيق لا تمارس أعمال تنفيذية يومية.
- وحدات/ موظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

٢٦. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بيئة إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس، واعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

٢٧. على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.

٢٨. تعيين كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير المخاطر ومدير الامتثال وقبول استقالاتهم أو إنهاء خدماتهم، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على استقالة أو إنهاء خدمات أي منهم وللبنك المركزي استدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات، بناءً على توصية اللجنة المختصة بمهام الوظائف الرقابية للمسميات الإدارية المذكورة (لجنة التدقيق لمدير التدقيق، ولجنة المخاطر والامتثال لكل من مدير المخاطر ومدير الامتثال).

٢٩. الموافقة على تعيين الإدارة التنفيذية أو قبول استقالة أو إنهاء خدمات والتأكد من توفر الخبرات والمهارات المطلوبة لديهم وتوصية لجنة الترشيحات والمكافآت.

٣٠. بالإضافة إلى مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

٣١. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

٣٢. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.

٣٣. يضع المجلس الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.

٣٤. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للبنك بموجب أنظمة داخلية خاصة.

٣٥. تعيين ضابط ارتباط يعهد إليه متابعة الأمور بتطبيقات الحوكمة في البنك مع هيئة الأوراق المالية.

٣٦. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالبنك ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.

٣٧. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك.

٣٨. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لايقل عن ٥٪ من اسهم البنك المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للبنك قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين وتزويد هيئة الأوراق المالية بهذه الآلية.

٣٩. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

٤٠. لمجلس الإدارة الاستعانة بأي مستشار خارجي على نفقة البنك شريطة موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة وتجنب تعارض المصالح.

٤١. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمنه للتقرير السنوي للبنك.

٤٢. على كل عضو من أعضاء المجلس الإلمام كحد أدنى بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
- ضرورة عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- ضرورة تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها، وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مواضيع يوجد فيها شبهة تعارض للمصالح، وأن يدوّن هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

ثالثاً : دور رئيس مجلس الإدارة:

على رئيس المجلس أن يتأكد كحد أدنى من الأمور التالية:
١. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
٢. خلق ثقافة خلال اجتماعات المجلس– تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
٣. التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
٤. التأكد من توفر معايير عالية من الحاكمية المؤسسية لدى البنك.
٥. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلامهم جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
٦. ضمان وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٧. مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٨. التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس والتعليمات المتصلة بالحاكمية المؤسسية، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
٩. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
١٠. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
١١. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program) بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو والالتحاق بدورات تدريبية حول أسس وتطبيقات حوكمة الشركات، وتزويده بالبنية التنظيمية للبنك، والحاكمية المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني والأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياسته المعتمدة بما فيها سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة، والأوضاع المالية للبنك، وهيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر ومواثيق اللجان المنبثقة عن المجلس.

رابعاً: المساهمين ودورهم في التحكم المؤسسي:

إن السيادة القانونية والسلطة العليا هي للمساهمين الذين يجتمعون من خلال الهيئة العامة للنظر والمداولة في شؤون البنك، علماً بأن اهتمام المساهمين لا يتوقف عند متابعة أسعار الأسهم وقبض الأرباح بل يتعدى ذلك إلى متابعة أداء البنك من خلال البيانات المالية والاتصال المستمر مع إدارة البنك للوقوف على آخر المستجدات وكذلك حضور الجمعيات العمومية والاشتراك بالتصويت في اتخاذ القرارات ومناقشة أعضاء مجلس الإدارة عن كافة الجوانب المتعلقة بأعمال البنك ونتائجه، كما وأن المساهمين يلعبون دوراً رقابياً مهماً في متابعة أداء أعضاء مجلس الإدارة وفي الحصول على أية معلومات تمكنهم من ممارسة حقهم على أكمل وجه.

خامساً: حقوق أصحاب المصالح:

- يوفر المجلس آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:
١. اجتماعات الهيئة العامة.
٢. التقرير السنوي.
٣. تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
٤. الموقع الإلكتروني للبنك.
٥. قسم علاقات المساهمين.

- ويخصص البنك جزء من موقعه الإلكتروني وبحيث يتضمن توضيح لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المعلومات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات بالشكل الذي لا يتعارض مع القانون وقواعد السرية المصرفية.

الباب الثالث: ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجب توفرها بهم وتقييمهم

أولاً: الملاءمة:

أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من المصداقية والنزاهة والكفاءة والخبرات اللازمة وتكريس الوقت لعمل البنك ووفقاً لسياسة الملاءمة الخاصّة بالبنك التجاري الأردني التي توضح الشروط الواجب توافرها في كل منهم، ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التأكد من ذلك.

وتشمل الإدارة التنفيذية العليا مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعدي المدير العام أو مساعدي المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك له سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام، ويتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا، وقد تم تحديد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ضمن سياسة الملاءمة الخاصة بهم.

ثانياً: المؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة:

يتوجب توافر شروط معينة فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك من حيث العمل والشخصية ومتطلبات الملاءة المالية، مع ضرورة توافر الخبرات والمؤهلات والمواصفات التالية لدى أعضاء مجلس الإدارة في البنك:

أ. الخبرات والمؤهلات:
- القدرة على الاستقلالية في الحكم على الأمور والمشاركة في اتخاذ القرارات السليمة.
- المعرفة بالبيانات المالية وفهم معقول للنسب المالية المستخدمة لقياس الأداء.
- خبرات أو مهارات معقولة في مجالات المحاسبة أو التمويل أو البنوك أو أي خبرات مصرفية أخرى.
- الالتزام بتعلم أعمال البنك واستيفاء شروط المساهمة مع تكريس الوقت والجهد الكافيين للبنك.
- الاستعداد للاستقالة من عضوية مجلس الإدارة في حال وجود أي تغيير في المسؤوليات المهنية.
- الفهم والدراية لأفضل الممارسات الدولية في مجال الإدارة وتطبيقها في بيئات الأعمال سريعة التطور.
- القدرة على التعامل مع الأزمات وإدارتها على المدى القصير والطويل.
- المعرفة في مجال الأسواق العالمية.
- الشخصية القيادية القادرة على منح الصلاحيات وتحفيز الموظفين.
- القدرة على التوجيه الاستراتيجي والرؤية المستقبلية الواضحة.

ب. شروط عضوية أعضاء مجلس الإدارة:
يجب أن تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس إدارة البنك الشروط التالية:
- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات للبنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة، بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها، وأن لا يكون عضواً أو ممثلاً لعضو في مجلس إدارة شركة أخرى مشابهة أو منافسة لها في أعمالها أو ممثلة لها في غاياتها.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

ج. الاهتمام والولاء:
يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنك بالمسؤوليات والاهتمام والولاء ووفقاً لما يلي:

١. الصدق:
علاقة العضو بالبنك علاقة صادقة و يقوم كأي إداري آخر بالتصريح عن أي معلومات ذات أهمية قبل إجراء أي صفقة أو تعامل تجاري مع البنك.

٢. الولاء:
في حال تضارب المصالح بين العضو والبنك يتم إعطاء عضو المجلس الذي يتعامل مع البنك نفس الشروط التي كانت ستعطى له لو لم يكن له علاقة بالبنك، وتحقيقاً لذلك فإن عضو المجلس يقوم بممارسة دوره بأمانة ويضع مصلحة البنك نصب عينيه ويتجنب تضارب المصالح أو استغلال منصبه أو معلومات علمها من خلال البنك لتحقيق مآرب شخصية، ويلتزم بإطلاع مجلس الإدارة على أي تضارب محتمل في المصالح وعدم التصويت على أي قرارات تتعلق بهذا الموضوع.

٣. الاهتمام:
يحرص عضو مجلس الإدارة على القيام بجميع الواجبات المنصوص عليها بموجب القوانين والأنظمة المرعية ويسعى للحصول على كافة المعلومات الضرورية للتأكد من أن جميع القرارات المتخذة هي في صالح البنك.
ولتحقيق الاهتمام المنشود فإن عضو مجلس الإدارة على اطلاع وفهم لأعمال البنك والأسواق والقطاعات التي يخدمها، حيث يقوم بحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتحضير المسبق لها بشكل جيد وخاصة فيما يتعلق بالقرارات التي سيتم اتخاذها، كذلك القيام بواجباته الموكلة إليه بأمانة والبحث عن وجود مؤشرات تحذيرية ومتابعة كافة القضايا ذات الأهمية مع إدارة البنك، والحصول على المشورة الموضوعية إذا اقتضت الحاجة، والتقيد بأحكام القوانين المختلفة المتعلقة بمجلس الإدارة.

د. الاستقلالية:
١. يمارس مجلس الإدارة قيادة فعالة مستقلة عن إدارة البنك بعدم وجود أي أعضاء تنفيذيين داخل المجلس، وعدد الأعضاء المستقلين لا يقل عن أربعة أعضاء.

إن أهم العلاقات التي قد تؤثر على استقلالية العضو في البنك وجود تعارض بين عضويات مجالس الإدارة، وجود علاقة استشارية مع جهات لها علاقة بالبنك، وجود علاقة تجارية مباشرة أو غير مباشرة بين العضو والبنك، أو إنشاء أي علاقة جديدة مع البنك نشأت وتطورت نتيجة لعضويته في مجلس الإدارة.

٢. ضمان استقلالية عضو مجلس الإدارة فإنه يقوم بالإفصاح خطياً وبشكل منتظم عن أي مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد مع البنك له أو لزوجه أو قريب له حتى الدرجة الثالثة إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد، هذا ولا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد ويتم تقييم درجة تأثير أنشطة العضو الأخرى على استقلاليته كعضو مجلس إدارة بنك.

هذا ويُعَرَّف العضو المستقل على أنه عضو المجلس الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذه لقرارات موضوعية لصالح البنك، والذي تتوافر به الشروط التالية:
١. أن لا يكون قد كان عضواً تنفيذياً في المجلس خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٢. أن لا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابه.
٣. أن لا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٤. أن لا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
٥. أن لا يكون شريكاً أو موظفاً أو أحد أقرباء المدقق الخارجي للبنك وأن لا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
٦. أن لا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو ممثلاً لمساهم رئيسي أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في إحدى الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
٧. أن لا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو إحدى الشركات التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثمانية سنوات متصلة.
٨. أن لا يكون حاصلاً هو أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالكاً لها أو مساهماً رئيسياً فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (٥٪) من رأس مال البنك المكتتب به، وأن لا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة.
٩. أن لا يكون للعضو أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع البنك أو أي شركة حليفة أو تابعة والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن ٥٠٠٠٠ خمسين ألف دينار.
١٠. أن لا يمتلك العضو ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.
١١. أن لا يكون أحد أقرباء العضو من مساهمي البنك الذين يمتلكون ما نسبته ٥٪ أو أكثر من أسهم البنك المكتتب بها.
١٢. أن يكون من ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية العالية.

هـ. الاطلاع والمعرفة:
يتوفر في عضو مجلس الإدارة في البنك الاطلاع والمعرفة من حيث فهم معقول ودراية للعمليات المصرفية والمخاطر التي تواجه البنك إضافة إلى البيانات المالية التي تعكس وضع البنك المالي ودراية بالقوانين والتشريعات والتعليمات التي يجب أن يتقيد فيها البنك، والاطلاع ومتابعة للمواضيع المستجدة في قطاع الخدمات المالية وحضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه ومراجعة التقارير والتوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية للبنك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي والسلطات الرقابية.

و. ميثاق سلوكيات العمل:
لقد اعتمد وأصدر مجلس الإدارة ميثاق سلوكيات العمل في البنك وتقوم الإدارة التنفيذية للبنك بتعميمه على كافة المستويات الإدارية وإلزام العاملين في البنك التطبيق لمحتوياته ويشمل بالحد الأدنى وليس حصراً عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية، وقواعد وإجراءات تنظم العمليات مع ذوي العلاقة، والحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح.

ثالثاً: تقييم أداء الإداريين:

١. استحدث المجلس نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، والذي يتضمن ما يلي:
- وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.

٢. يعتمد المجلس نظاماً لقياس أداء الإدارة التنفيذية في البنك، والذي يتضمن ما يلي:
• أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
• أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء، ولكن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
• عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح.

رابعاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتعويضاتهم:

يحدد نظام البنك طريقة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتكون هذه التعويضات والمكافآت على شكل بدل حضور أو بدل تنقلات عن الجلسات أو مزايا عينية أو نسبة معينة من الأرباح وكما هو موضح بسياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة لدى البنك.

الباب الرابع: أنظمة الضبط والرقابة

أولاً: اختيار الإدارات ودورها الرقابي:

١. اختيار الإدارة:
يوافق مجلس الإدارة على تعيين المدير العام للبنك أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن تتحقق فيه الشروط التالية (علماً بأنه يحق للبنك المركزي الاعتراض على التعيين):
• أن يكون حسن السيرة والسلوك.
• أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة بنك آخر إلا إذا كان البنك بنكاً تابعاً للبنك المعين فيه.
• أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
• أن يتمتع بالكفاءة والخبرة المصرفية التي تتطلبها أعمال البنك.
• أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
• أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي، الذي يجب أن لا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.

ويتم مراعاة المتطلبات الأخرى الواردة في سياسة ملاءمة الإدارة التنفيذية.

٢. دور الإدارة الرقابي:
تقوم الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال دوائر وإدارات البنك المختلفة بتزويد مجلس الإدارة بالتقارير والبيانات والمعلومات الدورية وعند الحاجة إليها لضمان قيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على عمليات البنك وتقييم المخاطر الحالية والمتوقعة من أجل العمل على إدارة هذه المخاطر بكفاءة وفاعلية.

٣. الاتصالات الخارجية:
يقوم مجلس الإدارة في البنك بتزويد الأطراف ذات العلاقة بالبنك بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ليتمكنوا من مراقبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومساءلتهم حول أسلوب إدارة موجودات البنك، ويتم ذلك من خلال التقارير المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني والتقارير المالية الدورية للمساهمين ومن خلال الإفصاح عما يلي وحسب سياسة الإفصاح السارية المفعول:
١. أسماء أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية.
٢. الهيكل التنظيمي ودليل الحاكمية المؤسسية.
٣. الحوافز والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٤. طبيعة العمليات وحجمها مع الشركات الحليفة والجهات ذات العلاقة بالبنك.
٥. تعريف المخاطر الرئيسية في البنك وسياسة إدارة المخاطر.

٤. التخطيط:
إن من أهم المهام الموكلة إلى مجلس الإدارة رسم الاستراتيجيات العامة للبنك واعتماد سياسات العمل من خلال المشاركة والموافقة على الخطط الاستراتيجية طويلة الأمد وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية وعليه فإن مجلس الإدارة يقوم بما يلي:
• توفير آلية للتخطيط وخطط عمل مناسبة والتأكد من تنفيذها ومراقبة نتائجها.
• قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته من خلال تطوير أنظمة البنك.
• تحديد نقاط القوة والضعف والفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.
• التأكد من وجود فريق عمل إداري مناسب.
• التحقق من التزام الإدارة بنسب كفاية رأس المال ونسب السيولة وتوفر مصادر أموال متاحة بما فيها رأس المال بشكل يضمن تحقيق أهداف وغايات البنك المرسومة.

٥. السياسات:
لما كان مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك فإنه يتوفر لدى البنك السياسات المبينة أدناه والتي تغطي كافة الأنشطة المصرفية للبنك وتقوم الإدارة التنفيذية بالتأكد من وجود هذه السياسات والعمل على مراجعتها دورياً مع العمل على إصدار السياسات غير المتوفرة:
أ. سياسة الائتمان.
ب. السياسة الاستثمارية.
ج. سياسة إدارة مصادر الأموال/ وإدارة الموجودات والمطلوبات.
د. ميثاق سلوكيات العمل لدى البنك التجاري الأردني.
هـ. نظام شؤون الموظفين.
و. سياسات أخرى
– سياسة إدارة المخاطر.
– سياسة مراقبة الامتثال.
– سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
– سياسة الامتثال لمتطلبات قانون الضريبة الأمريكي (FATCA).
– سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
وغيرها من السياسات المعتمدة.

ثانياً: أنظمة الضبط الداخلي:

إن من مهام المجلس المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة هذا وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية التالية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
• توفير بيئة رقابية يعكسها وجود هيكل تنظيمي يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
• العمل على إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر معززة بوجود سياسة المخاطر من أجل تحديد المخاطر التي تواجه البنك وتقييمها وتحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لمواجهتها.
• توفير ضوابط رقابية والفصل بين المسؤوليات بما فيها الفصل بين مسؤوليات «متخذي المخاطر» و «مراقبي المخاطر».
• الالتزام بمبدأ الرقابة الثنائية عند وضع الضوابط الرقابية.
• توفير إجراءات عمل تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب وبما يضمن سرعة تفعيل خطة الطوارئ إذا لزم الأمر.
• إعادة مراجعة نظام الضبط والرقابة الداخلي الموافق عليه من مجلس الإدارة بشكل دوري من قبل المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لتقييم مدى كفايته والتأكد من انسجامه مع القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة.
• الالتزام باستقلالية دوائر وإدارات المخاطر والتدقيق الداخلي والامتثال.
• الالتزام بتوفير النظم المالية والمحاسبية القادرة على إظهار الوضع المالي الحقيقي للبنك وتوفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وبما يمكن من إعداد البيانات المالية الدورية والسنوية وبما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
• الالتزام بتوفير الفاعلية والسلامة لإدارة المعلومات والتكنولوجيا من خلال إيجاد أنظمة ضبط ورقابة داخلية فاعلة.
• الالتزام بتوفير متطلبات الأمن والسلام والحماية اللازمة للبنك.

وفيما يلي المحاور الأساسية للرقابة الإدارية:

١. التدقيق الداخلي:
يعتبر التدقيق الداخلي مصدراً هاماً للمعلومات ويساعد إدارة البنك على تحديد المخاطر وإدارتها بكفاءة.
أ. تلتزم دائرة التدقيق في البنك بالقيام بالمهام الآتية كحد أدنى:
– التحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها.
– التحقق من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة.
– تدقيق الأمور المالية والإدارية، بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية، تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
– مراجعة الالتزام بدليل الحاكمية المؤسسية.
– مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
– التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).
ب. يلتزم المجلس بضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم، بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
ج. يتخذ البنك الإجراءات اللازمة لتعزيز فاعلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
د. تخضع دائرة التدقيق الداخلي للإشراف المباشر من لجنة التدقيق، حيث يتم ما يلي:
– ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تكون مسؤولة عن تقييم أدائها.
– يقوم المدقق الداخلي ولجنة التدقيق بمراجعة تقارير المدقق الخارجي وتقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– التعاون والتشاور ما بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بهدف رفع كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
هـ. لا يقوم البنك بتكليف موظفي التدقيق الداخلي بأية مهام أو مسؤوليات تنفيذية.
و. إن مهام التدقيق الداخلي تقوم على أساس المخاطر.
ز. مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في البنك، والتأكد من أن المعلومات الرئيسية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
ح. التأكد من الالتزام بتطبيق كافة السياسات والتعليمات والإجراءات الداخلية للبنك والصادرة عن الجهات الرقابية والمعايير والإجراءات والقوانين الدولية ذات العلاقة.

٢. التدقيق الخارجي:
- تنتخب الهيئة العامة مدقق الحسابات الخارجي المرخص للقيام بمهام التدقيق الخارجي على البنك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة ومتطلبات وأصول المهنة والتشريعات النافذة.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق الداخلي بنسخة من تقريره ويجتمع معها مرة واحدة على الأقل سنوياً ودون حضور الإدارة التنفيذية.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بتدقيق حسابات البنك وفقاً للمعايير الدولية والقواعد المهنية المتعارف عليها وفحص الأنظمة الإدارية والمالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها والتأكد من مصداقية وعدالة البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية بالإضافة إلى التبليغ عن أية مخالفة للقانون أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.
- يلتزم البنك بتدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب (للإدارة العامة–الأردن)، وتحتسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام ٢٠١٠، وتكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركه، وكل خمس سنوات (للإدارة الإقليمية–فلسطين).
- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
- على المجلس اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي.
- على المدقق الخارجي تزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الخارجي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.
- على المجلس التوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك (المناط به مهمة التدقيق على أعمال فروع فلسطين) بعد الحصول على موافقة سلطة النقد الفلسطينية.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بأن لا يكون مؤسساً أو مساهماً أو عضواً في مجلس الإدارة أو شريكاً لأي عضو من أعضاء مجلس الإدراة أو موظفاً لديه.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي أن يكون من بين المدققين المقيدين لدى هيئة الأوراق المالية.
- يلتزم البنك بعدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بأية أعمال إضافية أخرى لصالحه كتقديم الاستشارات الإدارية والفنية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة بناء على توصية لجنة التدقيق في البنك.
- يلتزم البنك عند تعيين المدقق الخارجي بالتأكد من تمتعه بالاستقلالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- يراعي البنك ضرورة قيام المدقق بعمله بحياد وعدم تدخل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا بهذا العمل.
- يلتزم البنك بعدم تعيين أي من موظفي مكتب مدقق الحسابات الخارجي في الإدارة التنفيذية العليا للبنك إلا بعد مرور سنة على الأقل من تركه تدقيق حسابات البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بممارسة الأعمال الموكلة إليه باستقلال وحيادية.
- يقوم المدقق الخارجي بمراقبة أعمال البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بفحص الأنظمة الإدارية والمالية للبنك وأنظمة الرقابة الداخلية فيها وإبداء الرأي بخصوص فاعليتها والتأكد من ملاءمتها لحسن سير أعمال البنك والمحافظة على أمواله.
- يقوم المدقق الخارجي بالتحقق من ملكية البنك لموجوداته وقانونية الالتزامات المترتبة على البنك.
- يقوم المدقق الخارجي بحضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك.
- يقوم المدقق الخارجي بالإجابة على أسئلة واستفسارات مساهمي البنك بخصوص البيانات المالية والحسابات الختامية خلال اجتماعات الهيئة العامة.
- يقوم المدقق الخارجي بإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للبنك وطلب تعديلها إذا كان هناك ما يؤثر على عدالتها.
- يقوم المدقق الخارجي بالتبليغ عن أية مخالفة للتشريعات النافذة أو أي أمور مالية أو إدارية ذات أثر سلبي على أوضاع البنك إلى الجهات المختصة.

٣. إدارة المخاطر:
تتضمن مهام ومسؤوليات دائرة المخاطر في البنك ما يلي:
١. رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر والامتثال ونسخة للمدير العام، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
٢. دراسة وتحليل جميع المخاطر التي يواجهها البنك بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
٣. تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
٤. وضع السقوف للمخاطر (Risk Appetite) بالتنسيق مع الجهات المعنية في البنك والمعتمدة من مجلس الإدارة، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن هذه السقوف إلى مجلس إدارة البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٥. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
٦. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.
٧. تقوم بعض لجان الإدارة التنفيذية مثل لجان الائتمان، وإدارة الموجودات والمطلوبات والخزينة، لجان الاستثمار بمساعدة دائرة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
٨. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.
٩. يقوم مجلس الإدارة بالتحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
١٠. تقوم إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وللمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج من خلال لجنة المخاطر والامتثال.
١١. يعتمد البنك منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وهذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال، وتراجع هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
١٢. يأخذ البنك بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على أي توسع في أنشطة البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة المخاطر، قبل التوسع والموافقة على أنشطه جديدة.
١٣. يلتزم المجلس بضمان استقلالية دائرة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٤. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك والمعتمد من المجلس.
١٥. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
١٦. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
١٧. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر، وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
١٨. المسؤول المباشر عن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

٤. الامتثال Compliance:

تم إنشاء دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في البنك وتتبع لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه مباشرة وعلى اتصال مع المدير العام كما تم رفدها بكوادر مدربة هذا وتقوم بإعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة، مهام، صلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال ويتم تعميمها داخل البنك وعلى كافة العاملين، ويلتزم البنك بما يلي:

– اعتماد سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتوافق مع القانون والتشريعات الناظمة بالإضافة لأي من السياسات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال والتي تعنى بالضبط الداخلي وحاكمية القرارات ذات العلاقة.
– ترفع دائرة الامتثال تقاريرها إلى المجلس من خلال اللجان المنبثقة عنه مع إرسال نسخة عنها إلى المدير العام.

الباب الخامس: اللجان المنبثقة عن المجلس

أولاً: لجنة الحاكمية المؤسسية:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء اثنين منهم مستقلين ويكون رئيس اللجنة أحدهما، وتضم رئيس مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.
وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. التأكد من الالتزام بتطبيق ما ورد في دليل الحاكمية المؤسسية.
٢. مراجعة وتحديث دليل الحاكمية المؤسسية كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. للجنة أن تقوم بدعوة أي شخص في البنك وعلى كافة المستويات الإدارية للاستئناس برأيه أو مساءلته عن أي أمر من الأمور.
٤. ترفع اللجنة تقرير لمجلس إدارة البنك مرة كل عام على الأقل يتضمن رأيها حول مدى التقيد ببنود دليل الحاكمية المؤسسية.
٥. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.
٦. دراسة ملاحظات هيئة الأوراق المالية بخصوص تطبيق الحوكمة في البنك ومتابعة ما تم بشأنها.

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

ثانياً: لجنة التدقيق:

تتكون غالبية أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين بمن فيهم رئيس اللجنة، ولا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، وتم إعادة تشكيل اللجنة لتصبح مكونه من أربعة أعضاء ثلاثة مستقلين، ويتمتعون بالخبرة العملية والمهنية والمؤهلات والمعرفة والفهم الكافي للمعايير والمبادئ المحاسبية الدولية اللازمة والمالية وأي من التخصصات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك بالإضافة إلى المعرفة التامة بتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، ويلتزم البنك بعدم دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق، وتتولى اللجنة في البنك ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

– التوصية بترشيح مدققي الحسابات للتعيين أو إنهاء خدماتهم والتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة في تعليمات هيئة الأوراق المالية.
– مراجعة أتعاب مدققي الحسابات والتوصية بتحديد قيمتها العادلة في ضوء نطاق التدقيق المطلوب منهم.
– التوصية بتعيين أو إنهاء خدمات كبار موظفي إدارة التدقيق الداخلي وفي العموم تقييم عمل التدقيق الداخلي والخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك والنظر في سبل تطويرها، مع إظهار الدعم اللازم لعناصر التدقيق الداخلي الرئيسية لتكريس استقلاليتهم والعناية بأوضاعهم الوظيفية.
– إقرار خطة التدقيق الداخلي السنوية للبنك بعد التشاور مع مدققي الحسابات على طبيعة ونطاق التدقيق المطلوب بما يضمن التنسيق اللازم بين نشاط التدقيق الداخلي ومراجعات المدقق الخارجي من أجل تغطية واسعة لتدقيق أنشطة البنك ودوائره وفروعه بأقل ازدواجية ممكنة.
– الموافقة على أي خروج عن خطة التدقيق الداخلي السنوية أو أي تعديل أو تأجيل فيها.
– فحص ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي ومدققي حسابات البنك ومفتشي البنك المركزي أو خلافه من تقارير التدقيق الأخرى التي يخضع لها البنك من وقت لآخر والوقوف على نتائجها وملاحظاتها وتوصياتها مع النظر في ردود الإدارة على كل منها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن كل ذلك.
– تتوفر لدى اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها وذلك وفقاً لما هو منصوص في ميثاقها.

– تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقق ومعالجتها بموضوعية.
– متابعة تنفيذ أية ملاحظات هامة للتدقيق أياً كان مصدرها بصورة فعالة وسريعة والتأكد من الإجراءات التصويبية المناسبة دون تأخير.
– دراسة كتب ملاحظات مدققي الحسابات المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية أو سواها ومراجعة أجوبة البنك عليها ويشمل ذلك مراجعة مراسلات البنك مع مدققي الحسابات لتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.
– مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة مع العناية بالأخص بأية خلافات قد تنشأ بين الإدارة ومدققي الحسابات عند عملية إعداد البيانات المالية أو نتائجها وكذلك التحقق من تنفيذ تعليمات البنك المركزي بشأن كفاية المخصصات المأخوذة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات محافظ الأوراق المالية، وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.
– النظر في أية تعديلات جوهرية أو مسائل أخرى هامة تتعلق بعملية التدقيق أو المبادئ المحاسبية المعمول بها في البنك عند إعداد البيانات المالية السنوية والاطمئنان إلى التزام هذه البيانات بتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية والمتطلبات القانونية الأخرى والمعايير المحاسبية المعمول بها.
– النظر بالتشاور مع مدققي الحسابات إن لزم الأمر في مدى ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية في البنك ودقتها وملاءمتها ومدى الالتزام بها وبالأخص مدى كفايتها في الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للبنك بصورة صحيحة وصادقة ومتفقة مع القواعد المحاسبية المعمول بها.
– الاجتماع الدوري مع المدقق الداخلي والخارجي ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الأموال مرة واحدة على الأقل سنوياً.
– التأكد من التقيد التام بالقوانين والأنظمة والأوامر التي تخضع لها أعمال البنك.
– إبداء الرأي في غير ذلك من المسائل التي يعرضها المجلس على اللجنة من وقت لآخر.
– ترفع للجنة بيانات تفصيلية ربع سنوية بالديون المتعثرة بمختلف تصنيفاتها المعتمدة في لائحة التسهيلات الائتمانية ويتوجب أن تشمل هذه البيانات الديون التي يتم جدولتها أو إجراء تسويات بشأنها.
– ترفع للجنة بيانات ربع سنوية بالتحصيلات العينية والنقدية للقروض المتعثرة وتأثيرها على حساب الأرباح والخسائر.
– يقوم رئيس اللجنة بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك.
– التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي وتدريبهم.
– على لجنة التدقيق التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
– التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.
– التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).
– على المجلس اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
– على لجنة التدقيق تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.
– على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
– مراجعة تقارير المدقق الخارجي ورقابة مدى شموليته لأعمال البنك ومراجعة تقارير البنك المركزي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
– تفصيل مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق المتعلقة بإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.
– تعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها.
– بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة البنك لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
– مراجعة مراسلات البنك مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
– الاطلاع على تقييم مدقق الحسابات الخارجي لإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي.
– الاطلاع على تقارير الرقابة والتدقيق الداخلي ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.
– التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.
– التأكد من عدم وجود أي تعارض بالمصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
– مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
– تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها وبحيث لا يقل عدد اجتماعاتها عن (٤) مرات سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من عضويها الآخرين ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.
– يدعى مدير دائرة التدقيق الداخلي/ المدقق العام في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها أن تدعو أي شخص للاستئناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

ويكون أمين سر مجلس الإدارة هو مقرر اللجنة.

ثالثاً: لجنة الترشيحات والمكافآت:

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

١. التوصية بتسمية والترشيح لعضوية مجلس الإدارة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبقت إدانته بأي جريمة مخلة بالشرف والأمانة.
٢. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص الوقت الكافي لاضطلاع عضو مجلس الإدارة بمهامه كعضو مجلس إدارة، بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/ منتديات...إلخ.
٣. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك وذلك باتباع أسس محددة ومعتمدة في عملية تقييم فعالية المجلس وبحيث يكون معيار تقييم الأداء موضوعياً ويتضمن مقارنة بالبنوك الأخرى والمؤسسات المالية المشابهة بالإضافة إلى معايير سلامة وصحة البيانات المالية للبنك ومدى الالتزام بالمتطلبات الرقابية.
٤. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمية والمؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.
٥. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.
٦. التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.
٧. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت اللازم تخصيصه من العضو لأعمال مجلس الإدارة.
٨. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة في شركة أخرى.
٩. التأكد من وجود سياسات واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، والاستعانة بمعايير ترتبط بالأداء في تحديد تلك المكافآت بالإضافة إلى أن تكون الرواتب كافية لاستقطاب الأشخاص المؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وتهدف السياسة للالتزام بالبنود التالية:

- المحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم وضمان عدم استخدام هذه السياسة بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- تأخذ السياسة بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها وتعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- يستند عنصر منح المكافأة على أداء الموظفين في المدى المتوسط والطويل (٣–٥) سنوات وليس فقط على أداء السنة الحالية.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت، بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- لا يتم منح مكافأت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر، التدقيق، الامتثال، وغيره) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها وإنما اعتماداً على أدائهم وإنجازاتهم في محاور عمل وظائفهم.

١٠. الموافقة على نظام المكافآت وتحديد مكافآت الإدارة التنفيذية بما فيها راتب المدير العام والمزايا الأخرى، والموافقة على جداول مكافآت الموظفين بناء على تنسيب من المدير العام، وإقرار سياسة الزيادات السنوية للموظفين بناء على تنسيب من المدير العام.
١١. ترفع اللجنة قراراتها/ توجيهاتها ونتائج أعمالها إلى مجلس إدارة البنك.
١٢. تقييم عمل مجلس الإدارة ككل وللجانه ولأعضائه سنوياً، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٣. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل اللجنة بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
١٤. وضع السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.
١٥. تحديد احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم.

ويكون مدير دائرة تخطيط وتطوير الموارد البشرية هو مقرر اللجنة.

رابعاً: لجنة إدارة المخاطر والامتثال:

تم تشكيل لجنة المخاطر والامتثال بقرار من مجلس إدارة البنك وتتكون من أربعة أعضاء اثنين منهم مستقلين، علماً أنه يجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لميثاقها، وتستمر اللجنة في عملها طيلة مدة استمرار عضوية مجلس الإدارة، وتتولى اللجنة ممارسة المهام والصلاحيات التالية:

أ. النواحي المتعلقة بإدارة المخاطر:

– الموافقة على الهيكل التنظيمي لدائرة إدارة المخاطر.
– الموافقة على سياسات وتعليمات وإجراءات إدارة المخاطر ونظام التقارير الخاص بها ومراجعتها بشكل دوري وتحديد مدى كفاءتها.
– الموافقة والإشراف على مستويات المخاطر المقبولة في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
– التعرف والوقوف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وتحديد ومتابعة مدى كفاءة أدوات الرقابة عليها وطرق تقييم وقياس هذه المخاطر والحد منها والعمل على تطوير هذه الأدوات.
– تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة في البنك للتأكد من قيام جميع دوائر البنك بتطبيقها بشكل تام.
– مراجعة كافة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس إدارة البنك.
– الوقوف على مدى رفع درجة وعي الموظفين بكافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
– أية مهام أخرى تتعلق بإدارة المخاطر في البنك ومراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.
– مراجعة استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.
– مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.
– التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
– تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
– متابعة وتقييم مختلف أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

ب. النواحي المتعلقة بالامتثال:

– مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير دائرة مراقبة الامتثال وتقارير البنك المركزي والمدقق الخارجي بشأن مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها وبما لا يتعارض مع صلاحيات لجنة التدقيق.
– التوصية لمجلس الإدارة باعتماد سياسة الامتثال وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة اعرف عميلك وأية تعديلات تتم عليها وأية سياسة أخرى ناظمة لأعمال وظيفة الامتثال لدى البنك.
– الاطلاع على تقارير المراجعة الدورية (ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) الصادرة عن دائرة مراقبة الامتثال حول امتثال كافة سياسات وإجراءات وبرامج عمل البنك للقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة بعمل البنك.
– الاطلاع على الخطة السنوية وبرنامج العمل السنوي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
– استلام تقارير بالعمليات المشبوهة التي يتم إعلام وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عنها.
– الاطلاع على الإجراءات والتدابير التصحيحية و/أو التأديبية التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة التنفيذية في حال اكتشاف أية مخالفات ناجمة عن عدم الامتثال وخاصة في حالة المخالفات التي تعرض البنك لعقوبات قانونية أو خسائر مالية أو تؤثر على سمعة البنك.
– أية مهام أخرى تتعلق بالامتثال في البنك.
– وتعمل اللجنة تحت إشراف مجلس الإدارة وترفع إليه تقاريرها وتوصياتها بنتائج ممارستها لمهامها وتجتمع اللجنة بصورة دورية بدعوة من رئيسها مرتين على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار مجلس إدارة البنك أو بناء على طلب من أعضائها الآخرين، وتدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأغلبية.

ويكون مدير دائرة المخاطر مقرراً للجنة.

خامساً: لجنة التسهيلات:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، بحيث لا يقل عدد أعضائها عن خمسة أعضاء ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً، على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق كما يمكن أن يشارك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا في اجتماعاتها لعرض توصياتهم، والنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد الأعضاء بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، ويتم حضور الاجتماعات والتصويت على قرارات اللجنة شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول ويعد هذا الإجراء استثناءً خاصاً لهذه اللجنة، وتعنى اللجنة بعمليات منح التسهيلات والاستثمارات الاستراتيجية للبنك، ويتم تحديد صلاحيات اللجنة في مجال الائتمان والاستثمار وفقاً لجدول الصلاحيات الذي يتم اعتماده من قبل مجلس الإدارة، هذا وتتلخص مهام وصلاحيات اللجنة فيما يلي:

– إتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
– تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة لمجلس الإدارة بالخصوص.
– رفع تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبل اللجنة إلى المجلس بشكل دوري.
– اتخاذ القرار في الحالات الاستثنائية وضمن نظام الصلاحيات، ووفقاً للشروط والأسس السليمة والتسلسل الإداري.
– للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات لجنة التسهيلات في تعديل شروط أو هيكلة التسهيلات للجنة الإدارة التنفيذية العليا مع ضرورة إطلاع لجنة التسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
– متابعة نتائج أعمال كافة لجان الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية، وضمن صلاحيات اللجنة ونظام الصلاحيات المعتمد لدى البنك والذي يؤكد على الفصل بين صلاحيات اللجنة ولجان الإدارة التنفيذية.
– الموافقة على المعاملات الائتمانية ووفقاً لهيكل الصلاحيات في البنك، وميثاق اللجنة المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

مساعد مدير عام الائتمان هو مقرر اللجنة.

سادساً: لجنة التخطيط الاستراتيجي:

تم تشكيل اللجنة بقرار من مجلس الإدارة، وبحيث تتألف من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة يكون أحدهم رئيساً لها ويجب أن يتمتع الأعضاء بالمقدرة والمعرفة بالأمور المالية والإدارية والخبرة في المجال المصرفي والأسواق، كما يكون لها مقرر يتم تعيينه من مجلس الإدارة. وتجتمع اللجنة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأكثرية ثلاثة من الأعضاء وعلى الأقل أن يكون بينهم رئيس اللجنة وتقدم تقاريرها وتوصياتها أولاً بأول لمجلس الإدارة، ولا يجوز أن تقل اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، هذا وتتلخص مهام اللجنة بما يلي:

– التوصية لمجلس الإدارة بمقترحاتها بشأن التوجهات الاستراتيجية المناسبة في البنك في ضوء الظروف الاقتصادية ومناخ الاستثمار وظروف التنافس المصرفي والعوامل المحيطة بتطوراته.
– إبلاغ المدير العام بالتوجهات والخطط والقرارات الإستراتيجية لمجلس الإدارة ليقوم بوضع الخطط والإجراءات التنفيذية لمراكز العمل المختلفة في البنك وتعتمد تلك التوجهات الإستراتيجية في إعداد خطط العمل السنوية والميزانيات.
– مراجعة اقتراحات المدير العام بخصوص استراتيجيات العمل لمناقشتها وتهيئة التوصيات اللازمة بشأنها لمجلس الإدارة.
– مناقشة الميزانيات التقديرية السنوية للبنك والبت فيها تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة.
– مراجعة أداء خطط العمل السنوية والميزانيات التقديرية بمقارنة الإنجازات الفعلية بالأهداف التقديرية وتقييم أسباب الانحراف عن الأهداف المرسومة.
– يدعى المدير العام لحضور اجتماعات اللجنة إضافة إلى من تراه اللجنة مناسباً ومن المناسب تحديد مواعيد اجتماعات اللجنة بالتنسيق مع رئيسها أو حين يطلب ذلك على أن يتم إخطار المدير العام بتلك المواعيد من خلال مقرر اللجنة.
– يكون مقرر اللجنة مسؤولاً عن إعداد الدعوات لاجتماعها وجداول أعمالها وإعداد محاضر الاجتماعات ومتابعة تنفيذ توصياتها حسب موافقات مجلس الإدارة عليها.
– أية مهام أخرى يوكلها لها مجلس الإدارة

ويكون مدير دائرة التخطيط الاستراتيجي هو مقرر اللجنة.

سابعاً: لجنة تسويات المديونيات والعقارات:

تم تشكيل لجنة العقارات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعين المجلس رئيسها من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بصورة دورية على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين سنوياً، وتتخذ قراراتها وتوصياتها بأغلبية عضوين على الأقل على أن يكون رئيس اللجنة بينهما، وتقدم اللجنة تقاريرها وتوصياتها لمجلس الإدارة أولاً بأول وحين الحاجة، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– وضع السياسة والخطط التنفيذية المتعلقة بالتخلص من العقارات المستملكة من البنك بهدف تخفيض المحفظة العقارية إلى أدنى حد ممكن تحقيقاً للأرباح الرأسمالية، من جهة ولرفع معدل كفاية رأس المال وعدم تجميد سيولة البنك، من جهة أخرى.
– تحديد سقوف المزادات للعقارات المرهونة للبنك عند دخول البنك في هذه المزادات مع الإدارة التنفيذية لتقدير أية محددات تفرضها اعتبارات حجم القرض المتعلق بالرهن ومخصصاته وفوائده المعلقة.
– متابعة تقديرات قيم جميع العقارات المملوكة من البنك والتأكد من تحديثها كل سنتين على الأقل مع مراعاة متطلبات البنك المركزي ومدققي الحسابات بهذا الشأن.
– دراسة توصيات اللجنة العقارية الفرعية بخصوص بيع العقارات أو استدخالها واتخاذ القرار المناسب حول عروض الشراء لأي من هذه العقارات مع مراعاة تقديرات السوق واعتبارات البنك.
– دراسة التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية من خلال تجاربها العملية واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
– الاطلاع على الكشف الشهري لرهونات العقارات الجديدة المرهونة لصالح البنك وقيمتها التقديرية وكشف الدخول بالمزادات.
– أية مهام أخرى يسندها إليها مجلس الإدارة وتتعلق باختصاصها.

ويكون مدير دائرة المتابعة والتحصيل هو مقرر اللجنة.

ثامناً: لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، بالإضافة إلى مهام اللجنة الواردة في دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات المرفق.

مدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

يكون التصويت بالأغلبية لقرارات المجلس والقرارات الصادرة عن اللجان المنبثقة عنه، وفي حال تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس هو المرجح، وتتمتع اللجان بالصلاحيات التالية:

• طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه المعلومات بشكل كامل ودقيق.
• طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
• طلب حضور أي موظف في البنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

الباب السادس: تعارض المصالح والإفصاح والشفافية

أولاً: تعارض المصالح في مجلس الإدارة:

يحرص البنك على أن لا يكون لعضو مجلس الإدارة أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك وإذا دعت الضرورة لذلك يكون الأمر موقوفاً على موافقة الهيئة العامة تجدد كل سنة وتستثنى من ذلك الأعمال التي تتم بطريق المناقصات العامة إذا كان عضو مجلس الإدارة صاحب العرض الأفضل وبالشكل الذي لا يتعارض مع قانون الشركات. كما يحرص عضو مجلس الإدارة على تبليغ المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب البنك ويثبت هذا التبليغ في محضر الاجتماع، على أن لا يقوم العضو ذو المصلحة بالاشتراك في التصويت على القرار الذي يصدر في هذا الشأن، ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الهيئة العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء مجلس الإدارة مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من المحاسب القانوني ، كما ويحرص عضو مجلس الإدارة أن لا يشترك في أي عمل من شأنه منافسة البنك، وتجنب تعارض المصالح من خلال ما يلي:

- وجود سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح.
- وجود سياسات واجراءات للتعاملات مع ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات.
- قيام الدوائر الرقابية في البنك بالتأكد من أن عمليات ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة، وتقوم لجنة التدقيق بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تنفذ السياسات والإجراءات المعتمدة.
- قيام المجلس باعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- قيام المجلس بالتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

ثانياً: الإفصاح والشفافية:

- يقوم المجلس بالتأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
- يتضمن التقرير السنوي للبنك نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير، وعن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- يتأكد المجلس من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة ويتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغييرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- يقوم البنك بتزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يملكون نسبة (1٪) أو أكثر من رأسمال البنك، والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
- يقوم المجلس بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
- يقوم البنك قبل تعيين أي عضو في الإدارة التنفيذية العليا بالحصول من المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق المعززة اللازمة، والطلب من المرشح توقيع الإقرار المرفق بتعليمات الحاكمية، ويقوم البنك بتزويد البنك المركزي بنسخة عن الإقرار مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:
  - ملخصاً للهيكل التنظيمي.
  - ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
  - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة في دليل الحاكمية المؤسسية للبنك ومدى التزامه بتطبيق ما جاء في الدليل.
  - معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
  - معلومات عن دائرة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
  - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
  - أسماء كل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين والإدارة التنفيذية العليا خلال العام.
  - ملخصاً عن سياسة منح المكآفات لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة، والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة، وذلك عن السنة المنصرمة.
  - أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1٪) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.

- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.
- للبنك المركزي الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد أنه لا يحقق الشروط الواردة في تعليمات البنك المركزي الأردني ويلتزم البنك بما يلي:
- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع الإقرار الخاص به وعلى أن يحفظ لدى البنك نسخة ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أية معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضائه.
- توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد عقد هذه الاجتماعات ليصار إلى تسمية من يمثله.
- يقوم البنك بإعلام البنك المركزي قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبته بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها، وفق النماذج المرفقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بشكل نصف سنوي، وعند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي مرشح كعضو في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه.
- للبنك المركزي تعيين جهة خارجية لتقييم حاكمية أي بنك، وذلك على نفقة البنك.
- للبنك المركزي في أي وقت دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي للبنك أو مدير الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
- للبنك المركزي أن يحدد عدد أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
- للبنك المركزي اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينه، على الرغم من انطباق كافة الشروط الواردة في المادة (٦/د) من تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والمبينة في الباب الثالث (ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة والمؤهلات الواجبة وتقييمهم) من دليل الحاكمية المؤسسية.
- يتم مراعاة التعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية في فلسطين بشأن الحاكمية المؤسسية، وفي حال وجود أي تعارض يتم أخذ موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة لمعالجته.
- يتم مراعاة قانون الشركات وكافة القوانين والتشريعات والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن الجهات الرقابية الأخرى وبما لا يتعارض مع نصوص تعليمات الحاكمية المؤسسية.
- تحدد مهام مقرري اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحيث تشمل حضور جميع اجتماعات اللجان، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات والتنسيق مع رئيس اللجنة والأعضاء بخصوص الاجتماعات والتأكد من توقيع أعضاء اللجنة على محاضر الاجتماعات والقرارات وحفظ سجلات ووثائق اجتماعات اللجنة والتحضير للاجتماعات، ولا يوجد لمقرر اللجنة أي صلاحية بالتصويت.
- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية (لجنة الحاكمية المؤسسية/ لجنة التدقيق/ لجنة الترشيحات والمكافآت/ لجنة المخاطر والامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

الباب السابع: القواعد العامة

يقوم البنك بإعداد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للبنك ويتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بحيث يتضمن بشكل رئيسي ما يلي:

- المعلومات والتفاصيل المتعلقة بتطبيق أحكام هذه التعليمات وقواعد حوكمة الشركات في البنك.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والمستقيلين خلال السنة وتحديد فيما إذا كان العضو تنفيذي أو غير تنفيذي ومستقل أو غير مستقل.
- أسماء ممثلي أعضاء مجلس الإدارة الاعتباريين وتحديد فيما إذا كان الممثل تنفيذياً أو غير تنفيذي ومستقلاً أو غير مستقل.
- المناصب التنفيذية في البنك وأسماء الأشخاص الذين يشغلونها.
- جميع عضويات مجلس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة إن وجدت.
- أسماء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- اسم رئيس وأعضاء لجنة التدقيق ونبذة عن مؤهلاتهم وخبراتهم المتعلقة بالأمور المالية أو المحاسبية.
- اسم رئيس وأعضاء كل من لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الحوكمة ولجنة المخاطر والامتثال.
- عدد اجتماعات كل اللجان خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.
- عدد اجتماعات لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال السنة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة مع بيان الأعضاء الحاضرين.

دليل حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

المقدمة

انطلاقاً من حرص البنك التجاري الأردني على سلامة أوضاعه واتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة موارد ومشاريع وخدمات تكنولوجيا المعلومات بالشكل الذي يمكنه من تسيير أعماله وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بفاعلية وكفاءة عالية والذي بدوره ينعكس بشكل إيجابي على جودة منتجات وخدمات البنك من جهة وعلى آليات صنع القرار وإدارة المخاطر من جهة أخرى، وكذلك احتراماً لسلامة الجهاز المصرفي ككل والتزاماً بالمعايير الدولية للممارسات المصرفية السليمة، يدرك البنك أنه يقتضي الالتزام بأفضل المعايير في مجال المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

وقد أدرك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحاجة إلى تبني المنتجات الناجحة والتي تستوجب تطبيق تقنية المعلومات بشكل كفوء وفعال جنباً إلى جنب مع مختلف ممارسات وإجراءات العمل لدى البنك وبالشكل الذي يستدعي وجود إطار ومبادئ حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ففصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واتباع المرتكزات والمعايير السليمة في إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات بحسب الممارسات الدولية الفضلى وعلى رأسها إطار (COBIT) لضبط المخاطر والوصول لتطلعات أصحاب المصالح بتطبيق قواعد الحاكمية السليمة، وتجنباً للدخول في استثمارات غير مجدية ومصاريف غير مبررة تترجم إلى خسائر طائلة والتي قد تنال في بعض الأحيان من سمعة البنك وأدائه.

هذا وللتأكيد على الهوية الخاصّة بالبنك التجاري الأردني فقد تم إعداد هذا الدليل وإرفاقه بدليل حاكمية المؤسسة والذي يعبر عن نظرة البنك الخاصّة بحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث مفهومها وأهميتها ومبادئها الأساسية وبشكل يراعي التشريعات وأفضل الممارسات الدولية ويؤكد على التزام البنك بكافة القوانين والتشريعات الصادرة بالخصوص.

هذا وتسري أحكام هذا الدليل على فروع البنك التجاري الأردني في الأردن وفلسطين، ويقوم البنك بنشر دليل حاكمية تكنولوجيا المعلومات على الموقع الإلكتروني الخاص في البنك ويلتزم بالإفصاح في تقريره السنوي عن الدليل ومدى التزامه بتطبيق ما جاء فيه.

الباب الأول: حاكمية تكنولوجيا المعلومات ونطاقها وأهدافها

أولاً: الحاكمية:

تعتبر إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بأنها مجموعة من النشاطات المستمرة التي تقع ضمن مسؤولية الإدارة التنفيذية وتشمل التخطيط بغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية بما يشمل المواءمة والتنظيم، ونشاطات البناء والتطوير بما يشمل الشراء والتنفيذ، ونشاطات التشغيل وتوصيل الخدمات والدعم، ونشاطات المراقبة كالقياس والتقييم، وبالشكل الذي يكفل ديمومة تحقيق أهداف البنك وتوجهاته الاستراتيجية، وفي ضوء ذلك تعرف حاكمية المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها بعملية توزيع الأدوار والمسؤوليات وتوصيف العلاقات بين الأطراف والجهات المختلفة وأصحاب المصالح بهدف تعظيم القيمة المضافة للبنك باتباع النهج الأمثل الذي يكفل الموازنه بين المخاطر والعوائد المتوقعة، ومن خلال اعتماد القواعد والأسس والآليات اللازمة لصنع القرار وتحديد التوجهات الاستراتيجية والأهداف في البنك وآليات مراقبة وفحص مدى الامتثال لتحقيقها سعياً للتقدم والتطور المستمر، وذلك من خلال حاكمية العمليات والتي ترتبط بمجموعة الممارسات والنشاطات المنبثقة عن سياسات البنك واللازمة لتحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها. وتنقسم هذه الأهداف والمنبثقة من الأهداف المؤسسية إلى أهداف رئيسية وأهداف فرعية، واللازمة لتلبية احتياجات أصحاب المصالح.

علماً بأن المقصود بأصحاب المصالح أي شخص ذو مصلحة في البنك كالمساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو المزودين الخارجيين أو الجهات الرقابية ذات العلاقة بنشاط البنك.

ثانياً: نطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات والأطراف المعنية:

يشمل نطاق تطبيق تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات كافة عمليات البنك المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات بمختلف الفروع والإدارات، وتعتبر جميع الأطراف أصحاب المصالح معنية بالتطبيق، وقد قام البنك بإطلاق مشروع لإيجاد وتوفير البيئة اللازمة وتحقيق متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وفقاً لإطار (COBIT)، ووجود أدوار لكل من:

– الرئيس وأعضاء المجلس والخبراء الخارجيين وذلك لغايات التوجيه العام للمشروع والموافقة على المهام والمسؤوليات وتقديم الدعم والموافقة على التمويل اللازم.

– الإدارة التنفيذية ومدراء العمليات والإجراءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات للإدارة التنفيذية والتي تقوم بالتوجيه ورفع التقارير اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات لمجلس الإدارة ومتابعة الدور المناط بمدراء المشاريع ومراعاة توفر الموارد الكافية والإدراك السليم للأهداف المؤسسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

– كما وتناط بالتدقيق الداخلي مهمة تقديم المشورة والمراقبة المستقلة لإنجاح التطبيق وذلك في الأمور التنفيذية كمستشار ومراقب مستقل لتسهيل وإنجاح إتمام إطار التحكم المؤسسي، وذلك من خلال الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات ومراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر من خلال التوصيات والاقتراحات، وعلى لجنة التدقيق من جهة والمدقق الخارجي من جهة أخرى تزويد البنك المركزي بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية واطّلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

– وتلتزم كل من إدارات المخاطر وأمن المعلومات والامتثال والقانونية المشاركة في المشروع وتطبيق الإطار ومتابعة المتطلبات والالتزام بالأهداف والسياسات ومن وجود بيئة الرقابة الملائمة.

– ويعتمد البنك على المتخصصين وحملة الشهادات الفنية والمهنية الخاصة بالمعيار (COBIT Foundation. COBIT Assessor. COBIT Implementation. CGEIT) من داخل البنك ومن خارجه لتولي دور المرشد والمقيم خلال مراحل التطبيق ولنشر المعرفة بالمعيار وتسهيل عملية الالتزام.

– ويلتزم البنك عند توقيع اتفاقيات إسناد (Outsourcing) مع الغير لتوفير الموارد البشرية والخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بهدف تسيير عمليات البنك بالتأكد من التزام الغير بتطبيق بنود تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات بشكل كلي أو جزئي بالقدر الذي يتناسب مع أهمية وطبيعة عمليات البنك والخدمات والبرامج والبنية التحتية المقدمة قبل وأثناء فترة التعاقد، ولا يعفى المجلس والإدارة التنفيذية العليا من المسؤولية النهائية لتحقيق متطلبات التعليمات مدار البحث بما في ذلك متطلبات التدقيق المشار إليها في هذا الدليل.

ثالثاً: أهداف حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها:

إن الهدف الأساسي لحاكمية تكنولوجيا المعلومات «هو إنشاء القيمة المضافة» للبنك من خلال الاستخدام الامثل لتقنية المعلومات والتكنولوجيا، والحفاظ على القيمة المقدمة بوساطة الاستثمارات الحالية فيها وزيادتها، والتخلص من مبادرات وأصول تقنية المعلومات التي لا تؤدي إلى إنشاء قيمة مضافة كافية للبنك والذي يعني الاستخدام الأمثل للموارد مع ضبط المخاطر، بالإضافة لمعالجة مخاطر الأعمال المرتبطة باستخدامات تقنية المعلومات وتملكها وتشغيلها وتبنيها وإدراجها في البنك والتأكد من وجود القدرات الملائمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، وتوفير الموارد الكافية والملائمة والفعالة، والتوفيق في عملية اتخاذ القرارات بين اهتمامات أصحاب المصالح نحو القيمة المضافة من جهة ومقارنة المخاطر مع العائد من خلال الاستغلال الامثل للموارد من جهة أخرى.

وعليه فإن الأهداف التي يسعى البنك للوصول إليها من خلال تبني إطار حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Stakeholders needs) من خلال تحقيق أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبما يضمن:
- توفير معلومات ذات جودة عالية كمرتكز يدعم آليات صنع القرار في البنك.
- إدارة حصيفة لموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، تعظم الاستفادة من تلك الموارد وتقلل الهدر.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية متميزة وداعمة تمكن البنك من تحقيق أهدافه.
- الارتقاء بعمليات البنك المختلفة من خلال توظيف منظومة تكنولوجية كفؤة بمستوى اعتماد متميز.
- إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات تكفل الحماية اللازمة لموجودات البنك.
- المساعدة في تحقيق الامتثال لمتطلبات القوانين والتشريعات والتعليمات بالإضافة للامتثال لاستراتيجية وسياسات وإجراءات العمل الداخلية، وذلك من خلال تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك.
- تعظيم مستوى الرضا عن تكنولوجيا المعلومات من قبل مستخدميها بتلبية احتياجات العمل بكفاءة وفعالية.
- إدارة خدمات الأطراف الخارجية الموكل إليها تنفيذ عمليات ومهام وخدمات ومنتجات.

٢.تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ومن خلال توفير عناصر التمكين اللازمة.

٣.تبني ممارسات وقواعد العمل والتنظيم بحسب أفضل المعايير الدولية كنقطة انطلاق يتم الارتكاز والبناء عليها في مجالي حاكمية وإدارة عمليات ومشاريع وموارد تكنولوجيا المعلومات.

٤.فصل عمليات ومهام ومسؤوليات المجلس في مجال الحاكمية عن تلك التي تقع ضمن حدود مسؤولية الإدارة التنفيذية بخصوص المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

٥.تعزيز آليات الرقابة الذاتية والرقابة المستقلة وفحص الامتثال في مجالي حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وبما يسهم في تحسين وتطوير الأداء بشكل مستمر.

الباب الثاني: إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها المتبع لدى البنك (COBIT) وعناصر التمكين

أولاً: مبادىء حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

تعمل المبادىء الرئيسة لحاكمية تكنولوجيا المعلومات على تمكين البنك من بناء إطار عمل فعال للحاكمية والإدارة يحسن من استخدام المعلومات والاستثمارات في التقنيات بالشكل الأمثل، وفيما يلي المبادىء الرئيسة لحاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ووفقاً لإطار COBIT:

١. تلبية احتياجات أصحاب المصالح (Meeting Stakeholder Needs):
إن الغرض الأساسي للبنك هو إيجاد قيمة مضافة لأصحاب المصالح وبالتالي تحقيق الفوائد بالتكلفة المثلى للموارد.

٢. تغطية المؤسسة من بدايتها لنهايتها (Covering the Enterprise End-to-End):
بحيث تعمل حاكمية التكنولوجيا على خلق تكامل بين حاكمية تكنولوجيا المعلومات والحاكمية المؤسسية بما يغطي جميع الوظائف والعمليات داخل البنك.

٣. إطار عمل متكامل (Applying Single Integrated Framework):
يتماشى على مستوى عالٍ مع المعايير وأطر العمل ذات العلاقة وبحيث يمكنه أن يكون إطاراً جامعاً لحماية تكنولوجيا المعلومات المؤسسية وكُل ما يتعلق بإدارتها.

٤. تمكين أسلوب شمولي (Enabling a Holistic Approach):
يتم تطبيق نظام شامل للحاكمية المؤسسية وإدارة تقنية المعلومات.

٥. فصل الحاكمية عن الإدارة (Separating Governance From Management):
يعنى مجلس الإدارة بتطبيق الحاكمية المؤسسية الرشيدة في البنك والفصل بين دور المجلس والإدارة التنفيذية، وتتمثل مسؤولية الإدارة التنفيذية بالمهام المطلوبة من المدير العام وكوادر الإدارة التنفيذية الأخرى للقيام بالتخطيط، والبناء، والتشغيل، ومراقبة الأنشطة ومواءمتها مع التوجهات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وذلك لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية.

ثانياً: عناصر التمكين:

يتم تحقيق الشمولية في حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من حيث الأخذ بالاعتبار ليس فقط التكنولوجيا بحد ذاتها وإنما توفير سبعة دعامات (7Enablers) تكون مصاحبة ومكملة لخدمات تكنولوجيا المعلومات تتمثل بما يلي:

١. المبادئ والسياسات وأطر العمل (Principles. Policies and Frameworks)، والتي تعد وسائل لترجمة السلوكيات المرغوبة إلى إرشادات عملية للإدارة اليومية.

٢. العمليات (Processes)، والتي تمثل مجموعة منظمة من الممارسات والأنشطة لتحقيق أهداف معينة.

٣. الهياكل التنظيمية (Organizational Structures).

٤. الثقافة والأخلاقيات والسلوك (Culture. Ethics and Behavior)، من خلال منظومة القيم والأخلاق والسلوكيات الخاصة بالبنك.

٥. المعلومات (Information)، وتشمل جميع المعلومات التي ينتجها ويستخدمها البنك، والتي هي ضرورية لتشغيل البنك وحوكمته بشكل جيد.

٦. الخدمات والبرامج والبنية التحتية والتطبيقات (Services. Infrastructure and Applications)، المعنية في توفير المعالجة لتكنولوجيا المعلومات وتسهل تقديم الخدمات.

٧. العنصر البشري والمهارات والكفاءات (People. Skills and Competencies)، والتي تعد ضرورية لنجاح اكتمال جميع الأنشطة واتخاذ القرارات والإجراءات الصحيحة.

ولإنجاح الإطار العام لحاكمية تكنولوجيا المعلومات يلتزم البنك بتفعيل الدعامات السبع لتحقيق الشمولية الموجودة.

ويقوم البنك عند التطبيق والدخول في تفاصيل الدعامات (الممكنات) السبعة والمرفقات والعمليات والأهداف الفرعية بتطويع (Tailoring) كل ذلك بما ينسجم ومعطيات البنك في سبيل خدمة أهداف ومتطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT) والعمل على إيجاد التغيير المطلوب لتوفير وتهيئة البيئة اللازمة للتطبيق من خلال اتباع أسلوب تحليل الفجوة (Gap Analysis) بين الوضع الحالي والمقارنة مع متطلبات تعليمات والمعيار لغايات الالتزام بالتطبيق، ويلتزم البنك بإرسال تقرير الإنجاز المتعلق بالامتثال لتحقيق متطلبات تطبيق (COBIT) بشكل نصف سنوي للبنك المركزي الأردني، موضحاً فيه مستوى الإنجاز.

ثالثاً: عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

يتكون الإطار العام لتطبيق حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT) من نطاقي عمليات رئيسيين هما:

١. نطاق عمليات مجلس الإدارة: ويمكن تقسيمه لخمس عمليات وفي كل عملية يتم تعريف ممارسات التقييم Evaluate والتوجيه Direct والمراقبة Monitor والمعروفة باختصار (EDM5) والذي يقوم بالتأكد من وضع وصيانة إطار عمل حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وتحقيق المنافع، وإدارة المخاطر، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد، ومن التعامل بشفافية مع أصحاب المصالح.

٢. نطاق عملية الإدارة التنفيذية: ويحتوي على أربعة محاور متماشية مع مناطق مسؤوليات التخطيط Plan، والبناء Build، والتشغيل Operate، والمراقبة Monitor، والمعروفة اختصاراً بـ(PBRM)، وتوفر هذه المحاور تغطية شاملة لنطاق حاكمية تكنولوجيا المعلومات، وقد تم اختيار أسماء المحاور بما يتماشى مع دلالتها الرئيسة وهي:

- المواءمة والتخطيط والتنظيم (APO): تقوم بإجراء صياغة سياسة تكنولوجيا المعلومات، واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ووضع الهياكل التنظيمية لدى البنك، والإدارة المالية، وإدارة المحافظ الاستثمارية.
- البناء والاستحواذ والتنفيذ (BAI): وتعتبر إجراء تحليل الأعمال، وإدارة المشاريع، وتقييم سيناريوهات الاستخدام، وتعريف المتطلبات وإدارتها، والبرمجة، وهندسة النظم، وإخراج النظم من الخدمة، وإدارة القدرات.
- الخدمة وصيانتها ودعمها (DSS): وهي إجراء إدارة الإتاحة (التوفر)، وإدارة المشاكل، وإدارة مكتب الخدمة والحوادث، وإدارة الأمن، وعمليات تقنية المعلومات، وإدارة قاعدة البيانات.
- المراقبة والتقييم والتقدير (MEA): وتمثل إجراء مراجعة الامتثال (التوافق)، ومراقبة الكفاءة، وتدقيق أدوات الضبط.

ويلتزم البنك بالتنفيذ الأمثل للمحاور والعمليات المبينة وذلك لإنجاح التطبيق السليم لحاكمية تكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: مستويات النضوج وقدرة الإجراءات:

يهدف استخدام مستويات النضوج لغايات تحسين الإجراءات وتقييم نضوج العمليات، وتحديد المستوى المستهدف والوقوف على الانحرافات، وهناك ستة مستويات يمكن تصنيف الإجراءات من خلالها، وهي:

– المستوى (٠) الإجراء غير المكتمل (Incomplete process): وهو الانعدام التام لأية عمليات واضحة وبالتالي لم يدرك البنك أن هناك مشكلة يجب معالجتها.

– المستوى (١) الإجراء المنفذ (Performed process): هناك أدلة بأن البنك أدرك بأن المشاكل قائمة ويجب معالجتها رغم ذلك ليس هناك إجراءات قياسية، بل أن هناك مقاربات مرتبطة بغرض معين يتم تطبيقها على أساس فردي أو على أساس كل حالة بعينها، وبهذا فإن توجه البنك نحو الإدارة بشكل عام غير منظم.

– المستوى (٢) الإجراء الخاضع للإدارة (Managed process): تطور العمليات إلى المرحلة حيث يتم اتباع إجراءات مماثلة من قبل مختلف الأفراد الذين يقومون بنفس المهمة، وليس هناك تدريب رسمي أو نشر للإجراءات القياسية، وتترك المسؤولية للفرد، وهناك درجة عالية من الاعتماد على معرفة الأفراد ولهذا السبب فإن الأخطاء محتملة.

– المستوى (٣) الإجراء الراسخ (Established process): تم توثيق الإجراءات وتحديدها لتكون كإجراءات قياسية، ومن ثم نشرها في البنك عبر التدريب، وينص التوثيق على وجوب اتباع هذه الإجراءات، لكن من غير المرجح أن يتم كشف الانحرافات.

– المستوى (٤) الإجراء القابل للتنبؤ: تعمل الإدارة على مراقبة وقياس مستوى الامتثال للسياسات وتتخذ إجراءات حيث تبدو العمليات لا تعمل بشكل فعال، وتكون الإجراءات خاضعة للتحسين المستمر وتقدم تجربة ناضجة للآخرين، كما تستخدم الأتمتة والأدوات بطريقة محدودة أو مجزأة.

– المستوى (٥) الإجراء المحسّن: في هذا المستوى تم تنقيح الإجراءات لتصل لمستوى الممارسة الرشيدة، وذلك بناء على نتائج التحسين المستمر وإعداد نماذج النضوج عبر المشاركة مع المؤسسات الأخرى وهنا تستخدم تقنية تكنولوجيا المعلومات بطريقة متكاملة لأتمتة تدفق العمل، فتوفر الأدوات لتحسين الجودة والفعالية وتمكن البنك من التكيف بسرعة.

ويسعى البنك للوصول لمستوى نضوج (٣,٢) قبل تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٥ والوصول لمستوى نضوج (٥,٢) وقبل تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٥ وذلك بشكل كامل لكل من الفترتين بحسب سلم النضوج الوارد في (COBIT).

الباب الثالث: دور مجلس الإدارة في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

تمثل الأدوار والأنشطة والعلاقات العناصر التي تحدد الجهات المعنية في الحاكمية وكيفية إشراكهم بعملية التطبيق، ومن أهم المبادىء التي تقوم عليها حاكمية تكنولوجيا المعلومات هي فصل المهام الخاصة بالمجلس عن الإدارة التنفيذية ويتم التمييز بين دور مجلس الإدارة وأنشطة الإدارة التنفيذية من خلال تحديد كيفية التواصل ما بين أصحاب المصالح والإدارة التنفيذية وفيما يلي المهام والمسؤوليات للجهات مدار البحث:

١. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

– المراقبة على أعمال الإدارة التنفيذية العليا بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية ومدى الامتثال للقوانين والتشريعات والتعليمات النافذة وتلتزم الإدارة العليا بتطبيق المبادئ الأساسية لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية ويكون مجلس الإدارة المسؤول المباشر لعمليات التقييم والتوجيه والرقابة وعن عملية «ضمان إدارة حصيفة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات»، وعملية «إدارة المخاطر».

– رصد الموازنات الكافية وتخصيص الأدوات والموارد اللازمة بما في ذلك العنصر البشري المؤهل من خلال أقسام متخصصة بالتدقيق على تكنولوجيا المعلومات، والتأكد من أن كل من دائرة التدقيق الداخلي في البنك والمدقق الخارجي قادرين على مراجعة وتدقيق عمليات توظيف وإدارة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها ومن وجود مراجعة فنية متخصصة (IT Audit)، من خلال كوادر مهنية مؤهلة ومعتمدة دولياً بهذا المجال، وحاصلين على شهادات اعتماد مهنية سارية مثل (CISA) من جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (17024 ISO/IEC) و/أو أية معايير أخرى موازية.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المبادئ والسياسات وأطر العمل (Frameworks) اللازمة لتحقيق الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات وبما يلبي متطلبات الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والمتعلقة بإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن وحماية تكنولوجيا المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات ومنظومة السياسات اللازمة لإدارة موارد وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والعمل بهذه السياسات بشكل متكامل مع سياسات البنك الأخرى الناظمة لأعماله ومواءمة الأهداف وآليات العمل ويتم الالتزام بتحديد الجهة المالكة ونطاق التطبيق ودورية المراجعة والتحديث وصلاحيات الاطلاع والتوزيع والأهداف والمسؤوليات وإجراءات العمل المتعلقة بها والعقوبات في حال عدم الامتثال وآليات فحص الامتثال، ويراعى لدى إنشاء السياسات مساهمة كافة الشركاء الداخليين والخارجيين واعتماد أفضل الممارسات الدولية وتحديثاتها.

– اعتماد الهياكل التنظيمية (الهرمية واللجان) الخاصة بإدارة موارد وعمليات ومشاريع تكنولوجيا المعلومات، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وإدارة أمن المعلومات، وإدارة الموارد البشرية والتي تلبي متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفعالية ومراعاة ضمان فصل المهام والرقابة الثنائية كحد أدنى وكفاية وتحديث الوصف الوظيفي لدى اعتماد وتعديل الهياكل التنظيمية للبنك.

– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، حيث يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness. Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT) وتمكين المعلومات (Information Enabling).

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة المعلومات والتقارير واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، مع مراعاة تحديد مالكين لتلك المعلومات والتقارير تحدد من خلالهم وتفوض صلاحيات الاطلاع والاستخدام بحسب الحاجة للعمل والشركاء المعنيين، ويتم مراجعتها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، واعتبار تلك المنظومة حداً أدنى، ويتم توفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة الترشيحات والمكافآت اعتماد مصفوفة المؤهلات (HR Competencies) وسياسات إدارة الموارد البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وعلى أساس الجدارة، ويلتزم المجلس والإدارة التنفيذية العليا بتوظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

– يتولى المجلس ومن خلال لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات ولجنة التدقيق اعتماد منظومة أخلاقية مهنية مؤسسية تعكس القواعد السلوكية المهنية الدولية المقبولة بخصوص التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها تحدد بوضوح القواعد السلوكية المرغوبة وغير المرغوبة وتبعاتها.

٢. لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

لغايات تلبية المهام المطلوبة من مجلس الإدارة آنفة الذكر، تم تشكيل لجنة حاكمية تقنية المعلومات بقرار من مجلس الإدارة مكونة من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، وتم تعيين رئيس للجنة من بين الأعضاء الأربعة، وتجتمع اللجنة بشكل ربع سنوي على الأقل وتحتفظ بمحاضر اجتماعات موثقة، ويتم رفع تقارير دورية للمجلس، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

– اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك.

– اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (COBIT).

– اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.

– اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنبثقة عنها.

– التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك .

– اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.

– الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

– الاطّلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الانحرافات.

– التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية انحرافات.

وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم ومدير دائرة مراقبة الامتثال ومكافحة غسل الأموال هو مقرر اللجنة.

٣. لجنة التدقيق:

– تضمين مسؤوليات وصلاحيات ونطاق عمل تدقيق تكنولوجيا المعلومات ضمن ميثاق التدقيق (Audit Charter) من جهة وضمن إجراءات متفق عليها مع المدقق الخارجي من جهة أخرى، وبما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية.

– التأكيد للمجلس من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي للبنك لدى تنفيذ عمليات التدقيق المتخصص للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها الالتزام بما يلي:

١. معايير تدقيق تكنولوجيا المعلومات بحسب آخر تحديث للمعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework (ITAF)) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ومنها:

- تنفيذ مهمات التدقيق ضمن خطة معتمدة بهذا الخصوص تأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للعمليات ومستوى المخاطر ودرجة التأثير على أهداف ومصالح البنك.
- توفير والالتزام بخطط التدريب والتعليم المستمر من قبل الكادر المتخصص بهذا الصدد.
- الالتزام بمعايير الاستقلالية المهنية والإدارية (Professional and Organizational Independency) وضمان عدم تضارب المصالح الحالية والمستقبلية.
- الالتزام بمعايير الموضوعية (Objectivity) وبذل العناية المهنية (Due Professional Care) والحفاظ المستمر على مستوى التنافسية والمهنية (Proficiency) من المعارف والمهارات الواجب التمتع بها، ومعرفة عميقة في آليات وعمليات البنك المختلفة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات وتقارير المراجعة والتدقيق الأخرى (المالية والتشغيلية والقانونية)، والقدرة على تقديم الدليل (Evidence) المتناسب مع الحالة، والحس العام في كشف الممارسات غير المقبولة والمخالفة لأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات.

٢. فحص وتقييم ومراجعة عمليات توظيف وإدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وعمليات البنك المرتكزة عليها وإعطاء رأي عام (Reasonable Overall Audit Assurance) حيال مستوى المخاطر الكلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ضمن برنامج تدقيق يشمل على الأقل المحاور المطلوبة، علماً بأن درجات التقييم للمخاطر تنقسم تنازلياً إلى خمسة مستويات (عبارة عن سلم التقييم الكلي للمخاطر Composite Risk Rating): قوي (Strong Performance. Rate 1)، ومرضي (Satisfactory Performance. Rate 2)، وعادل (fair Performance. Rate 3)، وحدي (Marginal Performance. Rate 4)، وغير مرضي (Unsatisfactory Performance. Rate 5).

وعلى أن يكون تكرار التدقيق لكافة المحاور أو جزء منها كحد أدنى مرة واحدة سنوياً على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٥ أو ٤) بحسب سلم تقييم المخاطر، ومرة واحدة كل سنتين على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٣) ومرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل في حال تم تقييم المخاطر بدرجة (٢ أو ١)، مع مراعاة التغير المستمر في مستوى المخاطر والأخذ بعين الإعتبار التغيرات الجوهرية التي تطرأ على بيئة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها خلال فترات التدقيق المذكورة، على أن يتم تزويد البنك المركزي بتقارير التدقيق والتي تشمل عمليات التقييم للمحاور المذكورة وآليات البنك المتبعة من حيث التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات والمبادئ وإجراءات العمل المكتوبة والمعتمدة، وآليات توظيف الموارد المختلفة بما فيها موارد تكنولوجيا المعلومات والعنصر البشري، وآليات وأدوات المراقبة والتحسين والتطوير، والعمل على توثيق نتائج التدقيق وتقييمها اعتماداً على أهمية الاختلالات ونقاط الضعف (الملاحظات) بالإضافة للضوابط المفعلة وتقييم مستوى المخاطر المتبقية والمتعلقة بكل منها باستخدام معيار منهجي لتحليل وقياس المخاطر، متضمناً الإجراءات التصحيحية المتفق عليها والمنوي اتباعها من قبل إدارة البنك بتواريخ محددة للتصحيح، مع الإشارة ضمن جدول خاص إلى رتبة صاحب المسؤولية في البنك المعني بالملاحظة، وتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير سنوي للتدقيق الداخلي وآخر للتدقيق الخارجي على التوالي يتضمن رد الإدارة التنفيذية وإطلاع وتوصيات المجلس بخصوصه، ووفق نموذج تقرير تدقيق (مخاطر–ضوابط) المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وذلك خلال الربع الأول من كل عام.

٣. إجراءات منتظمة لمتابعة نتائج التدقيق للتأكد من معالجة الملاحظات والاختلالات الواردة في تقارير المدقق بالمواعيد المحددة، والعمل على رفع مستوى الأهمية والمخاطر تصعيداً تدريجياً في حال عدم الاستجابة ووضع المجلس بصورة ذلك كلما تطلب الأمر.

٤. تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) لكوادر تدقيق تكنولوجيا المعلومات بمعايير قياس موضوعية، وعلى أن تتم عمليات التقييم من قبل المجلس ممثلاً بلجنة التدقيق المنبثقة عنه وبحسب التسلسل الإداري التنظيمي لدوائر التدقيق.

٥. اعتماد منظومة الأخلاق والممارسات المهنية الواردة في المعيار الدولي (Information Technology Assurance Framework (ITAF)) الصادر عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) وتحديثاته الذي يجب على المدقق الداخلي والمدقق الخارجي الامتثال لها.

يمكن أن يقوم البنك باسناد (Outsource) دور المدقق الداخلي للمعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها (Internal IT Audit) لجهة خارجية متخصصة مستقلة عن المدقق الخارجي المعتمد، شريطة تلبية كافة متطلبات تعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وأية تعليمات أخرى ذات صلة ويحتفظ مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه بدورهما فيما يتعلق بفحص الامتثال والتأكد من تلبية المتطلبات كحد أدنى.

الباب الرابع: دور الإدارة التنفيذية في إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها

١. مسؤوليات ومهام الإدارة التنفيذية العليا:

– توظيف العنصر البشري المؤهل والمدرب من الأشخاص ذوي الخبرة في مجالات إدارة موارد تكنولوجيا المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة أمن المعلومات وإدارة تدقيق تكنولوجيا المعلومات اعتماداً على معايير المعرفة الأكاديمية والمهنية والخبرة العملية باعتراف جمعيات دولية مؤهلة بموجب معايير الاعتماد الدولي للمؤسسات المانحة للشهادات المهنية (ISO/IEC 17024) و/أو أية معايير أخرى موازية كل بحسب اختصاصه وبما يتفق مع سياسات البنك وبرفد الموظفين ببرامج التدريب والتعليم المستمر للحفاظ على مستوى من المعارف والمهارات يلبي ويحقق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

– اعتماد منظومة الخدمات والبرامج والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الداعمة والمساعدة لتحقيق عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات وبالتالي أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، وبالتالي الأهداف المؤسسية، وتوفيرها وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة تطور أهداف وعمليات البنك وبما يتفق وأفضل الممارسات الدولية المقبولة.

– تضمين آليات التقييم السنوي (Performance Evaluation) للكوادر بمعايير قياس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار المساهمة من خلال المركز الوظيفي بتحقيق أهداف البنك.

– تطوير البنية التحتية ونظم المعلومات اللازمة لتوفير المعلومات والتقارير لمستخدميها كمرتكز لعمليات اتخاذ القرار في البنك، وعليه يجب أن تتوفر متطلبات جودة المعلومات (Information Quality Criteria) والمتمثلة بالمصداقية (Integrity Completeness. Accuracy and Validity or Currency)، ومتطلبات السرية بحسب سياسة تصنيف البيانات ومتطلبات التوافرية والامتثال بتلك المعلومات والتقارير، بالإضافة للمتطلبات الأخرى الواردة في (COBIT – Enabling Information).

– توظيف الآليات المختلفة لتشجيع تطبيق السلوكيات المرغوبة وتجنب السلوكيات غير المرغوبة من خلال اتباع أساليب الحوافز والعقوبات.

٢. اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات:

تم تشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات تضمن عملية التوافق الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك بشكل مستدام، وتتكون من رئيس اللجنة السيد المدير العام وعضوية مدراء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك مدير تكنولوجيا المعلومات ومدير إدارة المخاطر ومدير أمن المعلومات، كما تم انتخاب أحد أعضاء المجلس ليكون عضواً مراقباً في هذه اللجنة بالإضافة لمدير التدقيق الداخلي/ بصفة مراقب، ويمكنها دعوة الغير لدى الحاجة لحضور اجتماعاتها، وتوثق اللجنة اجتماعاتها بمحاضر أصولية، على أن تكون دورية الاجتماعات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، هذا وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

١. وضع الخطط السنوية الكفيلة بالوصول للأهداف الاستراتيجية المقرة من قبل المجلس، والإشراف على تنفيذها لضمان تحقيقها ومراقبة العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها بشكل مستمر.

٢.ربط مصفوفة الأهداف المؤسسية بمصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتمادها ومراجعتها بشكل مستمر وبما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك وأهداف تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، ومراعاة تعريف مجموعة معايير للقياس ومراجعتها وتكليف المعنيين من الإدارة التنفيذية بمراقبتها بشكل مستمر وإطلاع اللجنة على ذلك.

٣.التوصية بتخصيص الموارد المالية وغير المالية اللازمة لتحقيق الأهداف وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بالعنصر البشري الكفوء والمناسب من خلال هياكل تنظيمية تشمل كافة العمليات اللازمة لدعم الأهداف تراعي فصل المهام وعدم تضارب المصالح، وتطويع البنية التحتية التكنولوجية والخدمات الأخرى المتعلقة بها خدمة للأهداف، وتولي عمليات الإشراف على سير تنفيذ مشاريع وعمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

٤.ترتيب مشاريع وبرامج تكنولوجيا المعلومات بحسب الأولوية.

٥.مراقبة مستوى الخدمات الفنية والتكنولوجية والعمل على رفع كفاءتها وتحسينها بشكل مستمر.

٦.رفع التوصيات اللازمة للجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات بخصوص الأمور التالية:
- تخصيص الموارد اللازمة والآليات الكفيلة بتحقيق مهام لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
- أية انحرافات قد تؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.
- أية مخاطر غير مقبولة متعلقة بتكنولوجيا وأمن وحماية المعلومات.
- تقارير الأداء والامتثال بمتطلبات الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.

٧.تزويد حاكمية تكنولوجيا المعلومات بمحاضر اجتماعاتها أولاً بأول والحصول على ما يفيد الاطلاع عليها.
ويكون مدير دائرة هندسة العمليات مقرراً للجنة.

المراجع:

١. تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم (٢٠١٦/٦٣) تاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

٢. تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (٢٠١٦/٦٥) تاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٥ الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

٣. COBIT الصادرة عن جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) في الولايات المتحدة الامريكية.

الهيكل التنظيمي

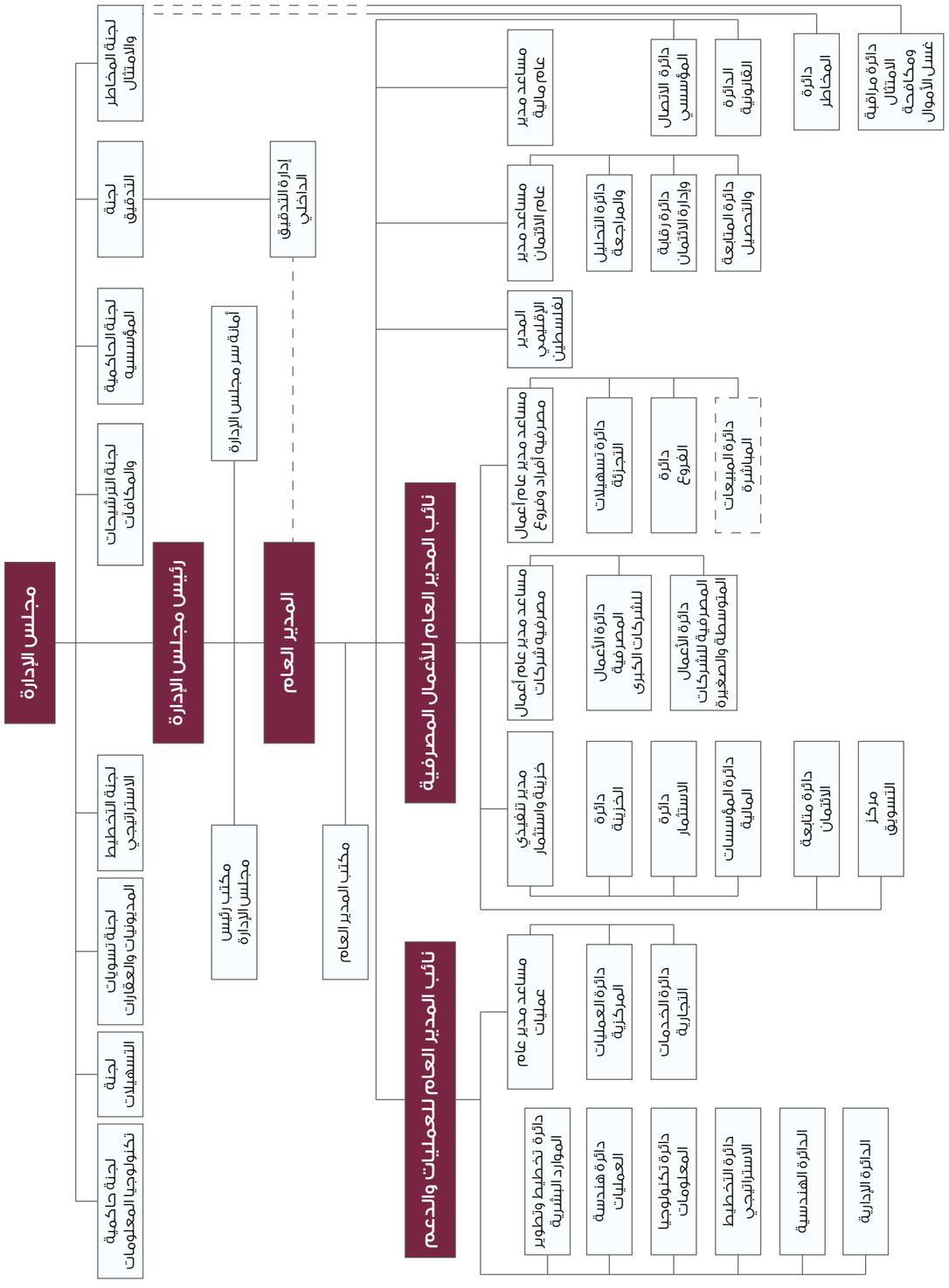

الفروع والمكاتب للبنك التجاري الأردني

فروع الأردن			
إسم الفرع	موقع الفرع	رقم الهاتف	رقم الفاكس
الإدارة العامة	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٦٤١١٠
الفرع الرئيسي	البيادر – شارع الملك عبد الله الثاني – حي الرونق	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٢٠٣٠٨٦
الشميساني	الشميساني – شارع عصام العجلوني	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٢١٨٧٨
جبل عمان	جبل عمان – شارع الأمير محمد	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٢١٩٦٨
المجمّع التجاري	شارع الملكة نور	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٨٣٦٥٧
جبل الحسين	جبل الحسين – شارع خالد بن الوليد	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٣٩٥١٩
العبدلي	العبدلي – شارع الملك حسين	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٦٦١٤٨٤
شارع مكة	أم السماق – شارع مكة	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٨١٧٧٩١
عمان	وسط البلد – شارع الملك حسين	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٦٣٨١٥٤
اليرموك	الوحدات – شارع اليرموك	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٧٧٨٦٨٥
القويسمة	عمان – شارع مأدبا	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٧٨٤٦٩٢
ماركا	ماركا – شارع الملك عبد الله الأول	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٨٨٣٦٦٥
أبو نصير	أبو نصير – شارع العرب	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٢٣٣٧٩
صويلح	صويلح – شارع ياجوز	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٣٥٦٨٩٠
الفحيص	الفحيص – دوار شاكر طعيمة	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٧٢٠٥٢٠
شارع وصفي التل	شارع وصفي التل	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٥٢٥٦٧٦
الصويفية	جاليريا مول – شارع عبد الرحيم حاج محمد	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٤٠١٧٦٠٨
الهاشمي الشمالي	شارع البطحاء	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٥٢٠٣١٧٧
الزرقاء	الزرقاء – شارع السعادة	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٥٣٩٩٣٢٩٠
مأدبا	مأدبا – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٥٣٢٤٦٩٣١
الكرك	الكرك – شارع طريق عمّان الرئيسي – الثنية	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٣٢٣٨٦٩٦٧
العقبة	الوحدات الشرقية – شارع بن رشد	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٣٢٠١٤١٦٦
السلط	السلط – شارع الميدان	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٥٣٥٥١٥٦١
معدي	دير علا – الشارع الرئيسي	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٥٣٥٧١٧٦١
إربد	إربد – شارع بغداد – تقاطع دوار القيروان	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٢٧٢٤٣٠٣٦
شارع إيدون/ إربد	إربد – شارع إيدون	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٢٧٢٥١٧٨٥
مكتب إربد	إربد – البلد – شارع السينما	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٢٧٢٤٧٠٨٧
الرمثا	الرمثا – مبنى البلدية – شارع الوحدة العربية	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٢٧٣٨١٨٥٧
المفرق	المفرق – الحي الشرقي – شارع خالد أبو سماقة	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٢٦٢٣٦٦٥٢
ياجوز	الجبل الشمالي – شارع الملك عبد الله الثاني	٠٦-٥٢٠٣٠٠٠	٠٥٣٧٥١٦٧٧

فروع فلسطين			
اسم الفرع	موقع الفرع	رقم الهاتف	رقم الفاكس
الإدارة الإقليمية	رام الله – شارع برلين	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٧٦٨٣	٩٧٠٢٢٩٨٧٦٨٢
رام الله	رام الله – شارع برلين	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٩٢٣٠	٩٧٠٢٢٩٨٩٢٣٢
مكتب رام الله	رام الله – ميدان المنارة عمارة سيتي سنتر	٠٠٩٧٠-٢-٢٩٨٧٦٨٠	٩٧٠٢٢٩٦٣٧٢٣
بيت لحم	بيت لحم – شارع المهد	٠٠٩٧٠-٢-٢٧٦٧٢٣٣	٩٧٠٢٢٧٦٧٢٣٧
نابلس	نابلس – الدوار – مجمع بلدية نابلس	٠٠٩٧٠-٩-٢٣٨٢١٩١	٩٧٠٩٢٣٨١٩٥٣
طولكرم	طولكرم – عمارة سمارة والاعرج	٠٠٩٧٠-٩-٢٦٧٦٥٨٤	٩٧٠٩٢٦٧٦٥٩١

\JCBankJO
www.jcbank.com.jo